



PROVISIONAL

A/36/FV.81
8 December 1981

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والثمانين

المعقودة بالمقر، في نيويورك
يوم الأربعاء، ٢ كانون الأول / ديسمبر، الساعة ١٥ / ٠٠

(العراق)	السيد كتاني	: الرئيس
(كوبا)	السيد روا كوري (نائب الرئيس)	: ثم
(باكستان)	السيد نايق (نائب الرئيس)	: ثم

— قضية فلسطين : [٣١] (تابع)

... / ٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المصني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

81-62781/A

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

(ب) مشاريع قرارات

— سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا : [٣٢] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى

(ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الألباب الرياضية

(ج) تقرير الأمين العام

(د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥مواصلة نظر البند ٣١ من جدول الأعمالقضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/36/35) ؛

(ب) مشاريع قرارات (A/36/L.31 و L.32 و L.33)

السيد بلوم (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : مرة أخرى تقوم الجمعية العامة بحثها السنوي لما يسمى هنا " قضية فلسطين " وهذه العملية قد فرغت من أي محتوى له معنى ، ولقد أصبحت شبه طقوس . وبالنسبة لجميع أولئك المعنيين باتخاذ عدد متزايد من القرارات حول هذا البند ، يقل اعطاء الفكر والاهتمام لهذه المسألة .

ان الحقيقة التي لا سبيل الى انكارها ، هي أن دول الجامعة العربية ، ومؤيديها بما في ذلك " لجنة فلسطين " بالأمم المتحدة ، التي تدير هذه المسرحية كل عام يمكنها الادلاء بالخطب كما شاءت هنا في الأمم المتحدة . وفي ضوء هذا الموقف البرلماني في الجمعية ، يمكنها اقرار أي عدد من القرارات تريده ، ولكن هذا نصر مخادع . ان أولئك الذين يفكرون أن القرارات المتكررة المتزايدة التي تعتمد بها الجمعية بأغلبيةات تلقائية ، يمكن أن تخلق حقوقا أو تعهدات ملزمة أو حتى قانونا دوليا ، انما يخدعون أنفسهم . ان أولئك الذين يفكرون أن مجموعة اللجان الخاصة والتقارير الخاصة والبعثات الخاصة والدورات الاستثنائية والوحدات الخاصة والوكالات الخاصة يمكنها أن تحل أي شيء ، قد فقدوا الصلة بالواقع . فليس هناك شيء خاص أو سحري بشأن أي من ذلك . قد يكون هناك " تخصص محلي " ولكن في التحليل النهائي فإنه لن يغير أي شيء على الأرض ، انه لن يجعل قضية السلام أكثر قربا .

وفقط عند ما تظهر دول الجامعة العربية رغبة حقيقية في الاتفاق مع اسرائيل وفقط عند ما تجلس للتفاوض مع اسرائيل على أساس الاعتراف المتبادل الاحترام المتبادل ، يمكن ايجاد تسوية شاملة للنزاع العربي الاسرائيلي من جميع نواحيه .

ولقد تعب الأعضاء من اهتمام العرب بهذا الموضوع ، ولذلك فان التأكيدات الفارغة التي تقدم العام تلو العام تقبل دون تحد ودون فحص دقيق ، وتصاب الجمعية بالكآبة ولكن في الواقع قد تغلى كثير من الممثلين عن احدى المهام الأساسية لهذه الدبلوماسية ألا وهي البحث الدقيق للحجج وللحجج المضادة على أساس الحقائق المتوفرة لأولئك الذين يهتمون بايجاد الوقت والعناء لبحثها .

وسوف يقل ذلك التصفيق وسيقال مرة أخرى ان النزاع العربي الاسرائيلي هو سبب كل عدم الاستقرار في الشرق الأوسط ، كما لو أنه لا توجد أزمات أو منازعات في الشرق الأوسط اذا ما حل النزاع العربي الاسرائيلي ، وكما لو أن الحرب بين العراق وايران مثلاً هي على أية صورة لها علاقة بالنزاع العربي الاسرائيلي ، وكما لو أن الاتحاد السوفياتي سيكف عن الصيد في الماء العكر أو أنني يجب أن أقول الماء المليء بالزيت في المنطقة .

وبالمثل سيقال الى حد يبعث على الفثيان ، ان قلب النزاع العربي الاسرائيلي هو قضية العرب الفلسطينيين ، كما لو أنه لم يكن معروفاً جيداً أن قلب النزاع وجوهره كان دائماً وما زال رفض معظم الدول العربية قبول حق اسرائيل في الوجود بغض النظر عن حجمها وحدودها كما ظهر مرة أخرى أمام العالم بأسره عن طريق الجامعة العربية الجديدة في اجتماع القمة الذي أجهض في الاسبوع الماضي في فاس . هل يتصور أحد في الواقع أنه اذا كانت مسألة العرب الفلسطينيين - وهي من بين المكونات الكثيرة للنزاع العربي الاسرائيلي - قد حلت فان النزاع بأسره سيحل ، أو أن سوريا والعراق وليبيا وأندرك فقط ثلاث دول عربية ستقبل حق اسرائيل في الوجود وكل شيء كما يتقوّل الأمريكيون سيكون على ما يرام ؛ بطبيعة الحال ، لا .

وهناك خرافة أخرى سيزج بها في هذه المداولات ، ستكون أن العرب الفلسطينيين ليست لهم دولة خاصة لهم . أي هراء هذا ، انه هراء كامل . ان كل من له معرفة بتاريخ الشرق الأوسط يعرف جيداً أن كل شيء فيما عدا الاسم ، وهو المملكة الأردنية الهاشمية ، هي دولة فلسطين العربية ، بنفس المعنى الذي نقول فيه ان اسرائيل هي الدولة اليهودية في فلسطين .

ان الأردن هي الدولة المستقلة ذات السيادة للعرب الفلسطينيين . ولكن المتشككين يمكن أن يتدبروا الأسئلة التالية :

- ١ - أليست حقيقة أن أراضي الأردن اليوم تشكل ٧٦ر٩ في المائة من فلسطين تحت الانتداب ؟
- ٢ - أليست حقيقة أن الأغلبية العريضة من مواطني الأردن هم من عرب فلسطين ؟
- ٣ - أليست حقيقة أن أغلبية العرب الفلسطينيين هم رعايا الأردن ؟
- ٤ - أليست حقيقة أن العرب الفلسطينيين يحتلون مناصب بارزة في الأردن عديدة من الصعب حصرها ؟

- ٥ - أليست حقيقة أن البرلمان الأردني يتكون أساسا من عرب فلسطينيين ؟
- ٦ - أليست حقيقة أن الهيئات الادارية والفكرية والاقتصادية العليا في الأردن هي من عرب فلسطينيين وأنهم يشكلون الدعامه الأساسية في البلد ؟
- ٧ - أليست حقيقة أن الممثل الدائم لدولة الأردن الفلسطينية في هذه المنظمة هو عربي فلسطيني ، وأقول بالضبط انه فلسطيني عربي ؟

- ٨ - أليست حقيقة أن ولي العهد الأمير الحسن قد تحدث أمام البرلمان الأردني في ٢ شباط/فبراير ١٩٧٠ وأعلن أن :
- " فلسطين هي الأردن والأردن هي فلسطين : هناك شعب واحد وأرض واحدة بتاريخ واحد ومصير واحد " ؟

وباختصار ، فانها حقيقة لا تدهش أن العرب الفلسطينيين قد حققوا تقرير المصير والاستقلال الوطني على ٨٠ في المائة من فلسطين التي كانت واقعة تحت الانتداب في ١٩٤٦ قبل أن تحقق الجالية اليهودية حقوقها الوطنية بسنتين في رقعة تقل عن ٢٠ في المائة من مساحة فلسطين تحت الانتداب .

ان هذه أسئلة وجيهة ، لأنه حينما عرف أن العرب الفلسطينيين ستكون لهم دولة مستقلة ذات سيادة في فلسطين فان كل " قضية فلسطين " حينما تبحث هنا تأخذ وجهها مختلفا . ان نفس الاتجاهات الفكرية والأخلاقية التي تتسم بها مداولات هذا البند في الجمعية ، قد مالت نحو ادخال مفهوم على الاقتراحات التي وردت مؤخرا من دوائر عديدة لايجاد حل للنزاع العربي الاسرائيلي .

وقبل أن أستطرد فيما أريد قوله ، اسمحوا لي أن أذكّر السادة الممثلين بأن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) سيظل يحمل الأسس المتفق عليها للتوصل الى تسوية تفاوضية للنزاع العربي الاسرائيلي . انه يتضمن جميع العناصر الضرورية لتسوية النزاع ، وأى عبث بهذا القرار يمكن فقط أن يعرّض للخطر صياغته المتوازنة بطريقة حساسة ومكانية تحقيق السلام التي يتضمنها .

وعند وضع خطط توجيهية لايجاد تسوية عن طريق التفاوض للنزاع العربي الاسرائيلي ، فان قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) قد ركز على الحاجة الى " حدود آمنة ومعترف بها " في الشريط الأوسط . ومن ثم فمن المنطقي ألا يطلب استعادة الوضع السابق للأراضي والذي كان قائما قبل ١٩٦٧ . ويترتب على ذلك أن أية مطالب مثل تلك التي تعودنا الاستماع اليها في الشهور الأخيرة تتعارض أساسا مع قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) .

فالمراء ما أن يدعو الى وجود حدود آمنة واما الى استعادة خطوط الهدنة التي كانت قائمة من عام ١٩٤٩ الى عام ١٩٦٧ . ولكن لا يستطيع المراء أن يدعو الى تحقيق الاثنين في وقت واحد ، لأن خطوط الهدنة لم تكن حدودا ولم تكن آمنة . ان تلك الحدود قد مثّلت دعوة مفتوحة للعدوان العربي . وفي مرحلة ما لم يكن عرض اسراييل الا ثمانية أميال ، وكان معظم سكان اسراييل على بعد قد يفة مدفع من المدفعية الأردنية ، كما كانت مدينة القدس مقسّمة وأى مسلح عربي كان يجلس على جسر المدينة القديمة يمكنه بمدفع من طراز " تومسي " في أى وقت يشاء أن يقصف المارة الاسرائيليين .

كيفما شاء .

ولهذا السبب فان القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الصادر عن مجلس الأمن لا يتضمن أى نداء للعودة الى الوضع الذى كان قائما قبل ٥ حزيران / يونيه ١٩٦٧ . وفي عام ١٩٦٧ كانت الوفود العربية والسوفياتية على علم كامل بذلك وفي المناقشات التي سبقت اعتماد القرار ٢٤٢ حاولت اقناع لورد كارادون المندوب الدائم البريطاني حينذاك أن يعدل مشروع القرار الذى تبنته بريطانيا ، ولكن لورد كارادون بالاضافة الى غالبية أعضاء المجلس رفضوا أن ينصاعوا لتلك الوفود ، ذلك لأنهم اعتبروا اقامة " حدود آمنة ومعترف بها " أمر له أهمية عليا واعتبروا أن استعادة خطوط الهدنة السابقة أمر لا يتمشى مع تحقيق هذا الهدف . وفي الواقع ، حينما تم اعتماد القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) فان لورد كارادون الذى قدم المشروع الى المجلس في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧ ، أعلن :
 " ان مشروع القرار ككل متواز ، فالاضافة اليه أو الحذف منه سيحطم التوازن كما يعطس هذا القرار الكبير من الاتفاق الذى حققناه معا ، ويجب أن ننظر اليه ككل كما هو " . (S/PV.1382)

ومنذ عام ١٩٦٧ ، فان مدى ودقة الأسلحة العصرية ، قد تطورا وزادا . ولا يمكن لحكومة تشعر بالمسؤولية وواجبها الأول هو المحافظة على أرواح وأمن مواطنيها ، ان توافق على العودة الى الخطوط غير الآمنة التي كانت قائمة قبل عام ١٩٦٧ . وخلال التسعة عشر عاما ما بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ ، قتل آلاف الاسرائيليين وجرحوا في ثلاث حروب وتعرضت دولة اسرائيل لخطار مستمر ، والعودة الى ذلك الوضع سيكون من قبيل الانتحار . وانني واثق من أن المندوبين يوافقونني على أن الانتحار القوي ليس التزاما دليا ، وان اسرائيل لا ترفب في ارتكاب هذا العمل الانتحاري . ورغم كل ذلك ، فليس فقط أعداء اسرائيل ولكن أيضا البلدان التي كنا نأمل في أن تكون على علم أفضل ولا تنحني أمام تيارات المصلحة السياسية ، قد أدلت باعلانات وأعادت التأكيد عليها تدعو الى العودة الى الوضع الذى كان قائما على الأراضي قبل حزيران / يونيه ١٩٦٧ . ما هو هدف مثل هذه المناورة ؟ . ان الهدف هو انشاء دولة عربية فلسطينية ثانية لما يزعم أنه لشعب عربي فلسطيني بلا دولة . وكما سبق أن أوضحت ، فان العرب الفلسطينيين لهم دولة مستقلة في فلسطين ، ألا وهي الدولة العربية الفلسطينية في الأردن ، ولذلك لا يوجد أى مبرر أخلاقي أو قانوني أو خلافه ، لانشاء دولة عربية فلسطينية ثانية .

ولكن دعونا الآن ، من أجل الحجة فقط ، أن نضع هذه الناحية السياسية المتعبة جانبا ، وننظر في الاقتراح من الناحية الظاهرية . اننا كما نعرف جميعا ، فان ما يريدونه هو انشاء دولة لمنظمة التحرير الفلسطينية في أية مناطق اسرائيلية يمكن أن تخليها ، ولا يوجد شيء سرى عن حد ود دولة منظمة التحرير الفلسطينية فقد تجرأت وعرضت خريطة في د هاليز هذا المبني في أوائل هذا الأسبوع .

ومعلوم جيدا أن منظمة التحرير الفلسطينية تنكر الحقوق القومية للشعب اليهودى وبالتالي حق اسرائيل في الوجود . ولعدد من السنوات الآن ، دعت منظمة التحرير الفلسطينية الى التخلص من اسرائيل بانتهاج سياسة مبنية على مرحلتين : هدف المرحلة الأولى هو انشاء الدولة العربية الفلسطينية الثانية على طول حد ود اسرائيل في المنطقة الضيقة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط . والمرحلة الثانية هي استخدام الدولة العربية الفلسطينية الثانية كنقطة انطلاق لمحاولة الاطاحة باسرائيل .

ومن بين النواحي التي تنطوى على تناقض في المقترح الراي الى انشاء دولة عربية فلسطينية ثانية ، هي أنها لن تكون فقط تحت سيطرة منظمة التحرير الفلسطينية ولكن نظرا للعلاقات المباشرة وغير المباشرة بين منظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد السوفياتي ، سوف تكون تحت سيطرة السوفيات . فكم عدد مؤيدي هذه الأفكار ، الذي يستطيع التفكير فيها بشيء من التمعن ؟ هذا ليس من السهل فهمه . فالبصيرة أحيانا تكون سلعة نادرة في السياسات الدولية ، ولكن التفكير خطوة أو خطوتين مسبقا سيكون أمرا مرفوها فيه . ان اسرائيل من ناحيتها الى جانب جميع اعتراضاتها الأخرى على فكرة انشاء دولة عربية فلسطينية ثانية ، ليست على استعداد لكي تقدم للسوفيات موطئ قدم في فئاتها الخلفي .

ولقد قيل الكثير أيضا عن القدس في الشهور الأخيرة . وأرى لزاما علي أن أركز على أن أى هجوم على القدس ، سياسيا أو بأية طريقة أخرى ، سيرقى الى مرتبة الهجوم على اسرائيل ككل . ان القدس الموحدة هي وستظل العاصمة الابدية لاسرائيل وللشعب اليهودى . فهي تعبر عن استعادة سيادتنا القومية في وطننا القديم ، أرض اسرائيل . وفي الوقت ذاته ، فان حكومة اسرائيل كانت تدرك دائما أن القدس لها معنى واهتمام عميقين بالنسبة للديانات الأخرى ، المسيحية والاسلامية ،

وكذلك اليهودية . ان اسرائيل تفكر بطريقة مقدسة للتراث الروحي المتعدد للمدينة واماكنهم المقدسة وكنوزها التاريخية وتراثها الثقافي الفني . وقد قدمت اسرائيل الدليل الكافي على احترامها العميق للقدس كما يعرف ذلك جيداً كل شخص زار المدينة الموحدة منذ عام ١٩٦٧ .

ان المشكلة ليست ولم تكن اطلاقاً وضع الأراضي الذي كان سائداً منذ عام ١٩٦٧ . انها ليست ولم تكن اطلاقاً محاولات اعطاء سيادة قومية للعرب الفلسطينيين للمرة الثانية . انها ليست ولم تكن اطلاقاً وضع القدس .

وكما ظهر بوضوح في مؤتمر قمة الجامعة العربية الذي أخفق والذي عقد في فاس في الأسبوع الماضي ، وأنتم سيادة الرئيس كان لكم شرف حضوره ، فان السبب الأساسي للنزاع العربي الاسرائيلي هو وقد كان دائماً عدم رغبة دول الجامعة العربية في الاتفاق مع اسرائيل وقبولها لوجود دولتين يهودية ذات سيادة في المنطقة . والمشكلة تبقى في جوهرها كما كانت عليه دائماً ، " اللاتسوية " الثلاث العربية الشهيرة التي لخصت في مؤتمر القمة العربي في الخرطوم بعد حرب الأيام الستة في عام ١٩٦٧ وهي : لا اعتراف باسرائيل ، لا مفاوضات مع اسرائيل ، لا سلام مع اسرائيل .

ان الصحافة العربية ما زالت تشعر بالمرح ازاء ذكر اسم اسرائيل دون توصيفها وعلى سبيل المثال فان الصحيفة السعودية " الجزيرة " شعرت بالحاجة في ٢٢ تموز/ يوليو من هذا العام الى أن توضح لقرائها انه كلما استخدمت كلمة " اسرائيل " على صفحاتها فان هذا :

" لا يعني الاعتراف باسرائيل وهي دولة عدو واحتلت فلسطين . ان وجود اسرائيل هو حقيقة . ولكننا كأمة عربية نكافح ضد هذه الحقيقة بالسلاح وبالكلمات حتي يتم محوها من خريطة الواقع العربي " .

لقد تعود العالم على اعلانات من هذا النوع ، أما قبوله لها فهذا أمر مختلف . والواقع ان كثيرا من العالم قد سكت على بيانات مثيرة من العرب مثل " الجهاد " أو الحرب المقدسة ضد اسرائيل . ان مثل هذه الدعوات ، بطبيعة الحال ، تعتبر انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة الذي يتعهد بموجبه أعضاء الأمم المتحدة ضمن جملة أمور أخرى بتسوية منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية - المادة ٢ فقرة ٣ - وان يمتنعوا في علاقاتهم الدولية عن استخدام أو حتى التهديد باستخدام القوة - المادة ٢ فقرة (٤) .

وكتيجة للتهوس العربي المعروف بالنسبة الى اسرائيل والمواقف المعادية التي اتخذتها دول الجامعة العربية ، بدأ الكثيرون يؤمنون بأن البيانات اللينة للدول العربية ، والتي يمكن أن تفسر من قبيل حسن النية كاعتراف غير مباشر باسرائيل ، ينظر اليها باعتبارها تقدما وتنازلا كبيرا . ان الامر ليس كذلك . وقد أوضح السيد أبا ايبان وزير خارجية اسرائيل الأسبق في جريدة نيويورك تايمز بتاريخ ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ما يلي :

" لا يخدم اسرائيل أحد باعلان ' حقها في البقاء ' .

" ان حق اسرائيل في البقاء شأنه شأن حق الولايات المتحدة الامريكية والعربية السعودية و ١٥٢ دولة أخرى هو أمر بديهي . ومشروعية اسرائيل ليست معلقة في الهواء تنتظر الاعتراف بها من العائلة الملكية في الرياض . ولا يمكن لأية مجموعة مثل منظمة التحرير الفلسطينية أن تكون لها أية صلاحية قانونية لاعطاء الاعتراف للدول أو حجب هذا الاعتراف عنها " .

ولا يمكن أن تعتبر أية دولة في المنظمة مجرد الاعتراف بحقها في البقاء فضلا أو تنازلا تم عن طريق التفاوض بل انها تعتبر ذلك اهانة لها ، ونفس الشيء ينطبق على اسرائيل .

دعونا نفكر فيما حدث بين آب/اغسطس من هذا العام واليوم . لقد أعلن الامير فهد ولي عهد العربية السعودية عددا من العناصر التي اقترح ادخالها في خطة لحل النزاع العربي الاسرائيلي . ومن بين هذه العناصر تأكيد " حق بلدان المنطقة في ان تعيش في سلام " . وقد قيل لنا إنها بداية طيبة يجب أن نعني بها ونغذيها بعناية وألا نقتلها في مهدها ، ويجيب أن نشجعها وأن نستكشفها .

ماذا حدث ؟ حسنا . " بالنسبة لمبتدئين " ، كما يقول الأمريكيون ، فان الأمين العام للجامعة العربية في مقابلة صحفية مع الصحيفة اليومية " الاتحاد " التي تصدر في " أبو ظبي " في ٣٠ ايلول / سبتمبر ١٩٨١ قال بصراحة :

" ان خطة الأمير فهد للسلام لا تعني كما يعتقد البعض الاعتراف بوجود اسرائيل " . وبعد ذلك بأسابيع قليلة وحينما تهور القائم بأعمال العربية السعودية في هذه المنظمة وأكد لأحد الصحفيين ان الاعتراف باسرائيل قد عني ضمنا في هذه الخطة وان المفاوضات مع اسرائيل ستجرى ، عنف فورا من جانب حكومته .

بعد ذلك جاءت فاس . ان مؤتمر القمة هذا ، قد سبقته ثلاثة شهور من النشاط الدبلوماسي المحموم وثلاثة أيام من المناقشات التي لم تؤد الى شيء على مستوى وزراء الخارجية . وقاطع مؤتمر القمة هذا أكثر من نصف رؤساء دول الجامعة العربية ، وذلك لأن الخطة السعودية كانت على جدول الأعمال . وبعد أربع أو خمس ساعات من المناقشات الحادة ، إنهار مؤتمر القمة . لماذا ؟ لأنه اعتبر من غير الملائم النظر حتى في الاعتراف الضمني باسرائيل في اطار لا تذكر فيه حتى اسرائيل بالاسم وفي خطة لا تدعو حتى الى التفاوض مع اسرائيل . فماذا حدث لتلك الخطة الصغيرة الى الأمام ، لبصيص الأمل الذي أحيا الكثير من الآمال التي لم تكن في محلها في دوائر معينة ؟ .

ان انهيار مؤتمر القمة في فاس ، قد أثبت مرة أخرى ما قالته اسرائيل طويلا من أن السبب الأساسي للنزاع العربي الاسرائيلي هو رفض دول الجامعة العربية القاطع أن تتفق مع اسرائيل وأن تعترف بحقها في الوجود . وكل ما خلاف ذلك ان هو الا مجرد أشياء سطحية وخاصة المزاعم بأن مسألة فلسطين هي جوهر النزاع وأن كل شيء سيحل اذا أنشئت دولة عربية فلسطينية ثانية . ان المشكلة هي كما كانت دائما ، حنق العرب وحبوسهم تجاه اسرائيل ، ولا يجب ان يكون هناك أى خطأ في ذلك . وحينما يجتمع القادة العرب كما يجب ان يجتمعوا ويتخلصون من حبوسهم لن يقدموا لنا جديدا او معروفا ولن يقدموا التنازلات ولكنهم سيكونون قد نجحوا في كسر هذا الحاجز السيكولوجي الذى كان هو سبب النزاع العربي الاسرائيلي منذ البداية ؛ وسيكونون قد مهدوا المسرح لاجراء مفاوضات تسمح لنا بالتحرك الى الأمام معا نحو ايجاد تسوية سلمية للنزاع العربي الاسرائيلي .

ان العرب يعرفون في قلوبهم انه ان أجلا أو عاجلا لابد وأن يجلسوا ويتفاوضوا مع اسرائيل . وقد تكون هناك عشرون دولة عربية في الجامعة العربية الجديدة ، ولكن سواء شاءت أو لم تشأ فان اسرائيل تشكل خمسين في المائة من النزاع العربي الاسرائيلي . وتستطيع تلك الدول أن تتحدث عنا كيفما شاءت ولكن الى أن تتحدث معنا ، ومعنا مباشرة ، لن تحقق شيئا .

ان اطار السلام في الشرق الأوسط قائم فعلا . انه اطار كامب ديفيد الذى أدى الى نتائج كبيرة في صورة معاهدة سلام مع مصر وعملية اعادة العلاقات الطبيعية التي تتطور بين بلدينا . وعلى سبيل المثال اسمحوا لي أن أذكر بعض التقدم الذى تم تحقيقه في محادثات تطبيع العلاقات خلال الشهرين او الثلاثة شهور الماضية . لقد اتفقنا على توسيع التجارة بين اسرائيل ومصر والتي تبلغ حوالي مائة مليون دولار من البضائع في الاتجاهين قبل نهاية هذا العام . ونحن نضع اللمسات الأخيرة لا تفاقية لشق الطرق ستسهل من انسياب البضائع بين البلدين .

ونحن نتوسع في روابط الطيران المدني ، حتى يستطيع البلدان أن يسيرا خمس رحلات جوية اسبوعيا في الاتجاهين ، وقد اتفقنا على افتتاح مكاتب حكومية للسياحة في البلدين وكذلك تشجيع السياحة عن طريق طرف ثالث الى بلدينا . ونحن نعمل على حل المسائل الفنية في الاتصالات بين اسرائيل ومصر بما في ذلك الاتصالات التليفونية واللاسلكية والاذاعة والتلفزيون والتليكس . كما توسع قوات البوليس نطاق تعاونها في مسائل تتراوح بين السيارات المسروقة وتهريب المخدرات . وقد أعدنا برنامج لمدة سنتين لتنفيذ الاتفاقية الثقافية بين بلدينا . وليست هذه بالمنجزات البسيطة فهي تمثل معا الأجهزة التي تثبت وتضمن نجاح معاهدة السلام بين بلدينا .

ولقد تحقق كل ذلك في اطار ورد بطريقة راسخة في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) وهو مفتوح للدول العربية الأخرى للانضمام اليه . وهو يتيح الطريق العملي الوحيد لحرار التقدم نحو ايجاد حل شامل للنزاع العربي الاسرائيلي من جميع جوانبه بما في ذلك مسألة الفلسطينيين العرب . صحيح أنه مازالت هناك مشاكل صعبة في المفاوضات الخاصة بالحكم الذاتي الكامل للسكان العرب في مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة . ولكن رغم الراضين ، فقد أمكن احراز تقدم في هذا المجال أيضا ، ونحن عازمون على ألا نترأخى في جهودنا في هذا المجال أيضا .

واسمحوا لي أن أذكر هذه الجمعية بأن اطار كامب ديفيد يدعو الفلسطينيين العرب المقيمين في يهودا والسامرة وقطاع غزة الى القيام بدور نشيط في تخطيط مستقبلهم ، بدعوتهم الى المشاركة ليس فقط في المفاوضات الحالية ولكن أيضا في المفاوضات التي ستحدد الوضع النهائي للمناطق التي يعيشون فيها وكذلك في المفاوضات التي ستجرى بعد ذلك بشأن معاهدة سلام بين اسرائيل والأردن يتم فيها الاتفاق على تعيين الحدود بين البلدين .

ان خطة الحكم الذاتي للسكان الفلسطينيين العرب في يهودا والسامرة وقطاع غزة كما وردت في اطار كامب ديفيد ، هي أول اقتراح عملي يقدم لايجاد حل كريم لاحتياجات السكان العرب في هذه المناطق . وهي تأتي محل جميع الاعلانات الفارغة والخطط والأطر التي خدعت بها الدول والمنظمات ، الفلسطينيين العرب عبر السنوات . لقد كانت مسألة العرب الفلسطينيين في يهودا والسامرة وقطاع غزة والمستعدين للعيش في سلام مع اسرائيل ، انهم يتعرضون بانتظام لأعمال الارهاب

الاحافة من جانب منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تقوم دون هوادة بحملة من الاغتيالات السياسية ضد هم . وأقتبس عن صحيفة التايمز اللندنية بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ مايلي :

” . . . ان الشعب الفلسطيني منذ مولد اسرائيل قد دفع ثمنا غاليا لتطرف ومناورة

الراديكاليين العرب الذين دمروا لبنان ودمروا الأردن تقريبا ولن يرتاحوا ، كما يقولون ، قبل أن يدمروا اسرائيل . ان الراديكاليين العرب لا يمكن أن يحققوا شيئا الا ما حققوه في الماضي وهو اراقة الدماء والعمل العقيم ” .

ويجب أن يسلم الآن بأن النمط الذي انتهجته هذه المنظمة في مداولاتها بشأن النزاع العربي الاسرائيلي ، قد ثبت عقمه وأصبح عقبة في الواقع في طريق ايجاد تسوية سلمية . ومع ذلك فان هذا النزاع بالتأكيد يمكن ايجاد حل له اذا توفرت الارادة السياسية لاجاد الحل . وعلاوة على ذلك فهو نزاع يوجد اطار لحله ، وفي الواقع هو اطار كان يتحرك في السنوات القليلة الماضية نحو ايجاد حل داخله .

ومن ثم فاننا لا نحتاج الى أطر بديلة ، ولا نحتاج الى خطط بديلة . وبالتأكيد نحن لا نحتاج الى نصح من دول في هذه المنظمة ، تؤيد تماما القضية العربية ، أو من أولئك الذين فضلوا عبر السنوات أن يجلسوا متفرجين وبدلا من أن يؤيدوا حقيقة عملية السلام وضعوا جميع العراقيل في سبيلها لأهداف مختلفة .

ولقد أظهرت اسرائيل رغبتها ومقدرتها على اقامة السلام مع أكبر جاراتها العربية . والأمر متروك لبقية العالم العربي الآن لكي يظهر رغبته في اقامة السلام مع اسرائيل . ان هذه المنظمة مختصة بموجب ميثاقها باقرار السلم والأمن الدولي واقامة العلاقات السلمية بين الأمم ، ولكنهم بدلا من ذلك أدانت معاهدة سلام ذات أبعاد تاريخية بينما تقدم تأييدها وتعطي امتيازات غير عادية لمجموعة من الارهابيين الدوليين . واذ كان على الأمم المتحدة أن تقدم اسهاما ، فان ذلك يتم بتشجيعها للدول العربية على أن تتفق مع اسرائيل وأن تتفاوض معنا مباشرة دون شروط مسبقة وبجدية وعلى أساس الاحترام المتبادل .

السيد نسيبة (الأردن) (الكلمة بالانكليزية) : في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٤٧ فان الجمعية العامة حينما كانت تتكون من عدد صغير من الدول الأعضاء الممثلة في الأمم المتحدة قررت في دورة استثنائية طارئة أن تمزق أوصال اقليم فلسطين " تحت الانتداب " وأن تقسم شعبها المحب للسلام . وانني أشير الى فلسطين الحقيقية الأصلية وليس الى فلسطين الوهمية التي أشار اليها ممثل اسرائيل توا . ونادرا ما حدث في التاريخ أن حقوقا غير قابلة للتصرف لشعب في أرض أسلافه توطأ بالأقدام بطريقة وحشية في مؤامرة مدبرة اختلطت فيها الوسائل بالغايات بطريقة مخزية لم يسبق لها مثيل * .

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس السيد روا كوري (كوبا) .

وبطريقة مخزية لا سابقة لها ، لم يتم التفكير الجدى في حقيقة أنه قبل ذلك بسنتين أو ثلاث سنوات أعلن ميثاق الأمم المتحدة يهشر بعالم جديد قائم على العدالة يسوده القانون . ومع كل ففي جميع أحكامه ، فان الميثاق يتعارض مع كل ما تم ضد الشعب الفلسطيني .

ومنذ ذلك اليوم المصيرى منذ أربع وثلاثين سنة مضت ، فقد ألقي شعب فلسطين بعيدا عن تيار الوجود القومي ، وكان عليه أن يتحمل كاهوسا طويلا أليما ، كما تطلعه لاستعادة وطنه لم يجد أذانا صافية ، سواء كانت في ازدياء مستتر أو صمت غير حميد أو عدم اكتراث .

ومع مرور السنوات تساوى السلم والأمن لدى بعض الدوائر المعادية القوية مع منفى الفلسطينيين والسكوت على عدم وجودهم . ولكن من الواضح أن هذا كان ضد قوانين ونواميس الطبيعة وقيم البشرية ، ولذلك لا يمكن أن يستمر الى ما لا نهاية .

ولم يطلب أحد من الفلسطينيين أن يقبلوا تقطيع أوصالهم أو نفيهم أو احتلالهم . ان الحد القاطع للسيف الاسرائيلي ومؤيديه ، قد حقق هذا العمل غير الانساني الجامح .

ولقد كانت الأمم المتحدة القديمة هي التي بدأت عملية تصفية الشعب الفلسطيني ، وواجب على الأمم المتحدة في تمثيلها العالمي الحالي للبشرية أن تصحح بفيض حكمتها الجماعية واخلاصها للعدالة ما ارتكبه اسلافها لايجاد هذه الكارثة .

وهناك قيم معترف بها عالميا فيما يتعلق بحرمة وطن كل شعب وقدسية حق كل انسان في الحياة وفي داره وفي حرته وفي أمنه وفي هويته وفي ممتلكاته وفي الحياة الطبيعية . ولست في حاجة الى تعداد هذه الحقوق ، فان انكارها أو انتهاكها عودة الى قانون الغاب ومحاربة الجميع ضد الجميع ، مع كل ما ينطوى عليه ذلك بالنسبة الى مستقبل العالم . وأرجو أن تتذكروا كلماتي فهذا هو ما سيحدث .

ولأكثر من ثلاثة عقود من الزمان ، كانت تبحث مسألة فلسطين بصور وخطط ووسائل مختلفة ، وبعد دراسة خطط كثيرة بواسطة اناس كثيرين لعدة سنوات منذ وضع الانتداب البريطاني على فلسطين وما بعد ذلك فقد أصبح من الصعب التفكير في قدرة أية خطة على البقاء من الناحية الواقعية . ان مثل اسرائيل قد نرفدموع التماسيح على خطة الأمير فهد لايجاد حل للمشكلة ، فهل نسي

أن رئيس وزراء بلده والحكومة الاسرائيلية بأسرها رفضت تلك الخطة حتى قبل أن تقدم الى أي محفل ؟ ان عملية التراجع كانت مستمرة بحيث أصبح من المستحيل رؤية بداية أو نهاية .

ومنذ بداية هذه الرحلة ، فقد استمعنا الى العديد من الخطط التي لم تطبق . ان انتداب عصبة الأمم ، قد اعترف في أوائل العشرينات باستقلال فلسطين المؤقت والأغلبية العربية فيها تسعون في المائة ، ولست أعرف ما اذا كان مندوب اسرائيل كان قد ولد في ذلك الوقت أم لا ، ولكن استقلال فلسطين اعترفت به في أوائل العشرينات عصبة الأمم . وفي عام ١٩٣٧ اعترفت لجنة "بيل" في تقسيمها المقترح بتخصيص معظم فلسطين لفلسطين الكبرى . وفي ١٩٣٩ فان الورقة البيضاء للحكومة البريطانية اعترفت مرة أخرى باستقلال فلسطين بأغلبية ثلثين تتكون من الأغلبية العربية . ان هذه هي فلسطين التي نتحدث عنها . فلنحترم ذكاء الأعضاء المحترمين في هذه القاعة . وهذه الورقة البيضاء بقيت هي السياسة البريطانية الرسمية حتى ١٩٤٥ - ١٩٤٦ . ونتيجة لحمات الدم ولأعمال العصابات ولارهاب عصابة الأرجون التي كان يرأسها بيغين وسائر المجموعات الارهابية الأخرى ، فقد سلمت الحكومة البريطانية اقليم الانتداب الى الأمم المتحدة .

ان قرار الجمعية العامة ١٨١ بتاريخ ٢٩ من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ ، قد نص على وجود دولة فلسطينية مستقلة أكبر من خطوط الهدنة في ١٩٤٩ بالإضافة الى دولة يهودية دون طرد فلسطيني واحد من دياره سواء في الدولة الفلسطينية العربية أو في الدولة اليهودية . ان كثيرًا من هذه الخطط ، كان حسن النية وكان يهدف الى الاسهام في ايجاد حل عادل ودائم ينهضي ألا نتجاهله اطلاقا . ان نواحي القصور فيها ، هي أنها كانت تقتل في المهد عن طريق فطرسة صهيونية عازمة على اغتصاب ليس كل فلسطين فحسب ولكن أراضي عربية أخرى خارج فلسطين لتكـون منطلقًا للتوسع الذي لا يمكن أن يوقف الا بقوة مضادة . ان الاسرائيليين بالكلمات والأعمال قد جعلوا هذه الحقيقة تترسخ في أذهان الجميع سواء في هذه القاعة الموقرة أو في جميع أنحاء العالم دون اخفاء ذلك .

ان هذه هي القاعدة التي حاولوا ، كما حاول سفير اسرائيل منذ لحظات مضت ، أن يطمسوها وأن يثيروا الهلولة بالاعتباس عن صحيفة هنا وصحيفة هناك وبالإشارة الى مشكلات لا تتعلق بالهند الذي نبهته وهو مسألة فلسطين .

وليس هناك أدنى شك في ان الهدف الصهيوني كان دائما وسيظل هو صرف الانتباه بعيدا عن معالجة القضية الحقيقية ، جوهر الاضطراب في الشرق الأوسط ، ألا وهي حقوق الشعب الفلسطيني ورفض اسرائيل حتى مجرد النظر في هذه الحقوق . انهم يريدون اغراق الشعب الفلسطيني في عدة أماكن من بينها الأردن التي سماها مثل اسرائيل دولة فلسطين الأردنية ، رغم أنه كان عليه ان يعرف أن الأسم الرسمي للأردن هو المملكة الأردنية الهاشمية ، وانه كان يرتكب عملا غير مشروع بتشويه اسم تلك المملكة .

وهكذا ، ظل العالم مشغولا بالعديد من القضايا والأزمات والمآسي التي رقم ما تحمله من خطورة في حد ذاتها ، فقد أدت الى استمرار معاناة وتشتت الشعب الفلسطيني . ان الآثار التراكمية لهذه الخطط الصهيونية والمغامرات ، قد نجحت على الأقل مؤقتا في أن تطمس جميع الجهود الحقيقية لكي تبحث بدقه سلمية وعقلانية أية خطة أو خطط لحل معاناة الشعب الفلسطيني التي لا تحتمل . كيف يستطيع أحد أن يفك العقدة التي وضعتها اسرائيل وما زالت تواصل حبكها ؟ .

ان الافتراضات التي قبلت في بروتوكول لوزان في عام ١٩٤٩ والتي تم التوقيع عليها بالحروف الأولى من الجانبين والتي كان من شأنها أن تحل قضية فلسطين والنزاع العربي الاسرائيلي منذ ثلاثين عاما مضت ، لم تنفذ نتيجة لسياسة الاسرائيليين القائمة على الأمر الواقع . وحتى الافتراضات التي وردت في قرارات مجلس الأمن لعامي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ أصبحت جوفاء وخاصة بعد استعمار اسرائيل لحوالي ٤٠ في المائة من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة . كما أن اسرائيل لا تخفي عزمها على ضم جميع الأراضي المحتلة في الوقت الذي تحاول فيه طرد السكان الشرعيين بجميع الوسائل الممكنة ، وقد قطعت شوطا طويلا نحو تحقيق هذا الهدف وخاصة في القدس الشريف الموسعة وهي مركز أبدى مقدس لتاريخ العالم العربي والاسلامي بأجمعه .

ان العالم العربي ليس مقسما كما تحاول بعض وسائل الاعلام ايها منا . ففي طول وعرض العالم العربي الذي يسكنه مائة وخمسون مليون عربي فان فلسطين العربية في قلب وعقل وضمير كل واحد منهم ، وهي في مكان اساسي من أرواحهم وتراثهم بغض النظر عن المظاهر المضحلة التي توهي بعكس ذلك . انها جزء لا يتجزأ من الصير العربي للأجيال القادمة .

ان اولئك الذين يتحدثون عما يسمى بالخلافات بين القادة بشأن وسائل وتوقيت تحقيق سلام عادل و دائم للجميع ، يجب ألا يفسروا هذا على أنه انقسام أو على أن الوحدة العربية سراب . وعلى العكس من ذلك ، فان مسألة فلسطين مقدسة وعزيزة ، ولذلك فانه سيكون من قبيل الدهشة ، وانا شخصيا كنت سأدهش اذا لم تنشب الخلافات في الرأي داخل امتنا العربية الموحدة بما في ذلك الفلسطينيين انفسهم عند التعامل مع اسرائيل الصهيونية العازمة على قتل أى حل لأول وهلة . وأود أن أؤكد للجمعية الموقرة وفقا للتقارير الواردة من حكومة بلدى ، ان مؤتمر القمة العربي الأخير في فاس كان أحد الحوارات العميقة للغاية بشأن قضية فلسطين ، وقد تم ارتياد جميع الاختيارات بكل صراحة ومسؤولية مع تجاوز جميع الحدود الضيقة . وللافتاق على منهج بدلا من الاختلاف على هذه القضية بالغة الأهمية والتي تؤثر ليس فقط على مصير الشعب الفلسطيني بل وأيضا على مصير الأمة العربية كلها ومن أجل التوصل الى اتفاق في الرأي بمشاركة جميع الدول الأعضاء ، فقد تقرر أن هناك حاجة الى مزيد من الوقت والدراسة للتوصل الى نتائج يتفق عليها .

ان دراسة قضية فلسطين طويلة وشاقة بشكل مأساوى ، ولكن كما كتب "تولستوى" في كتابه "الحرب والسلام" فان التاريخ ليس هو قرارات القياصرة والجنرالات ، وإنما التاريخ هو حركة الشعوب وما يسمى بقرارات تنبع من هذه الحركة . ولذلك فان ما يبرز هو حركة ضخمة للشعوب ، وهذا هو معنى الخلافات . ان الحركة التاريخية للشعوب العربية في مسيرتها والقرارات الموحدة ، ستنبع من هذه الحركة الضخمة لقياداتنا الجماعية في الوقت المناسب .

ان اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تحت رئاسة السفير سارى من السنغال ، تستحق الثناء العظيم على تقريرها وعلى اخلاصها وعلى جهودها التي لا تكل طوال العام هنا وخارج مقر الأمم المتحدة ، وذلك للعمل على تعزيز التفهم لعدالة القضية الفلسطينية ان اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف - على خلاف اللجنة السابقة عليها وهي اللجنة الخاصة للأمم المتحدة بشأن فلسطين التي أوصت بتقطيع أوصال فلسطين في عام ١٩٤٨ ، ثم قامت سلسلة من الحروب والأحداث التي سببت الصدمات والتي ابتليت بها المنطقة والعالم في ذلك الوقت - قد قدمت برنامج عمل على مراحل محددة وذلك لايجاد حل عادل لقضية فلسطين مع ايلاء اعتبار لجميع العناصر والأطراف في الموقف . ومع كل فانه في تباين صارخ

مع الفرع الهستيري الذي اقترن بالموافقة - التي صاحبتهما الى حد كبير أساليب غير اخلاقية وقاسية والتي يعرف جيل سابق الكثير عنها والتي كتبت في مذكرات منذ ذلك التاريخ - على توصيات اللجنة الخاصة بشأن فلسطين والسرعة غير الرشيدة التي بدأت بها عملية حرة للتنفيذ ، فان توصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والتي وافقت عليها الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين والتي ارفقت بتقرير اللجنة عن هذا العام بتاريخ ١٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ مازال يعتبرها البعض ، الذي لا يريد ايجاد حل عادل ، عملية أكاديمية كما لو كانت لا تهتم بحقوق وبقاء أربعة ملايين فلسطيني .

ان العملية ليست عطية طقوس ياسيادة سفير اسرائيل ، انها ليست عملية عقيمة . ان ما نتحدث عنه هو بقاء ومصير أربعة ملايين فلسطيني ، وسوف نناقش هذا الأمر حتى لو استغرق مائة عام . ومن ثم ستظل مسألة فلسطين وصمة على جبين العالم . وبعبارة محددة هناك مليونان لا جئ وأكثر من نصف مليون شخصي مشردين وحوالي ١٣ مليون شخصي يرزحون تحت أطول احتلال لا يرحم . وانني أعتقد أنني اقتبست مما كتبه أحد الصحفيين الاسرائيليين في احدى الصحف الاسرائيلية أنه خلال الأربعة عشر عاما الماضية من الاحتلال الاسرائيلي فان ربع مليون مواطن في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة قد دخلوا سجون اسرائيل مابين ٢٤ ساعة الى أحكام بالسجن لمدى الحياة بكل ما يصحب ذلك من أعمال التعذيب ، أي أن واحدا من كل خمسة مواطنين - وهذا يعني حوالي ٤ مليون نسمة في الولايات المتحدة الأمريكية - قد سجن خلال فترة أربعة عشر عاما . وهذا هو سجل الاحتلال الاسرائيلي ، علاوة على التجاهل الكامل لحرمة الأراضي والمياه والموارد وحقوق الانسان والقانون الدولي والمعاهدات وجميع معايير السلوك المتحضر . ان كل ما يحتاجه الأمر ، هو أن يقول مدير اسرائيل انني " أرغب في تلك الرقعة من الأراضي " ويرسل اخطارا لمالك تلك الأرض يقول له " سأضع يدي على هذه الأرض " . تلك هي الطريقة التي تصادربها أراضينا يميننا وشمالا . ولا يوجد شيء مماثل هذه السياسة في أي مكان آخر في العالم .

ان هذه هي مسألة فلسطين التي ستحطم في يوم ما ، عدم الاكتراث وعداء أولئك العازمين على انكار الحقوق الفلسطينية ، وان جميع الشعوب المحبة للسلام ستواصل العمل والكفاح من أجل استعادتها . ان حلفاءنا الاستراتيجيين هم مجموعة الأمم التي تمثل الأغلبية الساحقة من أسرة الأمم الممثلة في هذه القاعة . ان جميع القضايا العظيمة ، قد صادفت مقاومة ضخمة ولكنها انتصرت في النهاية على جميع العقبات . ولقد كنا نود أن نرى قضية عادلة تُحل بطريقة عادلة في حياتنا ، ولكن من الأفضل بكثير ، وهو أمر أخلاقي أكثر ، أن نتصور حلا عادلا بغض النظر عن أي قيد زمني أكثر من ايجاد حل غير عادل وغير أخلاقي يُفرض بمجموعة من القوى غير المتوازنة . اننا في حاجة الى بذل قدر كبير من الجهد ، وسوف يُبذل هذا الجهد ، لا قناع الخصوم وتمكين الأصدقاء من تحقيق سلام عادل شامل ودائم . وحتى تأتي تلك اللحظة المجيدة ، فلن يكن أمام الشعب الفلسطيني من بديل الا مواصلة تحمل معاناته وكفاحه حتى تأتي تلك اللحظة العظيمة التي ستأتي لا محالة .

ولست في حاجة الى أن أكرر أن مسألة فلسطين هي جوهر اهتمام شعب وحكومة الأردن . ان مصير المملكة الأردنية الهاشمية ومصير الشعب الفلسطيني لا ينفصمان وذلك بسبب متاخمة أراضيها والعلاقات الأخوية بينهما . وتتعهد المملكة الأردنية بأن تقدم التزامها وتأييدها الذي لا يتزعزع لكفاح الشعب الفلسطيني وممثلته الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية . ان حكومة الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ستواصلات العمل جنباً الى جنب حتى يتحقق الهدف المشترك بخلاص فلسطين مهما طال الكفاح ومهما كان شاقاً . لا يا اسرائيل ، انك لا تستطيعين حل مشكلة تشتتت الفلسطينيين وتشريدتهم بالنزح بهم في الأردن المجاورة أو في لبنان أو في أى بلد عربي آخر مجاور . انهم لن يقبلوا أى مكان آخر سوى موطن أسلافهم منذ آلاف وآلاف السنين . وهذا أمر محير ، ولست في حاجة الى أن أكرره من جديد .

ان الأردن كان دائماً ملتزماً بتحقيق سلام عادل ودائم ، ولكن الاسرائيليين يجعلون هذا الأصل العزيز عسير المنال . كيف اذن يمكن تحقيق ذلك الهدف في مواجهة توسع اسرائيل وغطرستها في كلمتي بعد ظهر اليوم ، فقد تحدثت عن نسبة . ٤ في المائة من أراضيها التي صدرت في النصف الغربية والتي تمثل ١٨ في المائة من اجمالي أراضي فلسطين ، وأكثر من ٩٠ في المائة منها امتلاكها حتى نهاية الانتداب البريطاني في ١٩٤٧-١٩٤٨ . وربما في العام القادم أتحدث عن نهب اسرائيل لـ ٥٠ في المائة من تلك الأراضي وبعد ذلك ٦٠ في المائة ثم ٧٠ في المائة ثم ٨٠ في المائة ومع كل ذلك فان ممثل اسرائيل لديه الجسارة للتحدث عن ايجاد حل عادل لمشكلة فلسطين . أين سيعيش الفلسطينيون اذا لم تتبقي لهم أرض يعيشون عليها ؟

وقبل أسس الأول تم التوقيع على اتفاقية للتحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل ، وهذا التحالف كان قائماً لعدة عقود ولم يكن ذلك سرا ، ولكن ما يزعج حقيقة هو أن دولة عظمى تدخل في تحالف عسكري مع اسرائيل وحدودها غير معروفة . فالاسرائيليون لم يحددوا اطلاقاً حدودهم ، لأن الراحل الجنرال دايان قال ان حدود اسرائيل هي النقطة التي يصل اليها آخر جندي اسرائيلي . كيف تستطيع دولة عظمى أن تدخل في تحالف استراتيجي مع اسرائيل وحدودها غير معلومة وسياسة توسعها سياسة رسمية معلنة ؟ ان كل ما فعله هو الاستماع الى الأخبار من الاذاعة والتلفزيون والى بيانات السيد بينغين وستتبيّنون أنني أقول لكم الحقيقة حينما أقول لكم هذه هي السياسة الرسمية . هذا هو جوهر مسألة فلسطين . والسؤال الذي يُشار الآن هو ماذا عن الأراضي المحتلة؟ ماذا عن التسوية العادلة لمشكلة فلسطين؟ وماذا يكون الأمر اذا حاولت اسرائيل أن تغزو جنوب لبنان أو الأردن أو العربية السعودية؟

كيف يمكن لأي بلد أن يدخل في تحالف مفتوح مع بلد آخر حدوده غير معروفة ؟ وماذا ان حاولت اسرائيل أن تغزو جنوب لبنان والأردن أو العربية السعودية ؟ لقد أظهرت من الدلائل ما يشير الى ذلك ، ان طائراتها تحلق فوق هذه الأراضي . وهكذا فان هذه الأسئلة لها أهمية كبيرة بالنسبة الى شعوب الشرق الأوسط . ان هذه الشعوب تكون أمة واحدة الا أنها مقسمة الى دول عديدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية . ان قوة دولة عظمى سيزج بها اتوماتيكيا في سياسات اسرائيل التوسعية . ان هذا التحالف الاستراتيجي لم يسبق له مثيل في القانون الدولي وهو يدل على الرضا عن الاحتلال والاستعمار والتوسع الاسرائيلي . انني لا أريد أن أرى صواريخ أو مدفعية توضع أمام منزلي في القدس ، بل أود أن أرى الشعب الأمريكي الطيب الذي كان يعيش معنا في انسجام لمدة مائة عام ، ولكنني لا أريد من أي بلد أجنبي أن يضع صواريخ وأسلحة في أراضي المحتلة . انني أعرف أنه على بعد كيلو مترات بسيطة من شمال " شافات " توجد قيادة هامة للمنشآت العسكرية وسوف تعقد اجتماعات هناك على أرضي . ان حكومات وشعوب الشرق الأوسط تنظر الى هذا التطور الشرير بكل جدية وهذا يعني نهاية جميع جهود السلام . وكلما اعطيت اسرائيل أسلحة كلما زاد عدوانها ، ولا بد من الرد على ذلك . وأعتقد أن اصداقنا الأمريكيين قد استوعبوا هذا الدرس والا فاننا نأسف لذلك أشد الأسف .

ان ملكا عربيا عظيمًا بعد أن عاد من مؤتمر فرساي بعد الحرب العالمية الأولى وقد اخذته الدهشة وتطكته اليأس مما شهدته من التواطؤ والمناورات الدولية ، لاحظ أن " الحقوق لا تعطى بل يجب أن تتزع " . ان هذا ربما يلخص موقفنا اليوم .

السيد نايق (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : بسم الله الرحمن الرحيم . مرة أخرى تستأنف الجمعية العامة للأمم المتحدة بحث مسألة فلسطين التي تكمن في جوهر نزاع الشرق الأوسط ، واستمرار تدهورها الذي يشكل أخطر تهديد للسلم والأمن الدولي . ورغم أن مسألة فلسطين ظهرت كبنء مستقل على جدول أعمال الجمعية العامة عام ١٩٧٤ فقط ، فان هذه القضية كانت موضع بحث هذه المنظمة العالمية منذ نشأتها . وعبر السنوات بقيت الأمم المتحدة مشغولة تماما بمصير فلسطين ومصير الشعب الفلسطيني . ان مجلس الأمن وكذلك الجمعية العامة ، قد وافقا على العديد من القرارات لتصحيح الأخطاء التي وقعت بحق الشعب الفلسطيني واستعادة حقوقه الوطنية

الثابتة التي لا تنازع ، ومع كل فان هذه القرارات ما زالت دون تطبيق . وان العدوان الاسرائيلي ضد شعب فلسطين وسائر البلدان العربية ، مستمر دون توقف .

انه من قبيل السخرية أن اسرائيل التي تدين بوجودها الى قرار يثور حوله الجدل صدر عن الجمعية العامة ، تحاول باستمرار اضعاف سلطة الأمم المتحدة وذلك بتحدى مقرراتها بصلافة . ان مسألة فلسطين اذن ، هي أخطر تحد يواجه الأمم المتحدة وميثاقها والتزامها بالمحافظة على السلم والأمن الدولي وتعزيزهما .

ان عناصر الحل العادل والدائم في الشرق الأوسط معلومة جيدا وقد تم ايضاحها مرارا وتكرارا في قرارات مجلس الأمن وعلى وجه التحديد في القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وكذلك في قرارات الجمعية العامة التي تمت الموافقة عليها عبر السنوات ومن المسلم به د وليسا أن السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط لن يتحقق دون ضمان الانسحاب الكامل لاسرائيل من جميع الأراضي المحتلة بما في ذلك الأراضي الفلسطينية ومدينة القدس المقدسة ، والاستعادة الكاملة للحقوق القومية والانسانية لشعب فلسطين وخاصة حقه في اقامة دولته المستقلة ذات السيادة في دياره .

وبالاضافة الى ذلك ، لن تكون هناك تسوية لمسألة الشرق الأوسط دون المشاركة الكاملة وعلى قدم المساواة لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . ان استجاب اسرائيل لا تفاق الرأي العام العالمي هذا ، كانت هي التحدى الكامل والعناد وتجاهل القرارات والمقررات التي اتخذتها الأمم المتحدة وانتهاكها الكامل لا تفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ . ان اسرائيل تواصل سياستها التوسعية ودعم احتلالها غير المشروع للأراضي العربية والأراضي الفلسطينية وتقوم باجراءات القمع ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وتغيير من الطابع الجغرافي والتكوين السكاني لهذه الأراضي بما في ذلك مدينة القدس المقدسة . ان السمات الخبيثة لهذه السياسة تتعكس في طرد العرب الفلسطينيين ومصادرة ممتلكاتهم وانشاء مستوطنات يهودية وتعزيز القائم منها في الأراضي المحتلة . كما لجأت اسرائيل أيضا الى اجراءات جديدة تهدف الى السيطرة على الموارد الطبيعية ولاسيما الموارد المائية في الأراضي المحتلة . وقد بدأت الآن في مشروع يهدف الى حفر قناة تربط البحر الميت بالبحر الأبيض المتوسط .

ان حكم اسرائيل الارهابي واضطهاد الشعب الفلسطيني ، يجرى تكثيفها بصورة مستمرة . ولقد أصبحت الاعتقالات التعسفية وطرد العرب واغتيالات العرب المنتخبين في الأراضي العربية المحتلة وهدم المنازل العربية وتدنيس المقدرات الاسلامية ، من الأعمال المألوفة يوميا . وقد شعرت اسرائيل بالتشجيع لظطرتها ووسعت من نطاق أعمالها العدوانية ، وأصبح لبنان أول ضحية لمخططاتها . وكان هجومها على جنوب بيروت في تموز/يوليه الماضي الذي أسفر عن مقتل عدة مئات من المدنيين الأبرياء بما في ذلك نساء وأطفال ، من الأمثلة الحزينة لأعمال اسرائيل الارهابية وعدوانها على السيادة والاستقلال السياسي ووحدة وسلامة أراضي لبنان مما أثار سخطا قويا من جانب الشعوب المحبة للسلم في جميع أرجاء العالم .

ولقد كان لي شخصيا شرف المشاركة في وفد اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، قام بزيارة لبنان خلال شهر آب/أغسطس الماضي بناء على دعوة من السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية . وقد لاحظ الوفد الأضرار التي نجمت عن الهجمات الاسرائيلية الجوية والبحرية في تموز/يوليه ١٩٨١ واقتصر على الأهداف المدنية مما أسفر عن خسائر فادحة في الأرواح وبدأ أن هذا العدوان كان يرمي الى القاء الرعب في قلوب السكان المدنيين وتحطيم روحهم المعنوية .

ان العدوان الاسرائيلي ، دون استغزاز ، على المنشآت النووية العراقية بالقرب من بغداد هو مثل خطير في سلسلة من الجرائم التي تفترنها اسرائيل في فلسطين ، وضد الأمة العربية فسي الشرق الأوسط . ولسوف يكون من قبيل الوهم الخداع أن تتوقع اسرائيل ، عن طريق الارهاب والقمع ، أن تنكر الى الأبد حق شعب فلسطين في حقوقه غير القابلة للتصرف ووطنيا وانسانيا . ولقد خاض شعب فلسطين نضالا بطوليا ، وهو يقدم التضحيات دماء وعرقا لمقاومة احتلال أرضه العتيقة . ان الكفاح الذي لا يلين لهذا الشعب ، يحظى بالاعتراف والتأييد من جميع الشعوب المحبة للسلم في العالم . وقد ظهر الدليل الحي على هذا الاعتراف في القرار ٣٢ / ٣٦ الصادر عن الجمعية العامة والذي أضفى الصفة الرسمية على منظمة التحرير الفلسطينية واعترف بالشعب الفلسطيني كطرف رئيسي فسي

الجهود الرامية الى اقرار السلم في الشرق الأوسط وأن لهذا الشعب الحق في استعادة حقوقه بجميع الوسائل المتاحة له .

ان ما يتسم به هذا القرن ، هو تأكيد الحقوق الوطنية لجميع الشعوب . ولا تستطيع اسرائيل أن توقف مسيرة التاريخ على أمل تحقيق مخططاتها التوسعية بالقضاء على الشعب الفلسطيني . ان على مؤيدي اسرائيل الذين يدعون فطريتها أن يعترفوا بحتمية كفاح الشعب لاستعادة حقوقه الوطنية . ومن الباعث على الأسف والحزن بصفة خاصة ، أنه منذ يومين مضيا ، تم التوقيع على تحالف استراتيجي بين الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل . ان هذا الاتفاق مع معتد لا يمكن أن يحقق السلام في الشرق الأوسط . وسوف يعتبر المعتدى أن مثل هذا الاتفاق هو من قبيل الرضا والسكوت بل تأييد لمطامحه التوسعية ، كما أن من شأنه زيادة خطورة النزاع في الشرق الأوسط .

ولقد سبب طول معاناة الشعب الفلسطيني واستمرار انكار حقوقه الوطنية ، أكبر قلق وأعظمه وخاصة في جميع أرجاء العالم الاسلامي ، وقد ظهر هذا الاهتمام والقلق مرارا وتكرارا في مقررات المؤتمر الاسلامي . ان الاعراب عن الالتزام القاطع من جانب العالم الاسلامي بقضية فلسطين ، قد ورد في اعلان مكة لمؤتمر القمة الاسلامي الثالث الذي عقد في الطائف في أوائل هذا العام . ولقد أكد اعلان مكة ، على أعلى مستوى ، عزم الأمة الاسلامية على تحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة والأماكن المقدسة واستعادة الحقوق فير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، كما يعترف بها القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين .

ان ناحية خطيرة لقضية فلسطين والتي تحرك أعرق المشاعر وحساسيات العالم الاسلامي بأسره ، تكمن في اختلال اسرائيل لمدينة القدس المقدسة ومخططات الصهيونية لتغيير طابعها الروحي والتاريخي وتدميره . ويشترك المجتمع الدولي في هذا القلق العميق للعالم الاسلامي بالنسبة الى مصير المدينة المقدسة .

ولقد أكد القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) لمجلس الأمن ، عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالغزو العسكري ، وينطبق ذلك على جميع الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس . ويتناول قرار مجلس الأمن ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٢٦٧ (١٩٦٩) على وجه التحديد وضع مدينة القدس المقدسة . ومنذ صدور

هذين القرارين ومن خلال القرارات التالية (٢٧١) (١٩٦٩) و (٢٩٨) (١٩٧١) و (٤٤٦) (١٩٧٩) و (٤٦٥) (١٩٨٠) و (٤٧٨) (١٩٨٠) فلقد أعلن مجلس الأمن أن جميع الاجراءات التشريعية والادارية التي اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس المقدسة بما في ذلك مصادرة الأراضي والممتلكات ونقل السكان والتشريعات التي ترمي الى ضم القطاع المحتل ، باطلة جميعها .

وقد كرر المجلس اذانة اسرائيل والتنديد بها لعدم احترامها لهذه القرارات ، وليس بأقلها آخر قرار اتخذته المجلس في هذا الخصوص وهو القرار (٤٧٨) (١٩٨٠) الذي شجب بأشد العبارات اصدار اسرائيل للقانون الخاص بالقدس . وعلاوة على ذلك ، فقد أعلن مجلس الأمن أن الاجراءات المماثلة التي تتخذها اسرائيل تشكل :

” تعويقا خطيرا لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ” . قرار مجلس الأمن

٤٧٨ (١٩٨٠) فقرة (٤) .

وفيما يتعلق بالقرارين (٢٢٥٣) (ES-V) و (٢٢٥٤) (ES-V) المعتمدين في تموز/يوليه ١٩٦٧ في الدورة الاستثنائية الطارئة الرابعة للجمعية العامة ، فلقد أعلننا أن جميع التدابير التي اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع القدس باطلة ، ودعيا اسرائيل الى الغائها وأن تمتنع من الآن فصاعدا عن اتخاذ أى اجراء من شأنه أن يغير وضع المدينة المقدسة . وفي تموز/يوليه ١٩٨٠ ، أكدت الجمعية العامة من جديد في دورتها الاستثنائية الطارئة السابعة ، على هذا الموقف . ووافقت منظمة المؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز عدة مرات على نفس المبدأ فيما يتعلق بوضع مدينة القدس المقدسة .

في خطابه الرسمي الموجه الى الجمعية العامة في الدورة الرابعة والثلاثين ، فان قداسة البابا جون بول الثاني ركّز ايضا على التراث العالمي والروحي وأهمية القدس . وبعد ذلك بوقت قريب فان رؤساء دول وحكومات الدول الأوروبية أعلنت في فينيسيا واقتبس من اعلان فينيسيا ما يلي :

" انهم لا يعترفون بأية مبادرات تتخذ من جانب واحد لتغيير وضع مدينة القدس " .

وفي تجاهل تام لهذه المشاعر الدولية فيما يتعلق بوضع مدينة القدس المقدسة فان اسرائيل تواصل وتنابر على مخططاتها الرامية الى تغيير الوضع ، وتحطيم الطابع الروحي والديني والديمقراطي والسكاني للمدينة المقدسة ومواصلة حفر نفق تحت المسجد الأقصى مما يعرض المبنى للخطر وهذا واحد من سلسلة الأعمال الاجرامية التي تحاول بها تدنيس مقدسات الأماكن الاسلامية .

ان مدينة القدس المقدسة هي رمز لتقاليد روحية عظيمة واستمرار للرسالة الالهية التي أعلنتها اليهودية والمسيحية والاسلام . وطوال تاريخ ثلاثة عشرة قرنا من سيادة العرب على المدينة المقدسة فان هذا التراث الروحي الفريد تمت المحافظة عليه بصرامة . ومن مسؤولية المجتمع الدولي ان يحافظ على هذا التراث الروحي الفريد ، وأن ينقذ المدينة المقدسة من التهويد المستمر والمخططات الصهيونية التي تهدف الى تغيير وضعها وطابعها التاريخي والروحي .

ان مدينة القدس المقدسة لا يمكن أن تكون من مغامرات الحرب . ويجب ان تعود الى سيادة العرب .

ان قضية الشعب الفلسطيني كانت دائما قريبة الى قلب شعب باكستان منذ أن أصبحت فلسطين هدفا للمؤامرة الاستعمارية . وفي عام ١٩٤٧ فان القائد الأعظم محمد علي جناح ، مؤسس دولة باكستان حذّر من ان التقسيم المقترح لفلسطين سينطوي على " أخطر نزاع لم يسبق له مثيل " في العالم . وكما كان الحال في الماضي فان قادة وشعب باكستان سيواصلون تقديم تأييدهم الكامل الذي لا يتزعزع للكفاح البطولي التحرري للاخوة الفلسطينيين .

وبهذا التصميم فان الشعب الباكستاني الى جانب كل الشعوب المحبة للسلام في العالم عليهم التزام عميق نحو قضية العدالة والحرية والسلم الدولي .

اننا نؤمن ايمانا راسخا بأن قضية فلسطين هي جوهر النزاع في الشرق الأوسط ، وان اقامة سلام حقيقي ودائم في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق الا اذا تحققت المطالب العادلة التي

أكدتها مرارا وتكرارا هذه الجمعية بالكامل ، وطالما ان اسرائيل تواصل ازدياد حكم المجتمع الدولي وتفنتصب حقوق الشعب الفلسطيني فان العالم سيئال يعاني من شبح نزاع أوسع نطاقا .
هذه هي المطالب العادلة التي كررتها الجمعية في دورتها الحالية في قراراتها على أساس تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة . وفي هذا الخصوص ، أود أن أوجه تحية خاصة الى السفير ماسباسارى من السنغال الذي وجه بطريقة تدعو الى الاعجاب عمل اللجنة تنفيذاً للتفويض المعطى لها وهو أن يحقق الشعب الفلسطيني حقوقه الثابتة الانسانية والقومية بما في ذلك حقه في تقرير المصير وانشاء دولته في فلسطين .

لقد حان الوقت للأمم المتحدة الآن لكي تستخدم كل الوسائل المتاحة لها لتأمين احترام قراراتها الخاصة بمسألة فلسطين والنزاع في الشرق الأوسط . ان المسؤولية الثقيلة في هذا الخصوص تقع على عاتق مجلس الأمن .

وهنا أود أن اسرد تجربة حية خضتها حينما زرت معسكر اللاجئين في الراشيدية مع وفد اللجنة . ان سيدة عجوز كانت تتقصى عما عسانا ان نكون فقيل لها اننا جزء من وفد يتبع الأمم المتحدة فوجهت اليها سؤالا أساسيا قالت : يأتي الاسرائيليون هنا كل يوم . يوم يقصفوننا ويخربون ديارنا ، فلماذا لم تتمكن الأمم المتحدة من وقف هذا الدمار ؟

ان هذا السؤال الأساسي الذي وجهته سيدة عجوز من عامة الشعب يواجه المجتمع الدولي بكل خطورة اليوم ، كما كان الحال لجيل كامل .

ان مجلس الأمن عليه ان يعمل باصرار حتى يستعيد المصدقية في الأمم المتحدة كمنظمة دولية فعالة تعمل على المحافظة على السلم والأمن الدوليين . وهو في حاجة الى أن يتخذ اجراءات قسرية حازمة ضد اسرائيل لضمان وضع نهاية لمأساة فلسطين وتصحيح المظالم التي ارتكبت ضد الشعب الفلسطيني تماما .

السيد ضياء الله الفتال (الجمهورية العربية السورية) : لقد حققت قضية فلسطين

انتصارات كبرى في الأمم المتحدة وخارج الأمم المتحدة فالرأي العام الدولي أضحي اليوم يدرك أبعاد وأعماق مأساة شعب فلسطين ، كما يعي طبيعة الكيان الصهيوني العنصري الذي ما انفك منذ عام ١٩٤٨ يعمل بكل الوسائل للقضاء على الوجود العربي الفلسطيني كاشفا من خلال هذه الأعمال

(السيد القتال ، الجمهورية
العربية السورية)

عن وجهه الفاشي العنصرى وأهدافه التوسعية ، تلك الأهداف التي تتفند مرحلة مرحلة من خلال الارهاب والعدوان والحروب المتعاقبة لتحقيق اقامة اسرائيل الكبرى التي تمتد حسب العقيدة التوسعية الاسرائيلية من الفرات الى النيل .

ان القضاء على الوجود العربي في جميع أرجاء فلسطين العربية مازال ، وفقا للمخطط الصهيوني ، يحلو في سلم أوليات الصهيونية ، على أى هدف آخر ، وفي هذه المرحلة بالذات . واننا على يقين بأن اسرائيل تتحين الفرص لتنفيذ مخططاتها الاستعمارية الأوسع عن طريق العدوان ، فالخلق الاسرائيلي مجبول على العدوان .

ان المجتمع الدولي استطاع بعد سنوات من التعامي الناتج عن التقييم الذي فرضه الضرب على جرائم اسرائيل بحق شعب فلسطين العربي أن يستيقظ ويقول لاسرائيل كفى تنكياً بالشعب الفلسطيني ، وكفى تهديدكم للسلام والأمن الدوليين والتلاعب بمصير العالم بأسره ، وما أن استيقظ على حقائق الاجرام الاسرائيلي حتى اعترف لشعب فلسطين - كما سبق له أن اعترف لجميع الشعوب المستعمرة - بحقه بالحريّة والاستقلال ، وبإقامة دولته الوطنية المستقلة ، وحقه في تقرير مصيره مثل باقي الشعوب . واعترف كذلك بحق هذا الشعب بالعودة الى دياره بعد تهجيريه بالقوة والارهاب . وذلك لأن مشكلة فلسطين نشأت أصلاً عن سياسة التهجير ، وهي سياسة مارستها اسرائيل بانتظام محكم ، انطلاقاً من طبيعتها العنصرية العنصرية ، التي لا تعترف بحق الحياة الا لمن ولد يهودياً ، وكأن اليهودية هي قومية اصطفايية خالصة ، وليست ديناً سماوياً .

ان أزمة الشرق الأوسط لم تكن لتنشأ لولا العقلية الصهيونية العنصرية المتحالفة مع الاستعمار والتي أرادت لمن يعتنقون اليهودية - شأؤوا أم أبوا - أن يصبحوا زبانية الاستعمار الاستيطاني ، مثلهم مثل المستوطنين البيض في جنوب افريقيا . فبالارهاب والاضغوط وتشويه الحقائق تمكنت الحركة الصهيونية ، ومن ثم قاعدتها الاقليمية ، اسرائيل ، من تهجير آلاف وآلاف من اليهود من أوطانهم الأصلية ، وتوطينهم توطيناً استيطانياً استعمارياً في فلسطين ، مما أدى الى تشريد شعبنا العربي في فلسطين . وما زالت الحركة الصهيونية تعمل على تشريد العرب واليهود معا وفي آن واحد ، ونقول تشريد اليهود لأن اسرائيل التي ادعت كذبا منذ البداية " أن اليهود هم شعب بلا أرض يفتشون على أرض بلا شعب " ، تشهد اسرائيل اليوم أزمة داخلية ، ناتجة عن التمييز بين الفئدة المختارة وبين الفئات المستغلة . وما الهجرة المعاكسة التي تكافحها اسرائيل بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ، الا ظاهرة تعبر عن خيبة الأمل التي أصابت قطاعات واسعة من المجتمع الاسرائيلي الذي مازالت الادارة الامريكية وغيرها ، تصفه بأنه مجتمع مثالي ، ديمقراطي يجسد القيم الغربية ، في حين أن العالم يعرف اليوم ، نتيجة لامعان اسرائيل في الاحتلال والتوسع والطرده والمغامرات العسكرية الدموية ، بأن اسرائيل تكنة عسكرية تحكمها فئدة مختارة من الذين ضربوا الرقم القياسي

في تشريد العرب بالقوة ، وانتهاك حقوقهم الوطنية والانسانية . وبالطبع ، ما طُبّق ويطبّق في فلسطين ، يطبّق في الأراضي العربية المحتلة ، وذلك بحكم الطبيعة التوسعية للكيان الصهيوني .

ما أن حققت القضية العربية بعد حرب عام ١٩٧٣ التحريرية من منجزات ، وما أن حققت الثورة الفلسطينية من مكاسب هامة في المجالات الدولية ، جاءت مؤامرة كامب ديفيد لسلب الشعب الفلسطيني من حقوقه المعترف له بها في قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) لعام ١٩٧٤ ، وغيره من القرارات . وفي مقدمة هذه الحقوق حقه في تقرير مصيره والعودة الى دياره التي طرد منها بالقوة ، وبحقه في اقامة دولته المستقلة في أرضه ، بقيادة ممثله الشرعي الوحيد منظمة تحرير فلسطين . وقد جاءت هذه الاتفاقيات الاستسلامية لتفطّر بحقوق شعب فلسطين وبالمصالح العليا للأمة العربية ، وفتحت ، بسبب انتقال القيادة المصرية من الجبهة العربية الملتزمة بالتحرير الى جبهة التآمر على حقوق شعب فلسطين ، فتحت مجالا واسعا أمام اسرائيل للاسراع في تنفيذ المخططات المرسومة مسبقا لسلب شعب فلسطين ما تبقى له من حقوق تحت احتلال فاشم بدأ عام ١٩٤٨ وتوسع في عام ١٩٦٧ ، ولم تكن حيلة الحكم الذاتي ، التي لم تنطل على أحد ، الا وسيلة لاعطاء اسرائيل مجالا زمنيا كافيا للقضاء على كل ما تبقى من حقوق الفلسطينيين .

وبالرغم من كل هذه التطورات الأساسية ، استطاع شعب فلسطين أن يصمد تحت الاحتلال ، وأن يقاوم بكل فئاته ، رجالا ونساء ، وطلابا ، وعمالا وشيوخا ، مؤسسات الاحتلال الاستيطاني وجنده القابع داخل مصفحاته الامريكية الصنع .

ان هذه التطورات المشؤومة لم تثن عن المجتمع الدولي بأكثريته الساحقة عن فضح أبعاد المؤامرة المتجسدة في التحالف الأمريكي الاسرائيلي المصري الرامي ، من خلال اتفاقيات كامب ديفيد الى تصفية قضية فلسطين من جهة ، والى بسط سيطرة الامبريالية والصهيونية على منطقة الشرق الأوسط ككل من جهة أخرى . وكل ذلك بهدف تدعيم الاحتلال الاسرائيلي ، وتحويل أنظار أمتنا عن عدوها الحقيقي ، والتسلط على مواردنا الطبيعية ، واحتلال مواقعنا الاستراتيجية ، والتحكم بمصير أمتنا العربية ، ومنع هذه الأمة من النهوض للتوصل الى ما تصبو اليه من تقدم اقتصادي وتكنولوجي .

ان ثقتنا بالمجتمع الدولي ، على صعيديه الرسمي والشعبي ، لم تتزعزع أبدا ، فانه لم يكتف بادانة اتفاقيات كامب ديفيد ، بل صعد نقده ومعارضته ، وفضح خرقها للميثاق وللشرعية الدولية المتمثلة في القرارات التي تعترف بعودة الحق لأصحابه . وعلى سبيل المثال ، يكفينا التذكير بالعمل المثمر الصادق ، الذي ثابرت عليه لجنة تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه في القابلة للتصرف . فلقد قامت هذه اللجنة ، رغم الصعوبات التي اعترضت سبيلها ، بتفسير حقوق شعب فلسطين ، والمطالبة بتنفيذها دون تلكؤ ، مدعومة بموقف بلدان عدم الانحياز ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، ودول المؤتمر الاسلامي ، والبلدان الاشتراكية وغيرها من البلدان التي اختارت أن تقف وراء الحق وتزهدق الهاطل . ومما لاشك فيه أن عدم تمكين شعب فلسطين حتى الساعة من ممارسة حقوقه يعود الى الفيتو الامريكى في مجلس الأمن ، والى الدعم العسكرى والاقتصادى والمالى الذى تقدمه هذه الدولة الى اسرائيل . ولذا نعتبر الولايات المتحدة الامريكية المسؤولة الأولى عن اجهاض عمل اللجنة المذكورة ، مما أدى ، ويؤدى الى استمرار اسرائيل في تنفيذ سياسة الاستيطان ، والتوسع ، وانتهاك حقوق الانسان في فلسطين وخارجها ، وتصعيد اعتداءاتها وعدوانها على الشعبين الفلسطينيين واللبناني ، وتهديد الجمهورية العربية السورية بالعدوان .

لقد عطلت الولايات المتحدة وحليفاتها اسرائيل كل ما في وسعهما للقضاء على الأمل الوحيد لحل أزمة الشرق الأوسط عندما تنكرتا للواقع الثابت عالميا ألا وهو أن قضية فلسطين هي القضية المركزية في أزمة الشرق الأوسط . وان لا حل للأزمة الا بحلها حلا عادلا عن طريق استعادة شعب فلسطين لحقوقه المسلوبة . وعضوا عن التركيز على قضية فلسطين لجأت الولايات المتحدة الامريكية الى التحايل خالقة مفهوما غريبا عنا ألا وهو مفهوم التوافق الاستراتيجي الذي رفضته الدول العربية وشعوبها . ثم عادت فلجأت الى استعراض للعضلات من خلال تحقيق مناورات قوات التدخل السريع ، وأولها المناورات التي تمت على أرض مصر العربية تحت اسم " النجمة الساطعة " ، وعمدت الولايات المتحدة الامريكية الى اقامة قواعد عسكرية في اسرائيل وخارج اسرائيل وتخزين الأسلحة في المنطقة . ان المؤامرة الامريكية - الاسرائيلية الكبرى تجسدت مؤخرا في ما سمي بالاتفاقية العسكرية الامريكية - الاسرائيلية التي نشرت بنودها لأول مرة بتاريخ أول كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ . اننا نتساءل ما هو الهدف من هذا التحالف العلني ، وما هي الغاية من هذه العلنية بالذات التي لم نتدودها في الماضي رغم العلاقة العضوية التي ربطت دوما الدولة القزم بالدولة العملاقة ؟ ان الهدف من هذا التحالف هو الاعلان رسميا عن تصمم الولايات المتحدة الامريكية على منع شعب فلسطين من استعادة حقوقه ، وتسليم زمام الأمور في المنطقة لاسرائيل نيابة عنها وبالتعاون معها . وبالإضافة الى ذلك ، فان هذا التحالف العسكري يشكل خطارا على جميع البلدان العربية المطرمة بتأييد ودعم نضال شعب فلسطين . لقد كانت الولايات المتحدة صديقة لاسرائيل ، ثم أصبحت شريكة ، ثم باتت حليفة لاسرائيل - عدو الأمة العربية . كل هذا يعني أن المجابهة قد توسعت بحيث أصبحت مجابهة بين الأمة العربية والتحالف الامريكي - الاسرائيلي الذي يشكل تهديدا حقيقيا لمصالحنا الحيوية ولوجودنا كأمة .

اننا من الآن فصاعدا لا يمكننا ، كعرب ، أن ننظر الى الولايات المتحدة الامريكية الا نظرة العدو الأول بحكم هذا التحالف الموجه ضدنا ، ويزد تطالعاتنا في الحرية والاستقلال السياسي والاقتصادي وحرصنا على الكفاح الى جانب شعب فلسطين المناضل لاستعادة حقوقه المسلوبة . ان هذا التحالف العدواني قد وضع الشعب الامريكي الذي لم يعب بعد أبعاد ومضار هذا التحالف في موقع المجابهة المباشرة مع الأمة العربية . ومن الواضح أن الادارة الامريكية لم تستخلص العبر من

حربها العدوانية ضد شعبي فبييت نام وكمبوديا . ونود هنا تذكير الولايات المتحدة الأمريكية بأن حرب الفييتنام قد قلبت المفاهيم ، فالأضعف عسكريا ربح المعركة من خلال تصميمه على استعادة حريته . واننا على يقين بأن قدرات الشعب العربي التي تواجه هذا التحدي الجديد ستتضاعف بشكل يتناسب مع الخطر الجديد حيث علمنا التاريخ جميعا بأن لكل تحد جواب .

دعنا نذكر الولايات المتحدة الأمريكية بأن التحالف الاستراتيجي مع اسرائيل قد أسقط نهائيا امكانات السلام في المنطقة ، كما أسقط امكانات الاستقرار والأمن والهدوء في جميع أرجاء منطقتنا ، ذلك أن هذا التوجه الأمريكي وضع الولايات المتحدة وجها لوجه أمام العرب . وبالتالي ، فإن الولايات المتحدة هي التي سوف تتحمل المسؤولية الكبرى ومنعكساتها على العديد من الأوضاع الدولية .

وهذه المناسبة ، نود التذكير بما قاله وزير خارجية الجمهورية العربية السورية أمام الجمعية العامة خلال المناقشة العامة عندما أندر من مغبة عقد التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل ، وأستشهد :

" لا تزال ثمة امكانية أمام الولايات المتحدة الأمريكية لمراجعة سياستها والعودة عن هذا الطريق الخطر ، لأن هذا الطريق يلحق أضرارا بالعرب من جهة ، ومصالح الشعب الأمريكي من جهة أخرى " .

لم تلق هذه الدعوة آذانا صاغية في الادارة الأمريكية ، لذا نشك من الآن فصاعدا بأن تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من الادعاء بوجود مصالح مشروعة لها في منطقتنا في الوقت الذي تنتكر فيه لمصالحنا الحيوية لاسيما مصالحنا المتمثلة في قضية فلسطين وحقوق شعب فلسطين وتحريض أراضينا المحتلة .

كيف لنا أن نعترف للولايات المتحدة الأمريكية بأية مصالح مشروعة في منطقتنا وهي التي تقف حائلا دون التوصل الى سلام عادل وشامل يقوم على انسحاب اسرائيل من جميع أراضينا المحتلة وعلى ممارسة شعب فلسطين لحقوقه الثابتة .

وبالنسبة لنا ، ان قضية فلسطين هي قضيتنا المركزية . ان الشعب الفلسطيني والشعب السوري جزءان من أمة عربية واحدة ومن وطن عربي كبير .

ان على الجمعية العامة وعلى مجلس الأمن بصورة رئيسية أن يدركا الخطر المحدق بنا جميعا بصورة أولية الخطر الذي يهدد مستقبل شعب فلسطين ، لذا فان قراراتنا يجب أن تشمل تحليلا لنتائج هذا الخطر الجديد . فالقرار الأمريكي والقرار الاسرائيلي أصبحا يدلان على نويان كامل بينهما بسبب هذا التحالف . ومهما حدث في منطقتنا فاننا نعتبره نتيجة لهذا التحالف الذي علينا أن ندينه جميعا . لقد حان الوقت لكي تدين الجمعية العامة اليوم قبل الغد ، التحالف الاستراتيجي الأمريكي الاسرائيلي الذي يهدد أمتنا في المنطقة كما يهدد الأمن والسلام الدوليين أكبر تهديد .

وفي الختام ، يود وفد الجمهورية العربية السورية أن يعبر عن تقديره للجهود التي بذلتها وتبذلها لجنة " تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف " . واننا على يقين بأن قرارات هذه الدورة سترتفع الى مستوى الأحداث الخطيرة التي تهدد أمن وسلام منطقتنا بأسرها وكذلك السلام والأمن الدوليين .

السيد مارينسكو (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية) : ان موقف رومانيا ، وهو التضامن مع الشعب الفلسطيني في قضيته العادلة في العمل على الحصول على حقوقه وتطلعاته المشروعة للوجود الحر والمستقل في اطار دولة قومية ، هو موقف معروف جيدا . وقد أعيد تأكيده في رسالة وجهها رئيسنا ، نيكولاى شاوشيسكو الى رئيس الجمعية العامة والأمين العام للأمم المتحدة بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني .

وفي ظل الظروف الدولية الراهنة المعقدة والمتعارضة التي أثارها الميل والاتجاه نحو تكريس واقامة مناطق نفوذ ، لا بد من تكثيف جهود جميع الدول والشعوب للاسراع بتسوية المنازعات وبئور الحرب المشتعلة بين الدول ، وحل الصراعات بالوسائل السلمية على وجه التحديد ، والاحترام الصارم للحق المقدس لجميع الشعوب في أن تتفق على تنمية حرة ومستقلة ، وهذا موقف دافعت عنه رومانيا بحماس ونشاط دائما . وبهذه الروح اتخذت الحكومة الرومانية موقفا واضحا بشأن الحاجة الملحة الى تسوية سياسية وعادلة لمشكلة الشعب الفلسطيني وبشأن الوسائل الكفيلة بتحقيق هذا الهدف والتي كانت لها أهمية قصوى بالنسبة لمصير السلم في جميع أنحاء الشرق الأوسط والعالم أجمع . ومن ثم ، فقد اعتبرنا من هذا المنطلق أن الشعب الفلسطيني ، مثله مثل كل شعب ، له الحق الثابت الذي لا يمكن التصرف فيه في تنظيم حياته وفقا لمصالحه الوطنية واقامة دولة مستقلة خاصة به . ومن أجل التعبير عن هذه القناعة كانت رومانيا من أولى الدول التي اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وقد طورنا مع منظمة التحرير الفلسطينية علاقات من الصداقة والتعاون تقوم على المساواة والاحترام المتبادل .

وبالمثل ، فان بلدنا كان من بين تلك البلدان التي اتخذت المبادرة لادراج المشكلية الفلسطينية على جدول أعمال الأمم المتحدة ، وقد شاركنا أيضا في تقديم مشروع القرار الذي منحت بموجبه منظمة التحرير الفلسطينية وضع المراقب في هذه المنظمة الدولية . ان المحادثات والاجتماعات العديدة بين رئيس رومانيا نيكولاى شاوشيسكو ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات وغيره من ممثلي تلك المنظمة ، قد أصبحت من الجوانب الهامة في دعم أو اصر الصداقة الفلسطينية الرومانية . وكعضو في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وفي اطار الجمعية

العامة ومجلس الأمن ، فقد ساعدت رومانيا على وضع ملامح هامة وواضحة لتسوية عادلة لمشكلة الشعب الفلسطيني ، مع الأخذ في الاعتبار اقامة سلم دائم بين جميع دول وشعوب الشرق الأوسط . وكما نعلن باستمرار ، فاننا مقتنعون تماما بأنه ما لم توجد تسوية سياسية عادلة ومقبولة بالنسبة لهذِهِ المشكلة ، فان اقامة سلم دائم وعادل في الشرق الأوسط سوف تصبح ضربا من المستحيل ، ومن ثم ، فان جميع شعوب المنطقة يجب أن تنظر الى النزاع المسلح في حجه الطبيعي باعتباره أحد الحلول المدمرة .

ولقد اتخذت رومانيا موقفا حازما ازاء أعمال القوة التي ارتكبتها اسرائيل ضد سكان فلسطين والأراضي العربية التي احتلت بعد حرب ١٩٦٧ . وقد اتخذنا أيضا موقفا صلبا ضد أعمال القوة التي ارتكبت ضد الدول العربية المجاورة . اننا نرفض ممارسات اسرائيل غير المشروعة في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة ، بما فيها اقامة المستوطنات الاسرائيلية في تلك الأراضي ، وانتهاك حرمة التاريخ العربي والثقافة العربية ، وأعمال الاضطهاد والتمييز التي يتعرض لها السكان العرب بالاضافة الى تلك الممارسات التي تهدد الى تغيير وضع تلك الأراضي وقطع صلتها بمنظمتنا الديمقراطية ودعم الاحتلال الاسرائيلي وضم أجزاء من تلك الأراضي المحتلة .

ان ندائنا المتكرر بالاعتدال والفهم ، انما ينبع من قناعتنا واعتقادنا بأن الإحجام عن القوة هو شرط أساسي وهام من أجل تكريس الظروف التي تسمح بتسوية سياسية لمشكلة الشعب الفلسطيني وسائر المشاكل القائمة بين اسرائيل والدول العربية المجاورة ، بغية احلال السلم في ذلك الجزء من العالم الذي عانى طويلا . وينفس هذه الروح القائمة على موقفنا المبدئي ، فان رومانيا قد اعتقدت ومازالت تعتقد بشدة أن منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن تشارك على قدم المساواة في جميع الجهود الرامية الى ايجاد تسوية سياسية للوضع في الشرق الأوسط .

وبموجب المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وبمقتضى القانون الدولي ، فان الشعب الفلسطيني يجب أن يشارك عن طريق ممثله الشرعي في المفاوضات التي تهدف الى ايجاد تسوية عادلة للمشكلة الفلسطينية . ان مشاركة الممثل الحقيقي للشعب الفلسطيني في تلك المفاوضات ، ليست مجرد حق وانما هي ضرورة ملحة . واذ لم تتوفر هذه المشاركة فان أى احتمال لحل المشكلة الفلسطينية واقامة سلم دائم في الشرق الأوسط ، انما هو مجرد أوهام وسوف يظل دائما نوعا من الأمان والامال .

ان الوفد الروماني يرى أنه في ظل الظروف الدولية الراهنة ، من الضروري للغاية تكثيف الجهود السياسية والدبلوماسية الموجهة نحو اقامة السلم في الشرق الأوسط . وقد قدم أخيرا عدد من المقترحات على طريق تسوية سياسية للوضع في المنطقة ، وان هذا يعكس الاهتمام المتزايد من جانب الدول والرغبة المتزايدة من أجل ايجاد الوسائل التي تمكن من التغلب على العقبات التي تقف حائلا في طريق السلم في الشرق الأوسط . ومن المهم بالنسبة لرومانيا وفقا لمبادئها ، أنها قد نادت دائما بايجاد حل بالوسائل السلمية وبالمفاوضات لنزاع الشرق الأوسط ، يأخذ في الاعتبار تحقيق سلم دائم شامل وعادل يقوم على الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي العربية التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية ، وتسوية مشكلة الشعب الفلسطيني عن طريق الاعتراف بحقوقه المشروعة بما فيها حق تقرير المصير واقامة دولة مستقلة خاصة به جنبا الى جنب مع ضمان استقلال وسيادة جميع دول المنطقة .

ولقد جاء في رسالة وجهها رئيس دولة رومانيا بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ما يلي :

" ان رومانيا الاشتراكية تعتقد أنه من الضروري الآن أن تكثف الجهود السياسية والدبلوماسية ، بما فيها جهود الأمم المتحدة ، من أجل ايجاد دفعة جديدة لعملية السلم في الشرق الأوسط واستغلال الظروف المواتية لوضع اطار تفاوض جديد يعقد مؤتمر دولي في اطار الأمم المتحدة بمشاركة جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية بالإضافة الى الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى التي يمكن أن تقدم اسهاما ايجابيا لحل النزاع في المنطقة " .

ونود أيضا أن ننتهز هذه الفرصة للتعبير مرة أخرى عن قناعتنا الراسخة بأن تحقيق سلم شامل في الشرق الأوسط يكمن في حل المشكلة الفلسطينية واقامة الظروف الملائمة التي تمكن من ضمان أن الشعب الفلسطيني سوف يصبح في أسرع وقت ممكن قادرا على تحقيق طموحاته الطبيعية، وبالتحديد على أن يعيش في دولة مستقلة خاصة به وأن يتمكن في سلم وهدوء من أن يكرس جهوده ومواهبه لتنميته الحرة والمستقلة على طريق التقدم والرخاء .

اننا نعتقد أيضا أن ضمان المشاركة واسعة النطاق لمنظمة التحرير الفلسطينية في الجهود المبذولة على الصعيد الدولي بهدف إيجاد حل لمشكلة الشعب الفلسطيني، سيكون ذا أهمية بالغة. ولا بد أن تؤدى الآثار الايجابية لجميع هذه الجهود الشاملة الى تحقيق تسوية شاملة ودائمة وعادلة في الشرق الأوسط.

ان الوفد الروماني مقتنع تماما بأنه يمكن لمنظمة الأمم المتحدة - في الظروف الدولية الراهنة - بل ولا بد لها أن تلعب دورا أكثر نشاطا في هذه الجهود وكذلك في التسوية السياسية لجميع مواطني التوتر والنزاع. وفي هذا الصدد يستطيع المرء أن يفكر في اعتماد قرار يطالب بعقد مؤتمر دولي مكرس لتحقيق سلم دائم وعادل في هذه المنطقة المضطربة من العالم، من شأنه أن يكون متمشيا مع آمال ورغبات الشعوب في أن تعيش في جو يسوده السلم والطمأنينة والأمن والتعاون والتفاهم. ومن جهتها، فان رومانيا مصممة على أن تعمل في المستقبل كما عملت في الماضي على أن تسهم اسهاما فعالا في تسوية عادلة ودائمة لمشاكل الشرق الأوسط وفي اقامة سلم شامل في هذه المنطقة وفي حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة لصالح السلم والتعاون والأمن في هذه المنطقة وفي العالم بأسره.

السيد كيركا (تركيا) (الكلمة بالانكليزية): ان مسألة فلسطين تشكل جوهر مشكلة الشرق الأوسط. وحيث اننا سوف نتناول القضية الأم في اطار النقاش المقرر اجراؤه في الأسبوع القادم بشأن الشرق الأوسط، فانه يتعين علينا الآن أن نركز اهتمامنا على أبعاد القضية الفلسطينية والتطورات التي تتعلق بها بصفة خاصة.

أولا، نود أن نؤكد من جديد فهمنا للقضية الفلسطينية، لأنها تحتل مكانا أساسيا بل هي في الواقع نقطة انطلاق لتحديد مشكلة الشرق الأوسط ككل. وفي حين أنه قد يبدو ذلك واضحا، الا أنه لا يزال من المفيد أن يتم التأكيد على أن تحديد المشكلة وصياغتها بطريقة سليمة هي أول مطلب أساسي لإيجاد حل لها.

ان وضع القضية الفلسطينية على أنها جوهر مشكلة الشرق الأوسط، ليس مجرد تلاعب بالألفاظ ان أنها في الواقع أهم معيار في نصوص أى منهج لتناول مشكلة الشرق الأوسط وتقييمها بطريقتين

سليمة . ولكن رغم اعتراف المجتمع الدولي المتزايد بالمشكلة الفلسطينية ، فإنه لا تزال هناك مسافة بعيدة يجب أن تقطع للحصول على قبول أوسع نطاقا لمغزاهما الحقيقي ومكانها في تسوية الشرق الأوسط .

ان حكومة تركيا تعتقد أن سلما عادلا ودائما وشاملا في الشرق الأوسط ، لا يمكن أن يتحقق دون تحقيق حل عادل لمشكلة فلسطين على أساس ممارسة الحقوق الثابتة التي لا تنازع للشعب العربي الفلسطيني . ولذا ، فإن الربط بين المشكلة الأعم للشرق الأوسط وبين القضية الفلسطينية التي تعتبر جزءا منها يعتبر أمرا مكملا وعنصرا أساسيا لا يمكن تجاهله بالنسبة للنظرة الشمولية للمشكلة . وأي جهد لاقرار السلم لا يولي اهتماما لهذه الصلة التي لا تنقسم ، لا يمكن أن تتاح له أية فرصة للنجاح الشامل والدائم .

ان تحقيق التطلعات المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ، سوف يتبعه ايجاد تلك الظروف التي من شأنها أن تكون حتما عناصر لتسوية أعم لمشكلة الشرق الأوسط . وهناك شرطان لهما أهمية قصوى وهما : من ناحية ، انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية التي احتلتها منذ حزيران /يونيه ١٩٦٧ بما فيها القدس ، ومن ناحية أخرى احترام اسرائيل للطابع الخاص للقدس ولوضعها القانوني .

لقد آمنت تركيا منذ أمد طويل بل ودافعت دوما عن عقيدتها بأن الشعب العربي الفلسطيني له حقوق ثابتة غير قابلة للتصرف ، ومن ثم لا يمكن أن تكون موضع مساومة . ان حقوقه أساسية بحيث يجب أن يعتبر اعلانها وتأكيد ها في كل فرصة واجبا ينبغي أن يوفى لصالح العدالة والسلم في الشرق الأوسط . ومن ثم ، فاننا نؤكد من جديد وبطريقة قاطعة على حقوق الشعب العربي الفلسطيني في تكرر سردنا لها أمام الجمعية العامة ، وهي : الحق في العودة الى دياره وممتلكاته ، والحق في تقرير المصير دون أي تدخل خارجي ، والحق في الاستقلال الوطني والسيادة ، والحق في أن يقيم دولته المستقلة ذات السيادة .

وعلاوة على ذلك ، تعتبر حكومة تركيا أن منظمة التحرير الفلسطينية — ممثلة الشعب الفلسطيني — لها الحق في أن تشارك على قدم المساواة في جميع الجهود المبذولة في إطار الأمم المتحدة والتي تتعلق بمستقبل الشعب الفلسطيني .

ان حل القضية الفلسطينية في رأى حكومة تركيا ، سوف يكون أكثر سهولة عندما يصبح بإمكان منظمة التحرير الفلسطينية أن تشارك في عملية صنع السلم كشريك كامل .

وحيث أنه لا يمكن أن يوجد سلم في الشرق الأوسط دون ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية ، فلا يمكن مناقشة تهعات القضية الفلسطينية ولا مستقبل الشعب الفلسطيني دون المشاركة على قدم المساواة لمنظمة التحرير الفلسطينية .

ولقد أيدنا توصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، باعتبارها حقوقاً توجيهية معقولة لايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية . ولقد حظيت هذه التوصيات بتأييد الجمعية العامة لعدد من السنين الآن ، ولكن لم يتمكن مجلس الأمن حتى الآن من اتخاذ اجراء بشأنها .

ان تركيا كعضو في اللجنة ، تشعر بأن الجمعية العامة بموافقتها على هذه التوصيات مرة أخرى ، انما ستبرهن على سلامة المبادئ والعناصر الواردة بها .

ان حقيقة أن المجتمع الدولي لم يتمكن حتى الآن من ايجاد حل لمشكلة فلسطين ، يجب ألا تصرفنا عن الشعور بالمشاكل المقلقة والملحة للشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال الاسرائيلي . وعند بحث ممارسات اسرائيل التي تؤثر على حقوق الانسان لسكان المناطق المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، اذا ما أمعن النظر في الوضع من وجهة نظر الشعب العربي الفلسطيني ، فاننا نجد أن الوضع لا يبعث على التشجيع بل ويتعارض تماما مع آفاق تحقيق الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني . ان الموقف في هذه الأراضي المحتلة قد ازداد سوءاً مع زيادة درجة وعمق انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان .

ان الممارسات الاسرائيلية التي تمثل ايضا انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة في عام ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين في وقت الحرب أمر يؤسف له ، وان اسرائيل يتعين عليها ان تمتنع عن القيام بمثل هذه الأعمال مستقبلا . ولست في حاجة الى القول بأن اسرائيل يتعين عليها ايضا ان تصفي جميع المستوطنات القائمة في مثل هذه المناطق وان تمتنع عن اقامة مستوطنات جديدة .

وشمة بعد آخر للقضية فلسطين ارتبطت به تركيا عن قرب هو الجانب الانساني لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين . ويجب علينا ان نؤكد على ان مشكلة اللاجئين ذات طبيعة سياسية وهذا يعني ان أي تدبير انساني مهما كانت فعاليته لن يكون كافيا للقضاء على مشكلة اللاجئين ما لم يوجد حل عادل ونهائي للقضية الفلسطينية برمتها . ولكن في نفس الوقت ، يجب علينا ان نعني بالاحتياجات الفورية للاجئين الفلسطينيين وان نحاول التخفيف من معاناتهم . ان وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين قدمت خدمات قيمة ولكن ولسوء الحظ واجهت الوكالة صعوبات مالية ضخمة . ان الضرورة الملحة لاقامة قاعدة مالية اكثر قوة واستقرارا واضحة للعيان ، ونحن نشعر ان مقترحات المفوض العام وفريق العمل الخاص بتمويل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين وخصوصا فيما يتعلق ببداية المشاورات غير الرسمية بشأن هذا الموضوع تستحق الدراسة الجادة .

ان مسألة القدس لها مكانة خاصة جدا ليس فقط في الاطار الواسع للموقف في الشرق الأوسط ، ولكن فيما يتعلق أيضا بقضية فلسطين . ان حكومة تركيا لا تعترف بأية صورة من الصور بأي تدبير تتخذه اسرائيل من شأنه ان يؤثر أو يخير من وضع القدس الشريف وتعتبر ان كل هذه التدابير باطلة ولاغية . ان الاخفاق المستمر من جانب اسرائيل في الانصياع لقرارات الأمم المتحدة بشأن القدس سوف يجعل حل القضية الفلسطينية ككل أكثر صعوبة .

وفي العام الماضي لم نقرب من حل القضية الفلسطينية . ومع ذلك هناك بعض النقاط التي تبعث على الارتياح . احدها ان الاعتراف بالحقوق الفلسطينية قد حظي بدعم اكثر في العالم بصفة عامة وبفهم اكبر وخصوصا من جانب الغرب . ونقطة ثانية هي المبادرة الهامة التي تقدمت بها العربية السعودية ، وهي مبادرة امتدحها رئيس وزراء تركيا وتتضمن عناصر ايجابية تتعلق بصفة خاصة بقضية فلسطين .

ان تركيا سوف تواصل تأييدها وتشجيعها لجميع المبادرات المعقولة التي تهدف الى التحقيق الكامل للحقوق الثابتة للشعب العربي الفلسطيني ، تلك المبادرات التي تتضمن تأييد الشعب العربي الفلسطيني وتنص على مشاركته ومشاركة ممثله منظمة التحرير الفلسطينية .

وفي الختام أود ان أؤكد على ان تركيا ستؤيد جميع مشروعات القرارات المطروحة على الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين التي نبعت من اللجنة المعنية بحقوق الفلسطينيين أو من غيرها من الاجهزة . وأود ايضاً ان أؤكد على ان تأييد تركيا يجب ان يفسر كاستمرار لآرائنا الثابتة بشأن هذا الموضوع كما اوضحتها الآن ، وفي اطار سجل مواقفنا السابقة ، وتأييدنا الثابت للقضية الفلسطينية فيما يتعلق بالقرارات السابقة أو المتعلقة بقضية فلسطين .

السيد غسان تويني (لبنان) : القضية الفلسطينية ، التي نبحثها اليوم ، اكبر

من تاريخها في هذه الجمعية العمومية .

ذلك انها كل عام ، منذ قرار التقسيم ، أي منذ ٣٣ سنة ، تطرح نفسها علينا وعلى العالم ، من زاوية جديدة وبأبعاد جديدة . وكلما كانت دولة ، كبيرة أم صغيرة ، ان عندها شأنًا عظيمًا تحمله الى الأمم المتحدة ، يفوق قضيتنا ويطغى عليها ، وجدت هذه الدولة ، ومعها الأمم المتحدة ، أن فلسطين لا تزال هي عين العاصفة ونقطة الثقل ، فلا خطر على السلام يتجاوز خطر حروبها ، ولا أمل بالسلام بمعزل عن سلامتها .

أوليست هي اورشليم القدس ، نقطة الالتقاء بين الالوهية والتاريخ ، حيث تتجسد ارادة

الله في فعل الانسان ؟

هذه السنة كذلك نخاف من الحرب ، ربما أكثر من السنوات السابقة . نخاف من الحرب ، وبعضنا كذلك يخاف من سلام يكون ادهى على مصيره من الحرب . انما المهم انه لا السلام ، ففي هذا الاطار ، غاية بحد ذاته ، ولا هي الحرب غاية وهدف . انما المهم هو ان تجتمع الشروط الموضوعية التي تجعل السلام دائماً والحرب مستحيلة ، وذلك بتحقيق التوازن والتناغم بين الأهداف القومية والعدالة الدولية .

من هذه الزاوية ، يطيب للوفد اللبناني ان يشيد بالجهد الجبار الذي قامت به لجنة الدفاع

عن الحقوق الفلسطينية ، وقد تمثلت في تقريرها وأعمالها النذرة الكونية التي وحدها يمكن ان تتقذ المنظمة الدولية والشرق الأوسط .

ومن هذه الزاوية كذلك ، نحبي ما قاله ممثل منظمة التحرير الفلسطينية - حكومة القضية الفلسطينية في المنفى كما في الداخل - عندما تحدث ، بتعابير مثيرة ، عن الهوية الفلسطينية والوطن الفلسطيني الذي لا وطن بديل عنه يرتضيه الشعب الفلسطيني . وفي هذا القول ما فيه من رفض للمؤامرات التي تبحث للفلسطينيين لا عن ارض وحسب توطنهم فيها على حساب أهلها ، بل تبحث لهم كذلك عن سلام خارج أرضهم ووطنهم ، باحلال سلام العسكر في الأرض المحتلة ، بحيث تستمر حرب الثورة في أرض الهجرة ، على حساب أهلها كذلك . لقد دفع وطني لبنان أكثر من سواه ، ولا يزال ، ثمن هذه المؤامرات بحيث نشأت له من القضية الفلسطينية قضية لبنانية لا تقل عنها المما ، ولعلها المأساة الأعظم .

فمن حق لبنان اذا ، بل من واجبه ، وهو يحبي موقف ممثل منظمة التحرير ههنا ، ان يشير الى بعض الأمور الجوهرية في اطار بحثنا الحاضر :

أولاً ، ان الاعتراف باسرائيل أمر تتعدد شروطه ، ولكن شرطه الأول اعتراف اسرائيل بالوطن الفلسطيني وبحق الرجوع اليه اعترافاً حقوقياً وعملياً . ان لا سلام لا اسرائيل ولا سلام فيها ، ثم لا سلام في الشرق الأوسط ولا في العالم ، مادامت الثورة الفلسطينية مستمرة في الهجرة تبحث عن وطنها واسرائيل تطاردها بحربها ، فتتقل هذه الحرب الى كل الأوطان العربية الأخرى .

ثانياً ، ان اسرائيل تفيد مما يسمى بالصاعى السلمية الناشطة في المنطقة لانحاء الشروط الحقوقية الدولية للسلام . فالقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، الذي يؤخذ على بعض الفرقاء عدم القبول به كلياً ، نجد اسرائيل قد فرغته من مضمونه تدريجياً ، وتكاد تلغي فاعليته حتى لدى الدول التي جعلته حجر الزاوية في سياستها . فاسرائيل ترفض الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وتقيم لها اسماً غير اسمها ، وهي تهود القدس ، ثم تقيم بين الناس وأرضها طلاقاً لتبتكر نظريات في السيادة والحكم الذاتي لا يقرها علم ولا منطق . حتى اذا ما تعمد الاعتراف بالقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) يوماً ، وجدناه وقد أصبح اسماً لضير مسمى وشكلاً بلا جوهر .

ثالثاً ، ما اصاب القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) يكاد يصيب القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ، الذي اقيم بموجبه السلام في جنوب لبنان ، عند ما انشأ مجلس الأمن قوات دولية وقضى بانسحاب اسرائيل . فانما باسرائيل لا تنسحب ، وقد أقامت للقوات الدولية في الجنوب حدوداً نخشى معها أن يكون جنوب الجنوب في الطريق لأن يصبح " ضفة غربية " اخرى ، يجرى ضمها فيما بعد تنفيذاً لمطامع اسرائيلية قديمة ومعلومة .

رابعاً ، ان الحرب في الجنوب التي تشهد الان مرحلة وقف اطلاق نار ، كانت ولا تزال تهدد القوات الدولية نفسها ، فضلاً عن انها حولتها الى شاهد زور عند ما انتقل القتال الى شمالي منطقة القوات ، مدينة بعد مدينة ، حتى بلغ العاصمة بيروت في تلك الغارة الوحشية الفظيعة التي قتلت مئات الابرياء ودمرت ما دمرت من معالم العمران والحياة . يؤكد لبنان كل هذه الامور ، التي سبقنا كثيرون الى ذكرها ، حتى يخلص منها الى التنمية ، مرة أخرى ، بان الحرب في لبنان لا تهدد المصير اللبناني وحسب ، ولا القضية الفلسطينية وحدها ، بل الشرق الاوسط بمرته والسلام العالمي .

وادي راجا من الملوك والرؤساء العرب لهذه الحقيقة ، نرى ان القمة الثانية عشرة التي انعقدت في المغرب ، في الاسبوع الماضي ، لم تجمع على امر مثل اجماعها على القرار المتعلق بلبنان ، ان اعتبر " ان مشكلة جنوب لبنان مسؤولية عربية بقدر ما هي مسؤولية لبنانية " ، وان " الاخطار المتزايدة التي تهدد بجنوب لبنان لا تهدد لبنان وحده فحسب ، بل تتعداه الى جميع الدول العربية والى القضية الفلسطينية بالذات والى المنطقة بأسرها " .

وقد انطلق هذا القرار من حرص الدول العربية على " سلامة الاراضي اللبنانية ووحدتها " ومن الحرص كذلك على " تأمين الاستقرار " وعلى " وضع حد للمسألة " .

ان قصد الوفد اللبناني من ذكر قرار القمة العربية في هذا المقام ليس مجرد تسجيل موقف ، بل اظهار واقع وحقيقة .

اما الواقع ، فهو ان السلام اللبناني ، في الجنوب وغير الجنوب ، لا يزال هوية المعقد والعروة الوثقى بين الدول العربية .

اما الحقيقة ، الحقيقة التاريخية ، فهي ان الدول العربية لا تزال ، في لبنان وغيرها
لبنان ، ترد على الحرب بالسلام . فهي تقابل توسع الحرب الاسرائيلية بمزيد من التعلق بقرارات
الامم المتحدة ، كما يثبت ذلك قرار القمة ، الذي جاء ينص على " استمرار التقيد بمضمون قرار مجلس
الامن الدولي رقم ٤٩٠ " اى قرار وقف اطلاق النار المتخذ في تموز/يوليه ١٩٨١ وعلى " ممارسة
جميع الضغوط لحمل مجلس الامن على تنفيذ قراره رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) وطحاقتة تنفيذا كاملا بما في
ذلك انسحاب اسرائيل التام حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دوليا ، بحيث يخضع الجنوب
لسلطة الدولة اللبنانية وحدها ، ليصبح منطقة هدوء واستقرار " .

ان الاستراتيجية العربية ، في لبنان وخارج لبنان ، لا تزال استراتيجية سلام . حتى
المقاومة ، فلسطينية كانت ام لبنانية ، نتوسلها من أجل السلام الذي يضمن حقوقنا الوطنية والعدالة
الدولية .

وباسم هذا السلام ، قال لبنان بالامس ويكرر اليوم ان الحروب التي تخوضها الدول على
ارضه لن تغلج في قتله بل على العكس قد ينقلب سحرها على الساحر ، فبدل ان تستوعب الحروب
المصغرة حروب الكبار ، نجدها تتحول الى بؤرة تفجر مجتمعات المنطقة ودولها وتهدد عبر ذلك
سلام الكبار كالصغار ، وكل الذي بينهما .

السيد كرافيتس (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : ان التوتر في
الشرق الأوسط الذي سببته الاطماع العسكرية للولايات المتحدة واعتداءاته اسرائيل لم يقل ، بل
انه على العكس من ذلك في تزايد مستمر . ان هذا يؤدي الى قلق عميق للمجتمع الدولي . ومن
الناحية التاريخية فان الأراضي العربية لا تزال خاضعة للاحتلال الاسرائيلي ، ولا تزال الحقوق
غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني لم تتحقق بعد .

وتحديا للرأى العام العالمي ، وانكارا لقواعد القانون الدولي ، فان السلطات الاسرائيلية
تستمر في مد عدوانها وقرصنتها على الشعوب العربية . ولقد كانت المرحلة التالية في تصعيد
سياسة الدولة في الارهاب الدولي ، ذلك القصف البربرى الذي قامت به القوات الاسرائيلية في
تموز/يوليه من هذا العام على المدن والقرى اللبنانية الآمنة وعلى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين .

وكعضو في اللجنة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، فان مندوب جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية كان له في ذلك الوقت شرف زيارة لبنان كعضو في وفد هذه اللجنة في آب/اغسطس من هذا العام وتمكن من أن يرى على الطبيعة الدمار الذي احدثته تلك الاعتداءات . لقد فجعنا بما رأيناه . ان القصف الاسرائيلي ، واطلاق القذائف من الجو والبحر والأرض ، قد تسبب في قتل مئات من الابرياء وخاصة النساء والاطفال والمسنين . كما جرح الألوف . لقد كانت اهداف الهجوم اهدافا مدنية بحتة . وفي رأينا فان احد اهداف هذه الاعمال العدوانية من جانب اسرائيل ضد لبنان ، والتي تجرى منذ عدة سنوات وحتى الآن ، وخاصة في العام الماضي ، هو اضعاف حركة المقاومة الفلسطينية .

ومن واقع العديد من الوثائق المقدمة من الامم المتحدة ، بما في ذلك التقرير الحالي للجنة الوارد في الوثيقة A/36/35 ، وكذلك من البيانات التي ادلى بها ممثلو منظمة التحرير الفلسطينية ، اصبح من الواضح تماما انه في العام الماضي ، كان الشعب الفلسطيني تحت ظروف الاحتلال استمر في المعاناة من أعمال العنف والارهاب والقمع . ان السلطات الاسرائيلية تواصل طرد العرب من الاراضي التي يمتلكونها ، وحرمانهم من ممتلكاتهم . ان الممارسات الاجرامية لطرد الفلسطينيين واقامة مستوطنات اسرائيلية جديد لم زالت مستمرة وكذلك تغيير الطابع التاريخي للقدس .

وبالتالي ، فان لدينا دلائل على ممارسة عمليات الاستيطان التي تقوم بها السلطات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة التي كانت مطوكة للفلسطينيين عبر الزمان . فما هو السبب في السلوك الاستفزازي العقيم لاسرائيل . التي تجاهلت القرارات العديدة التي اعتمدها مجلس الأمن والجمعية العامة ؟ يجب ان يكون واضحا لكل شخص ان المعتدى الاسرائيلي يتجرأ على فعل ذلك لأنه يشعر انه يتمتع بدعم شامل من حملته فيما وراء البحار . ان ما يسمى بالتعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل ، يؤدي الى سفك الدماء العربية والى الخراب والاحزان . ان ما يسمى بالاتفاقية الاستراتيجية التي وقعت منذ يومين بين اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية هي عمل جديد لتقنين مقدس لهذا التعاون الاستراتيجي ، موجه اولا وقبل كل شيء الى الدول العربية وضد الشعب العربي الفلسطيني في كفاحه العادل .

ونحن على قناعة تامة بأن هذا التحالف والتأييد الكبيرين اللذين تقدمهما الولايات المتحدة لأعمال اسرائيل الاجرامية ، هما اللذان يشجعان اسرائيل على استمرار سياستها التوسعية ضد الشعوب العربية واستمرار احتلالها للأراضي العربية ، وعرقه اعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف التي اعترفت بها الأمم المتحدة ، ورغبته في اضعاف حركة المقاومة الفلسطينية . ولقد أعلن القادة الاسرائيليون باستمرار كما أنهم لم يخفوا ، حقيقة أن اسرائيل تريد أن تفرض سيطرتها على الأراضي العربية المحتلة لاستمرار استعمارها لهذه الأراضي حتى يستحيل على اللاجئين الفلسطينيين العودة الى وطنهم وعدم السماح لهم باقامة دولة فلسطينية مستقلة . هذا هو الهدف الرئيسي من وراء تواطؤ كامب دافيد ، والذي تحاول الأطراف المشتركة فيه العمل على احلال المفاوضات لما يسمى بالحكم الذاتي الفلسطيني محل الحل الرئيسي لمشكلة الشرق الأوسط . والمتمثل في منح الشعب الفلسطيني فرصته لممارسة حقه الشرعي في تقرير المصير واقامة دولته الخاصة به .

ونحن نعتقد بقوة انه من الضروري التوصل الى حل للمشكلة الفلسطينية في أسرع وقت ممكن وضمان التوصل الى تسوية سلمية عادلة للشرق الأوسط . ولا يمكن أن يتم ذلك الا من خلال جهود مشتركة على أسس عادلة ومنصفة وموضوعية . ان الطريق الموضوعي والايجابي للتوصل الى مثل هذه التسوية قائم كما نعتقد في الاقتراح المقدم من قبل الاتحاد السوفياتي من أجل عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط ، تشترك فيه جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

ويود وفد بلادى أن يعلن أن جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، قد أيدت بثبات القضية العادلة للشعب الفلسطيني ونضاله من أجل التمتع بحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف وقد حظت باحترام كامل من شعب اوكرانيا . ونحن نأمل في انه أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة ، سوف يمكن اعتماد مقررات بناءة ومحددة تؤدى الى التوصل الى حل عادل لهذه المشكلة .

سير انتوني بارسونز (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : يشرفني أن

أتحدث باسم الدول العشر في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي .

ان الدول العشر لا زالت تقدر بعمق أهمية قضية فلسطين بالنسبة لمستقبل السلم والأمن في الشرق الأوسط . ونحن نعتقد أن الحل العادل لهذه المشكلة ، هو عنصر أساسي لأية تسوية سلمية شاملة للنزاع في الشرق الأوسط . وخلال العام الماضي ، كان هناك تصاعد مأساوي في أعمال العنف في هذه المنطقة . ولقد أظهر ذلك خطر الفشل في التوصل الى تسوية والحاجة الملحة للعمل لايجاد حل عادل لقضية فلسطين .

ان جوهر أي حل يجب أن يكون هو المصالحة بين دولة اسرائيل والشعب الفلسطيني ، بحيث يمكن لهذين الواقعيين العيش سويا في سلام وأمن . ان الدول العشر ان تستند الى قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، قد أوردت في بيان البندقية في ١٣ حزيران /يونيه ١٩٨٠ المبدأين الأساسيين اللذين نرى أنهما يجب أن يحكما السعي الى مثل هذه المصالحة وهذان المبدأان هما حق قيام وأمن أية دولة في المنطقة بما في ذلك اسرائيل ، والحق في العدل لجميع الشعوب بما يتضمن الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . فاذا أمكن جعل الأطراف المعنية تقبل هذين المبدأين الأساسيين ، فان الدول العشر نعتقد أن ذلك سيمثل خطوة هامة نحو التسوية السلمية العادلة والدائمة والشاملة التي يحتاج اليها .

وتعتبر الدول العشر أن بعض النتائج الهامة تأتي من هذين المبدأين . ان جميع دول المنطقة من حقها العيش في سلام وأمن داخل حدود معترف بها ومضمونة ، كما يجب ايجاد حل عادل لمشكلة فلسطين التي هي أكثر من مجرد مشكلة لاجئين . ان الشعب الفلسطيني يجب أن يمدن عن طريق عطية ملائمة تحدد في اطار التسوية السلمية الشاملة من ممارسة حقه في تقرير المصير الكامل ، ويجب على اسرائيل أن تضع حدا لاحتلالها للأراضي التي احتلتها منذ النزاع في ١٩٦٧ . ان المفاوضات المؤدية الى التسوية السلمية الشاملة ، يجب أن تقوم على الاعتراف بحق كسل من اسرائيل في الوجود وفي الأمن وكذلك حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير .

ان المجلس الاقتصادى الأوروبى في اجتماعه في لوكسمبرغ في ٢ كانون الأول / ديسمبر من العام الماضي ، قد لاحظ أن هناك عددا من الصيغ يمكن أن يعطي مضمونا لبعض الصائدات الواردة في اعلان البندقية . ولدراسة امكانات هذه الصيغ بصورة أدق وللتشجيع على خلق جو أفضل للمفاوضات ، فان هولندا التي كانت ترأس آنذاك اتحاد الدول العشر قامت ببناء على طلب المجلس بجولة جديدة من الاتصالات مع الأطراف المعنية أثناء الجزء الأول من هذه السنة .

ويقوم أساس هذه الاتصالات على اعتراف هذه الدول العشر بأن التسوية السلمية الدائمة والعدالة تفترض تأييد والتزام جميع الأطراف المعنية . ولقد استمرت الدول العشر في إيضاح أن مبادئ اعلان البندقية تنطبق على جميع الأطراف دون استثناء ، وكررت أن ذلك ينطبق أيضا على الشعب الفلسطيني وعلى منظمة التحرير الفلسطينية التي يجب أن تشارك في المفاوضات ، ولقد كان ذلك واردا في ذهن رئاسة الاتحاد في اتصالاتها المختلفة من منظمة التحرير الفلسطينية .

وفي نفس الوقت فلقد استمرت الدول العشر في المطالبة بخلق جو من الثقة والتفاهم باعتبار أن ذلك عنصر هام في السعي للتوصل الى تسوية سلمية شاملة ، وأكدت الدول العشر على أن مثل هذا الجولا يمكن أن يخلق الا بوضع حد لأعمال العدوان وإذا ما اتخذت الأطراف المعنية اجراءات فعالة في اعلاناتها وفي أعمالها لدعم هذا الجو .

وفي هذا الاطار ، فان الدول العشر تشعر بالقلق ازاء استمرار اسرائيل في تطبيق سياسة التوطين في الأراضي المحتلة . وتكرر الدول العشر أنها تعتبر أن هذه المستوطنات والتغييرات السكانية والتغييرات في الملكية في الأراضي المحتلة ، من الأمور غير المشروعة وفقا للقانون الدولي وانها تتعارض مع مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق الحرب . وقد طالبت اسرائيل مرة أخرى بأن تمنع حدا لهذه السياسة الضرة وغير القانونية . كما انها كررت التأكيد على أن الدول العشر لن تقبل أية مبادرة من طرف واحد ترمي الى تغيير وضع القدس * .

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد نايق (باكستان) .

وقد أخذت الدول العشر علما بتقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . ان آراء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والتحفظات التي أبدتها اللجنة في هذا الشأن ، معروفة جيدا . وفي الوقت ذاته فان الدول العشر معترفة بالجميل من أجل الاشارة الى تقدير جهودها التي نصت عليها اللجنة في الفقرة ٣١ من تقريرها .

ان المجلس الأوروبي في اجتماعه في لكسمبرغ في أول تموز/يوليه من هذا العام قرر تكليف وزراءه بدراسة الامكانات العملية المتاحة لكي تسهم أوروبا في تسوية سلمية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط . ومنذ ذلك الوقت فان الدول العشر واصلت جهودها بنشاط . وفي الوقت ذاته رأت انه من الضروري التأكيد على انه في النهاية فان الأطراف أنفسها هي التي يجب أن تتفاوض اذا أردنا تحقيق تسوية دائمة .

ان الدول العشر تعتبر كأمر مفيد ، تلك البيانات الواضحة التي تبين الاهتمام بالتسوية السلمية . وفي هذا الاطار للسعي من أجل التسوية السلمية الشاملة عن طريق التفاوض في الشرق الأوسط ، فقد رحبنا بالنقاط الثماني الواردة في بيان الأمير فهد ولي عهد المملكة العربية السعودية . ان ممثل بريطانيا الذي ترأس الدول العشر في الوقت الحالي ، لورد كارنجتون ، قد قام بزيارة للمملكة العربية السعودية في بداية تشرين الثاني /نوفمبر لمناقشة أسلوب الحكومة السعودية وأسلوب الدول العشر فيما يتعلق بهذا الموضوع .

كما ان الدول العشر أعلنت مؤخرا قرارا لأربع منها وهي : فرنسا وايطاليا وهولندا والمملكة المتحدة بالمشاركة في القوة متعددة الجنسية في سيناء تلبية للرغبة التي تم التعبير عنها كثيرا من جانب أعضاء الاتحاد الأوروبي وذلك بغية تسهيل التقدم نحو تسوية سلمية شاملة في الشرق الأوسط على أساس القبول المتبادل لحقوق دول المنطقة في البقاء والأمن والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره .

وفي الختام ، فان الدول العشر ، تنتهز هذه الفرصة لكي تؤكد تأييدها للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . ان الاعتراف بهذه الحقوق يبقى أحد المبادئ الأساسية للذين أشرت اليهما والذين تعتبرهما الدول العشر أساسا للسعي الى تسوية شاملة عادلة ودائمة في الشرق الأوسط .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان مراقب منظمة التحرير الفلسطينية ، قد طلب السماح له بالرد على بيان أدلى به أحد المتحدثين في المناقشة العامة ، وانني أنوي اعطاء الكلمة على أساس القرار ٣٢٣٧ (٥-٢٩) بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ والصادر عن الجمعية العامة ، ووصفة خاصة على أساس قرار رئيس الدورة الحادية والثلاثين ولسوابق مماثلة في ظروف متشابهة خلال دورات لاحقة للجمعية العامة .

والآن ، فانني أعطي الكلمة لمراقب منظمة التحرير الفلسطينية .

السيد عبد الرحمن (منظمة التحرير الفلسطينية) (الكلمة بالانكليزية) : مرة أخرى تحملت الجمعية العامة جرعة كبيرة من التشويه واساءة استخدام المعلومات والأكاذيب التي قدمها ممثل الطفمة الحاكمة التي يرأسها مناخم بينغين . ولصالح الحقيقة بل والسلم ، اسمحوا لي أن أضع الأمور في نصابها .

لقد أصبح من الممارسات المعتادة لممثلي الصهاينة ، عندما لا تكون لديهم الحجج المقنعة ، أن يحاولوا ترشيد واضفاء الشرعية على العدوان التاريخي والجرائم اليومية التي يقترفونها ضد الشعب الفلسطيني والأمة العربية ، واللجوء الى تكتيكات محرفة وذلك بهدف تضليل الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي .

ان ممثل اسرائيل يدعي أن الأردن ينبغي أن تصبح دولة فلسطينيين . وبذلك يبعدون الحركة الصهيونية الدولية ويدعتهما السياسية اسرائيل عن المسؤولية التاريخية نحو الشعب الفلسطيني وبذلك بكل بساطة تسوى قضية فلسطين . ونحن نود أن نعيد التأكيد بأن الأردن هي وطن الشعب الأردني ، وأن الأردن كانت دولة مستقلة قبل القيام غير المشروع لدولة اسرائيل على أرض فلسطين . ان الشعب الفلسطيني موجود في الأردن ليس بمحض ارادته ولكن بالقوة . ونفس الحال بالنسبة للشعب الفلسطيني في لبنان وفي سوريا وفي الأردن وفي العراق وفي أماكن أخرى من العالم . انه في الأردن لانه لا يمكن أن يكون في فلسطين . انه في الأردن لأن بلوم في فلسطين ولأن مناخم بينغين ، الذي ولد في بولندا موجود في فلسطين وسبب أن ٦٥ في المائة من المستعمريين المستوطنين الذين يعيشون الآن في فلسطين لم يتواجدوا فيها من قبل ، وهم يحتلون أماكن الفلسطينيين .

ومن المحتمل أن يكون ٩٠ في المائة من الوفد الاسرائيلي هنا في الأمم المتحدة ، هم جزء من الحركة الاستعمارية الاستيطانية في فلسطين ولم يولد أى منهم في فلسطين . ومع ذلك يودون انكار حق الفلسطينيين الذين ولدوا في فلسطين في العيش وفي ممارسة حقهم غير القابل للتصرف ، ذلك الحق المقدس الذى وفرته لهم القوانين الانسانية للعيش في ديارهم دون أية سيطرة أجنبية . ولكن هذه هي عقلية المستعمرين الصهاينة ، تلك العقلية التي تعتمد على العنصرية . ان ما هو المعيار المعنوى أو القانوني لوجود مناخم بينفين وزمرته في فلسطين ، هل لانهم يهود ، وأنا غير يهودى ؟ . هذا هو المعيار الوحيد لاقصافي ولاقصاء الفلسطينيين من فلسطين ، وبنفس الطريقة فان حق المواطنة في نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا مقصور على الأقلية البيضاء وذلك على حساب الشعب الأصلي في جنوب افريقيا ، وأعني أغلبية السود في ذلك البلد . والنقطة الثانية التي أثارها ممثل اسرايل هي أهداف وأغراض منظمة التحرير الفلسطينية في فلسطين . وما من شك في أننا نعتبر أن المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لدولة اسرايل التي تعتمد على الايدولوجية الصهيونية العنصرية ، مؤسسات غير مشروعة . والحقيقة الاجتماعية الوحيدة هي الشعب الذى يعيش هناك . وفي بيان السيد قدومي هذا الصباح ، تحدثنا عن التعايش بين المجتمع اليهودى والمجتمع الفلسطينى في أرض فلسطين وذلك على أساس المساواة .

هذا هو أحد المقترحات التي مارلنا نقد لها لكي نساوي بين يهودى من "بروكليين" ووصل بالأصل الى فلسطين وبين الفلسطينيين الذى ولد في فلسطين . وكبديل لطابع التفرد وهو أحد صفات الصهيونية فان الشمولية تطبق هنا .

اننا نعرض المساواة بين الفلسطينيين وبين اليهود في أرض فلسطين التاريخية . ولكننا لانسمح ولا نقبل تحت أى ظرف من الظروف الحد من حقوقنا في أوطاننا . ولن نقبل تحت أى ظرف من الظروف أن يأتي الأجنب الى فلسطين للسيطرة علينا . انها بلادنا وبلادنا وأجدادنا وأجدادنا والأجيال المقبلة من الفلسطينيين . ولذلك فاننا نؤكد من جديد ، اننا لا يمكن أن نسمح بأية سيطرة واننا سوف نناضل ضد الاحتلال الصهيوني لفلسطين .

أما فيما يتعلق باتفاقية كامب ديفيد كصيغة للسلام ، فلقد قال "يورى أفينيرى" عضو الكنيست الاسرائيلي انها لا يمكن أن تكون صيغة للسلام ؛ لقد كانت بمثابة اعلان حرب ضد الوجود الوطني للشعب الفلسطيني . وذلك حقيقي لأنها تسعى الى اعضاء طابى الشرعية على الاحتلال الاسرائيلي غير المشروع لفلسطين ، ولا يمكن أن نقلها كما أن الغالبية الساحقة للمجتمع الدولي قد رفضتها بما في ذلك جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باستثناء - بالطبع - اسرائيل والولايات المتحدة . انها تعد انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة وللمبادئ السلوك الانساني والقانوني . ولذلك فقد رفضت وسوف ترفض وقد رفضها الشعب الفلسطيني داخل وخارج الأراضي الفلسطينية المحتلة واليوم في قطاع غزة يوجد اضراب عام ضد فرض الحكم الذاتي أو ما يسمى بالادارة المدنية لغزة . ان اسرائيل تزيد من قمعها للفلسطينيين في كل يوم . وفي الشهر الماضي قُتل أربعة شبان من الطلبة الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية .

ومن ثم كفانا تعنت الاسرائيليين ، وهم اذا أرادوا أن يضلوا المجتمع الدولي فانهم بذلك ينزعون الطابع الانساني عن المجتمع اليهودى في فلسطين .

مواصلة نظر البند ٣٢ من جدول الأعمال

سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا :

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (A/36/22 و Corr.1 و Add.1 و Add.2) ؛
- (ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى الألعاب الرياضية (A/36/36 و Corr.1) ؛
- (ج) تقرير الأمين العام (A/36/619) ؛
- (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/36/719) .

السيد أويونو (جمهورية الكاميرون المتحدة) (الكلمة بالفرنسية) : فى هذه المرحلة المتأخرة من مناقشاتنا ، أرجو أن تسمحوا لى باسم وفد الكاميرون أن أتناول جوهر القضية المطروحة علينا ، عارضا على جمعيتنا بعض الاعتبارات المتعلقة بسياسة الفصل العنصرى التى يمارسها النظام العنصرى فى جنوب افريقيا .

ان الجمعية العامة تدرس هذا الموضوع منذ عدة أيام حتى الآن . وحقيقة أنه يستحون على اهتمام الجمعية العامة منذ انشاء الأمم المتحدة تقريبا ، وهو ما يدل على قلق المجتمع الدولى البالغ ازاء هذه الآفة التى وصفتها الجمعية بأنها جريمة ضد الانسانية . كما أن هذا يدل أيضا على عزم جمعيتنا على ألا تألو جهدا لاستئصال الفصل العنصرى والعمل على تعزيز انشاء مجتمع ديمقراطى متمدد الأعراق فى الجنوب الافريقي ، يكفل الفرص المتساوية للجميع لتحقيق رفاهيتهم وسعادتهم . ومنذ حوالي ثلاثين عاما ، فان أربعة ملايين من البيض قد جعلوا من التفرقة العنصرية على اختلاف لون البشرة نظاما أخلاقيا ونظاما للحكم يؤدى بصورة مخزية الى قهر أكثر من عشرين مليون من السود فرض عليهم التنقل والنفي فى وطنهم ، ويرجع ذلك الى مجموعة من القوانين والجراءات المقيتة التى وضعت بما يتعارض تماما مع أدنى حقوق الانسان . وهكذا يسود ارهاب أعى لا يفلت منه النساء أو الأطفال أو المسنون السود .

ان العنصريين في بريتوريا يسمحون لأنفسهم باعطاء طابع مشروع لهذه السياسة البغيضة وفقا للأخلاق المسيحية التي تجعل من السود عرقا مدنسا منذ أيام سلفهم الخرافي "هام" . ومن قبيل المصادفات ، فان هذا لم يمنعهم من معايشة هذا الجنس الأسود بطريقة أو بأخرى . وعلاوة على ذلك فان هؤلاء العنصريين يدعون الدفاع عن الحضارة الغربية والمسيحية في هذا الجزء من العالم . ومن أجل هذه الغاية ، فانهم لا يترددون في القيام بالمذابح كذابح شاريفيل وسويتو وكاسينغا ، ولا يترددون في ممارسة التعذيب وجميع أشكال المعاملة السيئة ضد السكان السود والمناضلين من أجل الحرية .

هل باسم نفس هذه الأخلاق تقوم الأقلية غير الشرعية في بريتوريا بهجمات وحشية ضد الدول المجاورة وتتسبب في التوتر وعدم الاستقرار وتصاعد الخطر بالنسبة للسلم والأمن الدولي في المنطقة ؟ . هل بسبب ذلك تصر ، رغم قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن العديدة ، على احتلالها غير المشروع لناميبيا وعلى المضي في مناوراتها لحرمان شعب ناميبيا من حقه في تقرير المصير والاستقلال الحقيقي ؟ . من المؤكد أن التفرقة العنصرية مدانة عن طريق نظام القيم للأخلاقيات التحررية وكذلك للأخلاقيات الاشتراكية . ولذلك كنا نتوقع أن الجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع الدولي للقضاء على نظام بريتوريا العنصري عن طريق عزله ومساعدة شعب جنوب افريقيا المخلوب على أمره وحركة تحريره الوطني ، سوف تكفل بالنجاح .

ولكن للأسف ليس هذا هو الحال . ان النظام العنصري مازال قائما وقد رته الاقتصاد يسة والعسكرية تتزايد بلا انقطاع . وازاء تمرد السواد الأعظم من الشعب المقهور ، فان أعمال القهر تزداد عنفا . ان عمليات التخويف والعنف الجسدي والتعذيب والقتل والاعدام دون محاكمة ، كل ذلك أصبح من الأشياء المعتادة . وازاء تصاعد كفاح السود من أجل كرامتهم فان جنوب افريقيا رغم معارضة المجتمع الدولي تزيد من تنفيذ سياسة اقامة البانتوستانات . أما بالنسبة للقرارات العديدة المعتمدة من جمعيتنا والرامية الى اتخاذ اجراءات عقابية ضد هذه الأقلية العنصرية غير الشرعية ، فانها بقيت حبرا على ورق . ان تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري القيم الوارد في الوثيقة A/36/22 ، يعطينا صورة واضحة في هذا الخصوص .

كيف نشرح هذه المفارقة؟ بالنسبة للكامبيون فان الرد واضح ، وهو أن جنوب افريقيا بسبب
مواردها المعدنية الهامة والضخمة والعمالة السوداء الرخيصة وموقعها الجغرافي الاستراتيجي في
عالم يسوده التناغم بين القوى التي تسعى الى اقامة مناطق النفوذ والحصول على المواد الخام
واقامة القواعد العسكرية الى غير ذلك ، قد اقامت شبكة قوية من المصالح المتعددة تعطل استئصال
الفصل العنصرى .

ومن المؤسف أن بعض الدول الكبرى وهي التي من المفروض أن تتحمل مسؤوليات خاصة في مجال الحفاظ على السلم والأمن الدولي والتي يعتبر تمسكها بالمثل العليا للحرية وحقوق الإنسان والعدالة أمرا معروفا جيدا ، هي التي قيدت نفسها بهذه الشبكة من المصالح الى حد مكن جنوب افريقيا من الوصول الى مستوى قوتها الحالي بما في ذلك المقدرة النووية مما سمح لها بتحدى المجتمع الدولي بأسره .

اننا نرحب بالاجراءات التي اتخذتها دول الشمال ودول أخرى والرامية الى عدم التشجيع على التعاون مع جنوب افريقيا في كل من المجال الاقتصادي والثقافي والعسكري والنووي وكذلك في مجال الرياضة . وفيما يتعلق بالكامبيرون الذي أكد أكثر من مرة موقفه المعروف هنا وفي محافل أخرى ، فانه يدب بشدة سياسة الفصل العنصري التي يمارسها النظام العنصري في جنوب افريقيا . ان الكامبيرون لا يقيم مع نظام بريتوريا العنصري الحقيقى أية علاقات مهما كانت . ونحن نؤيد ونفند بدقة جميع القرارات المعتمدة من منظمتنا في اطار جهودها لا رغام جنوب افريقيا على العدل عن سياستها غير الانسانية .

ان الكامبيرون عضو في لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، ويؤيد بقوة حركات التحرير في الجنوب الافريقي في كفاها النبيل لاسترداد كرامة شعوبها . وتمسكا بالمثل العليا ومبادئ وأغراض الميثاق وتمسكا بالتزامنا بالاسهام في التحرير الكامل لافريقيا من الاستعمار والتفرقة العنصرية والفصل العنصري ، فان الكامبيرون اليوم كما كان بالأمس يؤيد جميع مشروعات القرارات المقدمة من اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . وقد أعلن مؤخرا صاحب الفخامة السيد أحمد وأهيد جو رئيس جمهورية الكامبيرون المتحدة ما يلي :

" فيما يتعلق بصورة خاصة باستمرار السيطرة الاستعمارية والعنصرية في الجنوب الافريقي ، فان الكامبيرون يستمر وسوف يستمر في شجب سياسة الفصل العنصري وفي الكفاح مع المنظمات والقوى المناهضة للاستعمار والعنصرية وخاصة منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة ودول خط المواجهة وحركة سوابو ضد الاستغلال الاستعماري ونظام الفصل العنصري في ناميبيا وفي آزانيا " .

السيد سارى (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : في مستهل كلمتي أود أولاً أن أشيد بالأمين العام للأمم المتحدة الدكتور كورت فالدهايم ، وأن أهنيء اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى التي يرأسها باقتدار وكفاءة سعادة السفير يوسف ميتاما سلوى ، على الجهود التي تبذلها للقضاء على آفة هذا القرن وأعني بذلك الفصل العنصرى .

ان عقد مناهضة العنصرية والتفرقة العنصرية الذى بدأ في ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ سينتهي بعد سنتين وسنكون في افريقيا قد حققنا قدراً من التقدم في الموضوع بسبب موقف جنوب افريقيا من الاستمرار في تجاهل قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن . ومن الممكن أن نقول اننا كلما اتخذنا قرارات ووجهنا نداءات كلما ضاعفت جنوب افريقيا من اعمالها لدعم نظام الفصل العنصرى .

وكمثال سأذكر فقط التدابير التشريعية التي أعلنت عدم مشروعية جميع المنظمات - وكانت أصلاً مشروعاً - التي أعلنت أنها تناهض الفصل العنصرى . وهذه هي الهدية التي قدمتها جنوب افريقيا للعالم بمناسبة الذكرى الأولى لأحداث سويتو .

انها أيضاً مضاعفة اقامة البانتوستانات التي يحظى لها استقلال مظهرى وقد ثبت أن حكومات هذه البانتوستانات لا تبقى في الحكم الا بتطبيق اجراءات أمن صارمة وقمع كل مقاومة . وتعتبر هذه البانتوستانات مخزناً للأيدى العاملة الرخيصة وملجأ للعاطلين .

ويلى ذلك حظر تشكيل النقابات والاتحادات بالنسبة الى السود . وهناك التفرقة العنصرية في التعليم وفي الاستخدام في القطاعين العام والخاص . وهناك السيطرة على وسائل الاعلام ، وهناك أمثلة أخرى أكثر من ذلك .

ان تنفيذ مثل هذه التدابير يتطلب تعزيز سلطات القهر والقمع والمقدرة العسكرية . ويجب أن نطمئن أو بالأحرى ينبغى أن نقلق لأن جنوب افريقيا لم تتردد في اتخاذ الاجراءات المناسبة التي يتطلبها الأمر كما ورد في " القوة الحربية للفصل العنصرى " ان :

" المستوى الحالي للقوات المسلحة للفصل العنصرى تصل الى حوالي ٢٣٠ ألف رجل وهذا الرقم يمثل زيادة بنسبة تفوق ١٥٠ في المائة منذ ١٩٧٤ وأكثر من ٥٠ في المائة منذ ١٩٧٧ . ان النفقات العسكرية في جنوب افريقيا للسنة المالية ١٩٨٢/٨١ ترتفع الى ثلاثة بلايين راند بزيادة تبلغ أكثر من ٣٠٠ في المائة منذ ١٩٧٤ وأكثر قليلاً من ٥٠ في المائة منذ ١٩٧٧ " .

وانطلاقاً من هذه الصورة، فإنه يسهل فهم مدى الطابع العسكري للصناعة في جنوب افريقيا .
وازاء هذه الأجهزة التي أقامتها جنوب افريقيا بعناية للحفاظ على الفصل العنصرى، فإن
المقاومة قد اضطرت رغماً عنها الى خوض الكفاح . وما يوضح هذا الأمر شهادة أحد الوطنيين
الذى كتب في صحيفة (The Sun Will Rise) مايلي :

" كنت ولازلت أساساً فرداً مسالماً يفكر في أنه لمواجهة العنف المستخدم ضدنا
قد كنا مضطرين للدفاع عن أنفسنا : وكان هذا هو الخيار الوحيد المتاح لنا " .
وهذا يبين بوضوح أن الرجل الأسود في جنوب افريقيا يتطلع الى المعاملة الكريمة والاحترام
الواجب للكائن البشرى . ان الوطنيين في المجلس الوطني الافريقي ومجلس عموم افريقيا ، يستحقون
تعاطفنا وتأييدنا .

ان المجتمع الدولي قد أجمع على اداة وشجب نظام الفصل العنصرى الذى يمثّل ازراء
ثقافيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا مؤسسا من قبل حكومة جنوب افريقيا . وسبب آثاره ، فإنه يشكل
تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدولى وبالتالي فإنه من الضرورى أن تتدارس منظماتنا الطرق والوسائل
الكفيلة لضمان التنفيذ الفعال لقراراتها المعتمدة في شأن هذا الموضوع .

ويجب أولا ، ان نضع حدا لأى تعاون عسكري ونووى مع جنوب افريقيا . ثانيا ، ان نعرض عليها حظرا بتروليا . ثالثا ، ألا نقدم اليها أية استثمارات أو قروض . رابعا ، ان نضع حدا للمعاملات التجارية المختلفة . خامسا ، ان نرفى ان نورد لجنوب افريقيا المعدات الالكترونية بصورة خاصة ومعدات الاتصالات . ان هذه الاجراءات قد تثبت فعاليتها لأنه قد تأكد ان اقتصاد جنوب افريقيا يعتمد على الخارج .

ان اخلاصنا لميثاق منامة الأمم المتحدة والاعلان الدولى لحقوق الانسان وواجبنا ومسؤولياتنا ازاء هذا الشعب المغلوب على أمره في جنوب افريقيا وازاء حركات التحرير ، تفرض علينا اتخاذ اجراء فرض الحقوق على جنوب افريقيا ، وهكذا نكون قد اسهمنا في استعادة الحقوق الأساسية التي نحرص جميعا عليها وفي نفس الوقت نكون قد عملنا على استتباب الأمن في هذه المنطقة .

السيد شامورو مورا (نيكارغوا) (الكلمة بالاسبانية) : ان عدوان المرتزقة ضد شعب

سيشيل ، يؤكد الحقيقة القائلة بأن اجرام نظام الفصل العنصرى قد قاسى ليس فقط من واقع النضال البطولى لهذا الشعب ، ولكن ايضا من واقع نضال الشعوب المجاورة التي تمناني من الآثار المترتبة على اعمال العدوان المباشرة وغير المباشرة مثل الأعمال التي قام بها المرتزقة والتي تهدد السلم والأمن الدولى . ولهذا السبب فان شعب نيكارغوا الذى يعانى من أعمال المرتزقة الذين يعززهم اولئك الذين يؤيدون نظام بريتوريا العنصرى يود ان ينقل رسالة تضامن الى هذه الدولة الشقيقة بسبب هذا العدوان الأخير الذى اقترفه اعداء حق تقرير مصير الشعوب .

ان هذا العدوان لا يمكن ان يفصله عن المحاولات المستمرة لنظام بريتوريا لانفناء عود الاستقرار على الدول المجاورة . وهذا يؤكد حقيقة ان سياسة وأعمال نظام الفصل العنصرى في جملة أمور منها تصعيد أعمال العدوان ورفضها لمنح الاستقلال لناميبيا ، يمثلان تهديدا كبيرا للسلم والأمن الدولى .

ويمكن ان يختلط الأمر على المرء بالنسبة الى القرارات التي قامت باصدارها منظمنا وكرستها لاستعادة الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب جنوب افريقيا ، تلك الحقوق التي انتهكها نظام عنصرى .

ولقد تحدى هذا النظام بوحشية المطالب العادلة للشعب في جنوب افريقيا وللمجتمع الدولي . وفي الوقت الراهن ، نود ان نتقدم بتحية في بياننا الى الشعب البطل في جنوب افريقيا وطلائعه واولئك المواطنين المسجونين والذين يعذبون ويضطهدون والوطنيين الذين يناضلون من أجل الحرية والكرامة . ان شعب نيكارغوا شأنه شأن جميع الشعوب في جميع انحاء العالم ، يقف معهم ويؤيد هدفهم النبيل . ولكن محور نظام الفصل العنصرى ، مهمة ترفع على عاتق الجميع ، والمجتمع الدولي على علم تماما بمسؤوليته نحو شعب جنوب افريقيا المضطهد وحركة تحريره .

ومن الملاحظ انه بينما يقوم نظام بريتوريا القمعي بالاستمرار في سياساته الارهابية واغتياله للوطنيين الذين يناضلون من أجل تحقيق مطالب شعبهم ، فان هذا الشعب وحركة تحريره يكشفان للعالم عن نضالهما من أجل العدل . ونحن نتقدم بتأييدنا وتضامن شعب نيكارغوا مع هؤلاء المناضلين جميعا .

وفي الاجتماع الأخير لوزراء خارجية بلدان عدم الانحياز ، كان هناك المطلب الذى يهدف الى اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في جنوب افريقيا والذين يجلبون في السجون . ويجب ان نواجه الحقائق بأن نظاما غير مشروع ينكر استقلال ناميبيا وينتهك سيادة البلدان المجاورة ويستمر في أعماله البغيضة ضد الشعب في جنوب افريقيا ويعود القهقرى بتاريخ الانسانية ويحاول ان يستمر وأن يقوى نفسه أمام وفي مواجهة هي وادراك العالم . ولذلك فمن العدل ان نسأل فقط، لماذا لم تتمكن قرارات ومقررات هذه الجمعية والمنظمات التي تدعو من أجل العدل ، من ان تحطم شبكة التأييد لنظام الفصل العنصرى ؟ انه من العدل ان نسأل لماذا لم يعلن مجلس الأمن ان الوضع في جنوب افريقيا يمثل تهديدا للسلم والأمن الدولي ؟ ويمكننا ان نتساءل لماذا يوجد الفصل السابع من الميثاق ان لم تفرس عقوبات الزامية واجبارية على جنوب افريقيا ؟ ان تحدى الأمم المتحدة من قبل نظام بريتوريا ، يشارك فيه المدافعون عنه بالتصاوت والتحالف العسكرى . ان برنامج التوسع العسكرى ، والتطور والتقدم النووى وبرامجه ، قد احرزت تقدما . ومن رأى وفد بلادى ان أية مساعدة من هذا القبيل سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة ، تعتبر جريمة ترتكب ضد شعبي جنوب افريقيا وناميبيا ، وضد دول المواجهة بالاضافة الى تحديها لسلطة الأمم المتحدة واهانتها لوعي البشرية .

وما من شك في ان هناك دورا كبيرا في مكافحة هذا النمام ، وذلك بوضع حدود للشركات عبر القارات ووضع حد للتطور النووي لجنوب افريقيا . ان ما يقوم به هذا النمام ، يشكل عملا عدائيا ضد شعب جنوب افريقيا المقهور ، ويشجع على الاستمرار في سياسته العدوانية التي تهدد السلم والأمن الدولي .

ومن هذه الزاوية فان الصورة قاتمة ولا شك في ذلك . ان جنوب افريقيا وحلفاءها ، لا يرضخان لولاية المجتمع الدولي ويشيران الى ان المطامع اكثر وأقوى من الالتزام بمطالب ومصالح القارة الافريقية . ان حياة اخواننا في جنوب افريقيا تطوؤها الاقدام من قبل الشركات عبر الوطنية . وبينما يواصل النظام العنصرى وحلفاؤه تحدى الأمم المتحدة ، فان شعب جنوب افريقيا ينتصر بكل بطولية وشجاعة في معارك كثيرة يخوضها ضد اعدائه ، وهو على ثقة من تأييد المجتمع العالمي لكفاحه ضد أعدائه .

ان نضال الشعب من أجل التحرر ينبغي ان يحظى بتأييد واسع من المجتمع الدولي . وتأييد هذا النضال يمكننا ان نكون منصفين وعادلين ازاء اخواننا في جنوب افريقيا ولا يمكن ان نتجاوز هذه المسؤولية . ان التضامن مع شعب جنوب افريقيا ، يعني التضامن مع جميع شعوب افريقيا ودول المواجهة ومنظمة الوحدة الافريقية التي تلعب دورا حاسما في هذا النضال ومع جميع المنظمات غير الحكومية التي تبذل جهودا من أجل التوصل الى حل . وبنفس المعيار فان هذا التضامن يعزز مقاصد اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، كما انه يعني العمل نحو تعزيز أهداف الشعب الناميبي الذى يشترك مع شعب جنوب افريقيا في مواجهة عدو مشترك . ان هذا يعني رفض سياسة اقامة البانتوستانات التي تمثل نظرة الرضا للعنصريين ويعني ان نشجب باصرار جميع الاجراءات التعسفية . واخيرا فان التضامن بين شعب جنوب افريقيا والحكومة الثورية في نيكارغوا ، يعني ان نكون منسجمين مع نضال وتطلعات شعبنا نفسه .

السيد شلتينا (هولندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان زميلي البريطاني السير انتوني بارسونز ، وهو يتحدث باسم الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الاوروبي ، قد أعرب عن رفضنا المشترك لسياسة الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا ، وبالطبع فان هولندا تتفق تماما مع ما ورد في هذا البيان . ان النظام اللاانسانى للفصل العنصرى الذى يمارس فى جنوب افريقيا ، انما يلقي الادانة العالمية الشاملة من جانب شعب هولندا . ان حكومة بلادى تعلق أهمية كبرى على القضاء على هذا النظام فى أسرع وقت ممكن . ومن ثم يود وفد بلادى ان ينتهز هذه الفرصة التي توفرها هذه المناقشات الهامة بشأن الفصل العنصرى في الجلسات العامة ، لكي يشير بالتفصيل الى وجهة نظر هولندا بشأن مختلف جوانب هذه المشكلة .

اننا ندين الفصل العنصرى ، وذلك لتمييزه المنتظم القائم على أساس من الجنس واللون . ان غالبية سكان جنوب افريقيا قد انكر عليهم حقوقهم المشروع في ممارسة حقوقهم السياسية . ان هذا النوع من التمييز العنصرى المقنن انما يلقي الرفض الثابت من جانب بلادى .

ان سياسة التوطين كانت موضع الاعتراض الشديد من جانب هولندا ، انها سياسة تهدف الى وضع خطط لتحويل السكان الاصليين الى اجانب في بلادهم ، وهي سوف تلقى الفشل في النهاية . ان حكومة بلادى تدين اعلان استقلال سسكاى ، وسوف تنضم الى المجتمع الدولى في عدم الاعتراف بهذا الكيان المصطنع .

ان مصير الافريقيين المقيمين في المناطق الحضرية انما هو مصير بائس للغاية . انهم يجابهون عددا من التشريعات التعسفية ويحد من حريتهم في الحركة وفي السكن وفي العمل . ان القوانين المفروضة عليهم ، انما هي بمثابة اهانة لكرامة الافريقيين رجالا ونساء .

ان دولة جنوب افريقيا من أجل ان تنفذ هذه القوانين وتتحاشى أية معارضة ، تستخدم وسائل مختلفة من القمع . ان ممارسة الاعتقال وسجن الافراد ومنعهم من الاعراب عن عقائدهم ، كل ذلك يوجد مجتمعا مقهورا بالفعل . ان دائرة العنف قد اتسعت مرة اخرى بالاخلاء الاجبارى لمعسكر نياثفا في آب/ اغسطس الماضى . ان تصميم حكومة جنوب افريقيا على انكار الحريات المدنية على الشعب الافريقي ، قد ازاد مؤخرا ، وفي رأى حكومة بلادى ان هذا الموقف لا يعكس أى تفهم من جانب سلطات جنوب افريقيا للحاجة الى معالجة المشكلات المعقدة لمجتمع يتألف من مختلف الأجناس بروح بناءة وباحساس من العدالة الأساسية .

وبعد بصين من الأمل ، تخلت حكومة جنوب افريقيا عن نواياها لانتهاج اصلاح ندى قيمة ، واستمرت في اجراءات التعسف . ولقد كانت هناك توقعات بأن الاصلاحات الضرورية سوف تتخذ في نهاية الأمر وبأنه سوف يتم القضاء على بنيات الفصل العنصرى ولكن هذه التوقعات خابت ، وقد أدى ذلك الى مضاعفة السخط واليأس . ولقد فرضت احكام الاعدام ، مما أدى الى مطالبات دولية بالدفوف . وفي نفس الوقت تم قمع المقاطعة والاضرابات وأعمال المقاومة السلمية بالقوة ، وشنت الغارات على حدود الدول المجاورة .

ولقد لاحظنا ان مبادرات رئيس الوزراء والمجلس الاستشارى للسود والمجلس الرئاسي ، لم تلق التأييد من المجتمع الاسود . ولذلك ، فانه ليس لدى السكان الافريقيين أى صوت مسموع يدافع عنهم في الحكومة الاقليمية . ونود ان نؤكد على ان المسألة لا تتوقف على حكومة هولندا لكي يمكن تحديد كيفية تنظيم مجتمع حر وعادل في جنوب افريقيا . الا اننا نصر على انه لا بد من الاحترام الدقيق لكرامة وحقوق كل انسان ، وسوف نستمر في معالجة ما يتم من انتهاكات هناك .

وتنوى حكومة هولندا المطالبة بالتغيير السلمى بفضية توفير مجتمع متعدد الأجناس على أساس من المساواة يمكّن كل مواطن بغض النظر عن لونه أو جنسه من ان يشارك في صنع مصير جنوب افريقيا . ومن أجل التوصل الى هذا الهدف ، فاننا نود الابقاء على حوارنا ، ولكننا على استعداد ايضا لتشديد حدة ضغوطنا على سلطات جنوب افريقيا . وسوف تنتهج بلادى أولا سياسة المعارضة النشطة للتمييز العنصرى عن طريق أجهزة الأمم المتحدة . ولقد وقفت المنظمة العالمية دائما منذ البداية منادية بمبادئها وأغراضها عندما جوبهت بسياسة الفصل العنصرى لحكومة جنوب افريقيا . ولذلك ، فاننا نحترم بكل دقة أحكام قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٢) الذى فرض حثارا الزاميا على توريد الأسلحة الى جنوب افريقيا . وفي واقع الأمر ، فان بيع الأسلحة من جانب هولندا قد تم حثاره فعلا منذ زمن بعيد على أساس طوعي .

وبالإضافة الى ذلك ، فاننا سوف نسهم سواء بشكل وطنى أو بالتعاون الوثيق مع شركائنا في الاتحاد الاقتصادى الاوروبى في توفير الحرية والتقدم والمساواة في جنوب افريقيا . ان حكومة بلادى تعتبر ان ثقل الدول العشر ، يمثل أسلوبا هاما في التأثير على الأحداث في ذلك البلد . ولقد اعتمدت الدول العشر مدونة سلوك بالنسبة للشركات التي تتعامل في جنوب افريقيا . واتباع

سياسات تقدمية لا تعتمد على التمييز العنصرى فيما يتعلق بالأجور والتشغيل ، يمكن لهذه الشركات ان تسهم في التخيير الاجتماعي .

وتتأثر حكومة هولندا بقلق شديد لآى تطور يؤدي الى حصول جنوب افريقيا على القدرة على انتاج الأسلحة النووية . ولم تكن هناك صادرات نووية من هولندا الى جنوب افريقيا ولن تكون مستقبلا . واننا نحث حكومة جنوب افريقيا على ان تنضم الى معاهدة منع الانتشار أو على الأقل ان تقبل نظام الضمانات الشاملة على منشآتها النووية .

وتعتبر حكومة بلادى ان الضغوط الدولية المتزايدة أمر ضرورى ، حيث ان جنوب افريقيا لا تزال تنتهك قرارات الأمم المتحدة ، ولا ترغب في القيام بالاصلاحات الضرورية والأساسية . ان تدابير اقتصادية ضد جنوب افريقيا ، يجب ان يقرها مجلس الأمن أو ان يتم تطبيقها من قبل عدد كاف من الدول الأخرى التي يسمح لها موقفها بممارسة ضغط فعال .

ومع ذلك ، فان حكومة بلادى ترى ان الضغط على جنوب افريقيا يجب ان يزداد بمبادرات تتخذها هولندا على أساس مستقل . ومع الأخذ في الاعتبار التزاماتها الدولية ، فان حكومة هولندا في طريقها للنظر في عدد من الاجراءات المحددة وهي : أولا ، المشاركة بأكثر الطرق فعالية في الحظر الطوعي القائم على امدادات البترول الى جنوب افريقيا . ثانيا ، اصدار اللوائح المتعلقة بالاستثمارات في جنوب افريقيا . ثالثا ، الحد من بعض الواردات من ذلك البلد .

ان هذه الأعمال المقبلة ، سوف تستكمل عددا من الخطوات التي اتخذتها حكومة بلادى في الماضي . ولقد أوقفنا ضمانات الاعتمادات متوسطة وطويلة الأجل لجنوب افريقيا . كما ألغيت هولندا الاتفاق الثقافي مع ذلك البلد ، وقد قررنا بجانب شركائنا في " بنيلوكس " فرض تأشيرات دخول بالنسبة الى مواطني جنوب افريقيا الذين يزورون بلادنا . ومن ناحية اخرى ، فان بلادى سوف تواصل الابقاء على الاتصالات التي يمكن ان تسهم في القضاء السريع على الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . ولقد وفرت بلادى للمندوبات غير الحكومية وللمجموعات الاخرى فرصة اجراء الاتصالات وتوفير الدعم السياسي والانساني لاولئك الذين يقاومون سياسة الفصل العنصرى والقمع .

ان هولندا تلتزم كل الالتزام بتقديم العون للمسجونين السياسيين وعائلاتهم . ومن ثم فاننا سوف نستمر في الاسهام في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا ، وفي الصندوق الدولي للمعونة والدفاع . ان هاتين المنظماتين قد اضطلعتا بجهود ملموسة في دعم ضحايا الاضطهاد . ان حكومة بلادي توفر ايضا مساعدة تربية وائسائية عن طريق حركات مناهضة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا .

ان استمرار الفصل العنصرى له آثار خطيرة على شبه الاقليم الجنوبي الافريقي . ان قمع تطلعات الغالبية من السكان السود انما يخلق التوتر ، ويؤدى بسلطات جنوب افريقيا الى تصعيد موقفها العدواني . وحيث ان البلدان التي تحيط بجنوب افريقيا - باستثناء ناميبيا - قد حققت استقلالها ، فان استقرارها مهدد بالضغط العسكرى والسياسى من جانب جنوب افريقيا . ان الأعمال العسكرية تزيد من عبء السكان المحليين ، كما ان امكانية التعايش بين مختلف الأجناس في الجنوب الافريقي أصبحت مهددة بالخطر . وعلى أساس فردى ، وبالشراكة مع شركائنا في الاتحاد الاوروبى فان هولندا تعلق أولوية قصوى على توفير المساعدات المالية لما يسمى بدول خط المواجهة . فمنذ نشأتها ، قدم التشجيع والدعم المادى الى مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الافريقي ، الذى تحاول من خلاله تلك الدول ان تقلل من اعتمادها الاقتصادى على جنوب افريقيا . وسوف نواصل تقديم دعما لهذه الجهود للتعاون المشترك والاعتماد على الذات ، كما فعلنا في الماضي القريب . وأنهم يشاركون في التوصل الى هدفنا المشترك ، وهو إقامة افريقيا المزدهرة التي يتمتع فيها الجميع بالمساواة ، بغض النظر عن اللون أو العقيدة أو العنصر .

السيد وينغ (سنغافورة) (الكلمة بالانكليزية) : منذ انشاء الأمم

المتحدة تقريبا ، فان بندا كتيبا بشأن الفصل العنصرى ظهر بشكل متواصل في جدول أعمالنا . وفي كل عام نجتمع للتفكير سويا لاقناع وحث حكومة جنوب افريقيا على ان تقلع عما نعتبره سياسة غير رشيدة للدولة .

ومنذ عام ١٩٦٢ ، حينما انشئت اللجنة الخاصة المعنية بمناهضة الفصل العنصرى فى الدورة السابعة عشرة للجمعية العامة بمقتضى القرار ١٧٦١ (د-١٧) ، فان هذه اللجنة قد عملت بصورة جديدة لاستعراض سياسات الفصل العنصرى وتأثيراتها الدولية . وفي كل عام يعرض علينا تقرير جيد التوثيق . وكان من الصعوبة بمكان على اللجنة ان تضع هذا التقرير ليس بسبب

الحقائق الجمة التي كان يتعين عليها ان تجمعها ، ولكن لأن اللجنة كان عليها دائما ان تخوض في تلك المعاناة الضخمة التي فرضت على الشعب هناك بغية اعداد ذلك التقرير . ان هذه القضية التي استغرقت وقت الجمعية العامة على مدى ٣٠ عاما هي دليل واضح على ان جميع أمم العالم - باستثناء جنوب افريقيا - تؤمن بمبدأ ملزم واحد ، هو ان الانسان لديه حقوق أساسية ، وان تلك الحقوق لا يمكن الغاؤها لاسيما على أساس الجنس . تلك هي العقيدة الأساسية للمساواة العنصرية وهي جوهر الاعلان العالمي لحقوق الانسان . ان جنوب افريقيا بسياسة الفصل العنصرى قد رفضت تلك المبادئ وارتقت بتعصبها الأعمى وكراهيتها الشخصية الى مستوى العقيدة والفلسفة الوطنية .

وبعد ما يقرب من ثلاثين عاما من الادات الدولية ، فان الأقلية العنصرية البيضاء المسيطرة في جنوب افريقيا تدعي انها بصدور اتخاذ مبادرات سياسية للاصلاح . ان هذه الاصلاحات المزعومة انما تهدف ظاهريا الى ازالة ما يسمى " بالتمييز العنصرى غير الضرورى والضرار " . وهذه مجرد دعاية بلاغية لأن الدعائم الأساسية لنظام الفصل العنصرى لم تمس . ان حكومة بريتوريا تحاول انشاء بعض الأجهزة كالمجلس التمثيلي الملون ، ومجلس الهنود في جنوب افريقيا ، ولكن بالطبع هذه المبادرات لم تلق أى تأييد من تلك المجموعات . ان الحقيقة أوضح من ذلك . فالعزل العنصرى في مجال التعليم والسكن مازال قائما . وكما قال السفير مايتاما - سولي من نيجيريا - رئيس اللجنة الخاصة المعنية بمناهضة الفصل العنصرى حينما افتتح هذه المناقشات :

" ان غالبية السكان في جنوب افريقيا لا يملكون حق التصويت ، انهم لا يستطيعون العيش في مكان يختارونه . انهم دائما ينقلون من مكان الى آخر لسبب واحد هو لونهم . ان العائلات تعيش في عزلة اجبارية ، وعن طريق ممارسة سياسة البانتوستانات الكريهة ، فان السكان السود في جنوب افريقيا قد أبعدوا عن وطنهم " .

هذه هي الحقيقة المريرة للحياة في جنوب افريقيا اليوم . ان ما يبشر بالأمل هو ان الأفراد في جنوب افريقيا قد أصبح لهم صوت سياسي واضح . فهناك حملة شنت على مستوى البلاد في آيار/ مايو هذا العام لمقاطعة الاحتفال بالذكرى العشرين

لانشاء تلك الجمهورية . وقاطع الطلبة المدارس ، كذلك امتنع العمال عن الذهاب الى أعمالهم ومكثوا في بيوتهم . وكانت هناك احتفالات في جميع انحاء البلاد بذكرى انتفاضة سويتو ومذابح شاربيفيل لعام ١٩٧٦ .

ان تصويتنا على قرارات امانة الفصل العنصرى ، وكذلك القرارات المتعلقة بمسألة ناميبيا ، انما تدعم تصميم شعب جنوب افريقيا على استمراره في الكفاح ضد العنصرية . وعلى الصعيد الدولي ، فان عام ١٩٨١ مثل عام المضامرة العسكرية لجنوب افريقيا ضد البلدان الافريقية المجاورة . ففي كانون الثاني /يناير كانت هناك غارات جوية ضد انضولا ، وأعمال عسكرية ضد موزامبيق . كما ان جيش جنوب افريقيا يحتل اجزاء من انضولا منذ تموز/يوليه الماضي . كل ذلك قد تم في اطار من الانفاق العسكرية الهائل ، وزيادة التهديد بالقدرة النووية لجنوب افريقيا .

ان وفد سنخافورة ان يأخذ كل هذه المؤشرات الخطيرة في الاعتبار يؤيد كل التأييد ما ورد في تقرير اللجنة الخاصة في الوثيقة A/36/22 ، الذى يطالب بمزيد من المتابعة لحظر ارسال السلاح ، الذى فرضه مجلس الأمن في قراره ٤١٨ (١٩٧٧) . اننا نؤيد أيضا الاقتراح المقدم من الدول الاسكندنافية بأن يتخذ مجلس الأمن الاجراءات المناسبة بغية ان يحقق في اسرع وقت ممكن وقف الاستثمارات الاجنبية في جنوب افريقيا ، ووقف القروض المالية التي تقدم لها . وبالنسبة للموضوع الذى ثار حوله الجدل ، والخاص بالتعاون النووى ، فان وفد سنخافورة يحث البلدان التي توفر التكنولوجيا والمعدات النووية لجنوب افريقيا ، ان تعيد النظر في تعاونها النووى مع ذلك البلد ، خاصة وانه لم يوقع على معاهدة عدم الانتشار النووى ، كما انه لا يطبق على برنامج النووى نظام الضمانات الشامل .

اننا ان ننظر الى الميزانية العسكرية لجنوب افريقيا ، واستعداداتها العسكرية ، لا يمكننا الا ان نتساءل لماذا تسليح جنوب افريقيا نفسها كل هذا التسليح ؟ اذا كانت تشعر بالتهديد حقا فهي السبب في ذلك ، لأنه اذا كانت هناك مطالب تفرض على حكومة جنوب افريقيا فان هذه المطالب تأتي من جانب شعب جنوب افريقيا نفسه ، وهي مطالب بسيطة . وقد حددنا الزعيم الراحل البرت لتولي على النحو التالي :

" اننا لن نرضى في الحكومة بأقل من حق كل فرد المباشر في التصويت ، والحق في ان نكون ممثلين في جميع اجهزة الحكومة . وفي النواحي الاقتصادية ، فاننا لن نرضى بأقل من الفرص المتساوية في كل مجال . وفي المجال الثقافي لن نرضى بما هو أقل من فتح جميع ابواب التعليم في مؤسسات غير تمييزية وبمعيار وحيد هو القدرة على التعلم " .
هذه هي الحقوق الانسانية الأساسية التي يسلم بها العالم في جميع انحاءه ، وهي ليست بالكثير على الضالفة في جنوب افريقيا .

السيد كيسكا (افندا) (الكلمة بالانكليزية) : اسمحو لي بادئ ذي بدء ان

أتقدم بتحيةة خاصة الى سعادة السفير ميثاما - سولي الذي بوصفه رئيسا للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى قد قدم الى الجمعية العامة تقريرا شاملا بشأن الوضع في جنوب افريقيا الناجم عن ممارسة سياسة الفصل العنصرى . وفي الفترة القصيرة التي تولى فيها رئاسة هذه اللجنة قام سيادته بتوفير قيادة ديناميكية للغاية بالنسبة الى اعمالها .

ان وفد بلادي يود أيضا أن يسجل تقديره لجميع أعضاء اللجنة لجهودهم المضيئة في كشف شرور نظام الفصل العنصرى . وكنتيجة لجهودهم فان الكثير قد أدركوا القضية العادلة والنبيلة ، والنضال ضد النظام القمعي ، والحاجة الى مساعدة شعب جنوب افريقيا لتحرير نفسه من هذه الاغلال الفاشية .

وفي آيار/مايو من هذا العام احتفل نظام الفصل العنصرى بالعام العشرين لاقامة جمهوريته . ان مثل هذه المناسبة في كثير من البلدان الأخرى تدعو الى البهجة والسعادة ، ويشترك فيها الجميع باعتبارها عيداً وطنياً .

ولكن هذا لم يحدث بالنسبة الى جنوب افريقيا ونظام الفصل العنصرى . فالغالبية العظمى من السكان أثمرت نقيمتها على جمهورية الفصل العنصرى ، وذلك بمقاطعة الاحتفالات الحكومية . وبدلاً من ذلك قام الآلاف باتامة الصلوات في ذكرى مذبحه شاريفيل وانتفاضة سويتو عام ١٩٧٦ ، التي أصبحت احدى المعالم الرئيسية لنضال شعب جنوب افريقيا من أجل مجتمع ديمقراطي . ان الآلاف أيضاً قد استجابوا للنداء من أجل مقاطعة هذا الاحتفال وعدم الذهاب الى أعمالهم ومدارسهم كصورة لهذا الاحتجاج .

وفي محاولة لوقف هذا الاحتجاج الواسع النطاق ، فان نظام بريتوريا بواسطة جهاز الفصل العنصرى الوحشي ، قام باستخدام العنف ضد المتظاهرين المسالمين ، مما ادى الى اصابة الكثيرين من جراء أعمال الشرطة ؛ كما تم اعتقال قادة الجماعات ، وشدت بعض الفخارات القاسية من أجل تخويف السكان .

ان ما حدث في آيار/مايو هذا العام يمثل ظاهرة لما حدث وما زال يحدث في جنوب افريقيا .

فمن ناحية نرى امثلة على القمع الوحشي الذي يمارسه نظام الفصل العنصرى ، ومن ناحية اخرى نرى مقاومة جماعية لهذه الممارسة من جانب الأغلبية العظمى للسكان . ان القمع الفاشي يخذى نيران المقاومة الجماعية الواسعة .

وفي كل عام ، فان هذه الجمعية تتناول مسألة سياسات الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ، وبدلا من الاستماع الى نداء المجتمع الدولى ، فان الحكومة العنصرية قد تمادت في سياستها التمسقية ، وصعدت من أعمالها القمعية . وبشكل واضح ، فان الوضع الداخلى وظروف السكان قد تدهورت أكثر مما مضى .

ان سياسة اقامة البانتوستانات تنتهج بشكل اكثر نشاطا ، ان اعدادا كبيرة من السكان يطردون بالقوة من ديارهم ، ويحتجزون ، وبعد ذلك يتم نفيهم الى مناطق جرداء ، وهي ما يطلق عليها الأوطان ، وهذه المناطق لا يمكن ان تفي بحاجاتهم المعيشية . واخيرا تم طرد اكثر من ٢٠٠٠ من السكان من مدينة نيانجا بالقرب من كيب تاون ، من ديارهم بواسطة الجزارات ، وشاهدوا بأنفسهم حرق منازلهم بواسطة رجال الشرطة .

وخلال العام الماضى ، استمرت أعمال الارهاب والتخويف والاعتقال . ففي ايلول / سبتمبر مثلا تم القبض على نحو ٢٠٥ من النقابيين في ايست لندن ، وكانت جريمتهم الوحيدة هي ترديد اناشيد الحرية ، وفي الاسبوع الماضى تم اعتقال المزيد من النقابيين .

ان قوانين الفصل العنصرى البغيضة قد استخدمت بكل ثقلها في محاولة يائسة لاسكات المعارضة . ووفقا لما قد يوصف بأنه قتل شرعي ، فان عددا كبيرا من المناضلين السياسيين قد حكم عليهم بالاعدام على أساس اعترافات انتزعت بالتهديد والتعذيب . ومن بين هؤلاء جوهان شابانغو ودافيد موييس وانتوني تسوتسوبي ؛ فقد حكم عليهم بالاعدام بمقتضى ما يسمى بقانون الارهاب . ان هؤلاء يواجهون التهديد بالموت على أساس أدلة لا يمكن قبولها في أى نظام قانونى متحضر .

ان العنصريين يخشون ضحاياهم ، ويعتقدون ان الحل يكمن في القضاء عليهم . وفي الاسبوع الماضى ، فان السيد جريفيس مكسنجى وهو عضو في المؤتمر الوطنى الافريقي وعضو بارز في هيئة محامى جنوب افريقيا قد اغتيل بواسطة العملاء العنصريين ، وكان ذلك غداة وفاة جوغوندى وهو احد العاملين في المؤتمر الوطنى الافريقي الذى كان ضحية فرقة اغتيال تابعة لجنوب افريقيا في زمبابوى .

وبدلاً من اضعاف شعب جنوب افريقيا في نضاله ، فان التدابير القمعية المتزايدة قد قوّت من عزمه على القضاء على هذا النظام ، والنضال من أجل مجتمع ديمقراطي حقيقي . ومنذ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٠ قام المقاتلون من أجل الحرية بالهجوم المسلح ضد مراكز الشرطة ، وخطوط السكك الحديدية ، ودمروا انابيب البترول ، واشتبكوا مع قوات جنوب افريقيا . وقد اظهر الشعب تمسكه بتأييد كفاح التحرر ، وذلك بمقاطعة الاحتفالات ، وحضور الآلاف من الشعب الصلوات التي اقيمت في ذكرى شهداء حصار سولفرتون ، وضحايا الغارات ضد موزامبيق .

وازاء الادانة الدولية والمقاومة المتزايدة ، فان نظام جنوب افريقيا يدعي انه يعتزم القيام باصلاحات من خلال انشاء ما يدعى بالمجلس الرئاسي الذي سوف يشترك فيه الملونون والهنود الى جانب البيض . ان الهدف هو محاولة خداع المجتمع الدولي ، والحيلولة دون ظهور معارضة متضافرة . ان مثل هذه الاصلاحات المزعومة ، خالية من المضمون ولن تخدع أي شخص . ان المجتمع الهندي قد رفض مخطط الحكومة بأن تخصص له نسبة ١٠ في المائة في انتخابات المجلس الهندي . وكما كان الحال بالنسبة للاستقلال المزيف لتلك الأوطان المزعومة ، فان المجتمع الدولي لا يمكن ان تخدعه مثل هذه المحاولات .

وتقوم سياسة جنوب افريقيا الداخلية والخارجية على خلق عالم آمن بالنسبة الى الفصل العنصرى . وقبل انتصارات القوات الوطنية في أنغولا وموزامبيق التي باغتت جنوب افريقيا وأصدقاءها ، فان هؤلاء كانوا يعتقدون أن الاستعمار البرتغالي سوف يظل سمة دائمة في هذه المنطقة ، وأن حزاما واسعا سوف يضمن استمرار الفصل العنصرى فيها . ولم تتكيف جنوب افريقيا وأصدقاءها مع هذه الحقيقة الجديدة . لقد تجسدت هذه الحقيقة في القيم القوية للكرامة والحرية التي تمثلها الأمم الأبية لموزامبيق وأنغولا وزمبابوى التي تقع جميعها على حدود جنوب افريقيا .

وبدلا من استيعاب دروس التاريخ ، وحل جهاز الفصل العنصرى ، بدأ نظام جنوب افريقيا سياسة لتخويف دول خط المواجهة بهدف منعها من تقديم المساعدة الى حركات التحرير ، أو مساعدة اللاجئين . وبالتالي أصبحت موزامبيق وأنغولا وزامبيا وبوتسوانا جميعها ضحايا لعدوان جنوب افريقيا كما أصبحت الهياكل الاقتصادية والمنشآت أهدافا لأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار . ان هدف جنوب افريقيا هو اضعاف اقتصاديات هذه البلدان ، وجعلها دويلات تدور في فلكها .

وأخيرا ، تعرضت جمهورية أنغولا الشعبية لغزو واسع النطاق من قبل قوات جنوب افريقيا ، التي تستمر في احتلال الجزء الجنوبي من البلاد ، بهدف رئيسي ألا وهو اقامة وضع يماثل وضع لبنان في المنطقة . وفي اطار هذا المخطط ، من المتصور أن جنوب افريقيا سوف تلعب دور اسرائيل ، وأن العميل سافيمبي سوف يلعب دور الرائد حداد ، وأن هذا الجزء الجنوبي سوف يصبح جنوب لبنان جديد . وتأمل جنوب افريقيا بالحصول على هذا الممر ، في ايجاد منطقة أوسع تعمل من خلالها على زعزعة استقرار أنغولا وعزلها عن حركات التحرير التي تحارب ضد الفصل العنصرى والاستعمار الاستيطاني لجنوب افريقيا . ولذلك ، ينفى على المجتمع الدولي أن يوقف هذا التطور .

وفي الأسبوع الماضي فقط كانت احدى الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية ضحية أخرى لغزو من جانب جنوب افريقيا . ان مجموعة من المرتزقة مجهزة تجهيزا جيدا بالأسلحة ، وتتخذ من جنوب افريقيا قاعدة لها قامت بغزو سيشيل بهدف واضح هو الاطاحة بالحكومة وزعزعة استقرار ذلك البلد . وقد أدانت أوغندا ، دون تحفظ ، هذا العمل من أعمال العدوان . ان الأثر الواضح لهذا الغزو هو أن أى بلد ، أيا كانت المسافة بينه وبين جنوب افريقيا ، يستمر في تأييد كفاح

التحرر، يعتبر من جانب نظام الفصل العنصرى من دول خط المواجهة ، وهكذا يكون عرضة للهجوم .
اننا نهنئ حكومة سيشيل والقوى الوطنية هناك لرد المعتدين على أعقابهم . وأود ، بالنيابة عن
وفد بلادى ، أن أتعهد بتضامن اوفندا مع حكومة وشعب سيشيل .

وهناك أثر آخر لسياسة الفصل العنصرى لجنوب افريقيا يتمثل في الاحتلال غير الشرعى
المستمر لناميبيا . وكان ينبغي أن تصبح ناميبيا دولة مستقلة هذا العام . ولكن بدلا من أن نشهد
تحركا نحو الاستقلال وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، فلقد شهدنا جنوب افريقيا تستخدم
جميع المناورات لتأخير التسوية وتعطيلها . والهدف واضح ألا وهو تأخير وصول دولة أخرى تقع
على حدود جنوب افريقيا الى الاستقلال . وتستخدم الاهتمامات الهامشية كحجر عثرة في طريق
الرغبة التي عبرت عنها الأغلبية العظمى من أجل تحقيق الحرية . وتستفيد جنوب افريقيا استفادة
كاملة من موقف الدول الغربية الخمس . ويلجأ النظام في محاولة يائسة منه الى الإبقاء على سياسات
الفصل العنصرى في تلك الأقاليم ، الى استخدام عملاء داخلين . ويقع على عاتق الدول الغربية
الخمس التزام بوقف هريتوريا عن المضي في مؤامراتها العقيمة ، واجبارها على الانصياع الى نص وروح
القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ويصح لنا أن نتساءل لماذا تصر جنوب افريقيا على رفض الانصياع الى مختلف قرارات الأمم
المتحدة ، والاستمرار في تحدى المجتمع الدولى ، وانتهاك الميثاق ونما خوف من عقاب ؟ ان السبب
في ذلك يرجع الى التأييد الذى تحظى به من الدول الغربية الأعضاء في منظماتنا ، والسبب
الارتياح التى يتشدد بها عضو بارز يعلن أن النظام العنصرى حليف وصديق ، وذلك فى الوقت
الذى تصعد فيه هريتوريا من أعمالها القمعية والعدوانية ضد البلدان الافريقية المستقلة المجاورة .
وحتى فى هذه المناقشة العامة ، كان هناك اقتراح يقضى بهوجوب السماح لجنوب افريقيا بحضور
اجتماعات هذه الجمعية . ومع ذلك فان جنوب افريقيا لم تتخذ أية خطوة تعالج من خلالها الأسباب
الفعلية التى أدت الى رفض وثائق تفويضها . ولا نستطيع أن نقول لهؤلاء الذين ينظرون الى مشكلة
العنصرية والفصل العنصرى الا باعتبارهما مجرد اختيار بين الأبيض والأسود سوى ما ذكره وزير
الشؤون الخارجية لبلادى فى بيانه الذى أدلى به أمام الجمعية العامة حيث قال :

" وفي الجنوب الافريقي ، ليس هناك أى مجال للمراوغة . ان الخيار في الجنوب الافريقي هو ما بين قوى القمع والعنصرية من ناحية ، وقوى الحرية والكرامة من ناحية أخرى . ان الحديث عن الحياد يعني اضافة صوت مؤيد لنظام الفصل العنصرى " .
(A/36/PV.14, p. 113)

لقد تسببت سياسات الفصل العنصرى لجنوب افريقيا في تهديد السلم والأمن الدوليين وانتهاك السلم ، ووقوع أعمال عنصرية مستمرة . ويعتقد وفد بلادى أن على مجلس الأمن أن يفرض عقوبات الزامية شاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق .
وأود أن أشيد بدول خط المواجهة لتمسكها الشديد بالتزامها ازاء قضية العدل والحرية ، بالرغم من الأعباء الجسام التي تنوء بها اقتصادياتها . كما نشيد بالجهود التي بذلتها من أجل التحلل من اعتمادها على جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد ، نذكر بما وجهه مؤتمر التنمية والتنسيق للجنوب الافريقي الذى عقد في مابوتى في ١٩٨٠ ، وبالنداء الذى وجه الى أولئك الذين تعهدوا بالاسهام في التنمية الاقتصادية والاستقرار للبلدان المعنية للوفاء بتعهداتها وتعزيزها .
وفي الختام ، أود أن أؤكد الالتزام والتأييد القاطعين اللذين تقدمهما حكومة وشعب أوفندا الى حركات التحرير في جنوب افريقيا .

السيد لوبو (موزامبيق) (الكلمة بالانكليزية) : أولا ، وقبل كل شيء ، يود وفد بلادى أن يرحب بوفد أنتيغوا وبربودا في هذه الجمعية . اننا نشعر بأن المكان المشروع الذى يليق بها في هذه المنظمة الدولية يشغله الآن رجال لن يدخروا جهدا — بالاشتراك معنا جميعا — لايجاد حلول للمشاكل التي تواجهها البشرية اليوم . مرة أخرى نرحب بأنتيغوا وبربودا .

اننا نجيب من بلد تقع حدودها بين الحرية والقهر ، بين كرامة الانسان والفصل العنصرى . ونحن نشارك في هذه المناقشة باسم الأطفال والنساء والرجال الذين يسقطون كل يوم ضحايا لأشنع صور الانزال والمذابح .

وكجيران لأخبث دولة عنصرية هي جنوب افريقيا ، فان موزامبيق ودول خط المواجهة الأخرى تمش تجربة رهيبه تتمثل في الأنشطة التي ترتكبها جنوب افريقيا . ان هذه الأنشطة البشعة تتراوح ما بين التخريب السياسي والدعاية والتقتيل حتى تصل الى التخريب الاقتصادى .

ان الفصل العنصرى الذى أداته الجمعية العامة أكثر من مرة عن طريق قراراتها العديدة ، يتخذ الآن شكلا جديدا ، يتمثل في سياسة البانتوستانات التي عن طريقها يعتقد من وضعوها أنهم يستطيعون التغلب على المقاومة الجماعية المتزايدة والكفاح من أجل كرامة الانسان .

ان ضحايا الفصل العنصرى والفرقة العنصرية في جنوب افريقيا هم أنغولا ، وبوتسوانا ، وليسوتو وسوازيلند ، وزامبيا ، وزمبابوى ، وموزامبيق ، وبصفة خاصة ، غالبية شعب جنوب افريقيا ، وشعب ناميبيا . وبالفعل فان السكان السود لجنوب افريقيا وناميبيا يتعرضون باستمرار للمذابح والسجن غير العادل والاضطهاد بسبب لونهم ، فقط لأن لونهم أسود . وفي بلد الفصل العنصرى فان اللون يحدد المكان الذى يأكل ويجلس وينام فيه الانسان . ان جنوب افريقيا بلد تعتبر الأغلبية فيه غرباء في وطنهم . وعلى هذا الأساس فان شعب جنوب افريقيا بقيادة المؤتمر الوطنى الافريقي يقاوم ويكافح .

ان عمال المناجم ، والمزارع ، وطلبة المدارس ، والرجال ، والنساء يقولون " كفاحا للفصل العنصرى " ، ويواجهون العسكرية المتوحشة في أشنع صورها . لقد قرر الشعب أن يكافح من أجل استقلاله ونيل حقوقه الأساسية . انه كفاح غير متكافئ لأن حكومة الفصل العنصرى تمتلك أكبر جهاز

عسكري في افريقيا ، ولكننا واثقون من نجاح الشعب لأن كفاحه عادل . ان جنوب افريقيا سوف تتحرر من سياسة الفصل العنصرى وسوف تستقل ناميبيا كزمها بوى اليوم .

ان نظام بوثا يحاول وقف مسيرة الشعوب نحو الحرية ، ويهاجم ويفرز دول خط المواجهة . وفي هذا الاطار ، فان حكومة جنوب افريقيا لازلت تحتل جزءا كبيرا من اراضي جمهورية أنغولا الشعبية ، الدولة ذات السيادة والعضو في منظمتنا . ان أنغولا بصورة مستمرة هي ضحية الغارات الجوية وتدمير المنشآت الاجتماعية والاقتصادية ، والمثل الأخير على ذلك ، هو الهجوم على معمل تكرير في لواندا منذ يومين فقط ، في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر .

ان هدف هذا العدوان هو اثاره القلاقل السياسية والاقتصادية في دول خط المواجهة حتى تعدل عن تأييد المؤتمر الوطني الافريقي ، والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سواهو) . وبذلك تدمر حركة التحرر الوطني التي تكافح ضد الفصل العنصرى .

ان الفصل العنصرى قائم لأنه يعتمد على تأييد الامبريالية ، وخاصة تأييد الادارة الأمريكية الجديدة .

ان وقاحة وتعنت ، وجرائم النظام غير الشرعي في بريتوريا كلها تشكل أحد مظاهر الطابع العدواني الامبريالي العنيف .

ان الامبريالية لا تهتم بمصير الشعوب ، ولكنها تهتم بالموارد الموجودة في مختلف مناطق العالم . وليس ضحايا سويتو ولانجا هم الذين يهتمون الامبريالية ولكن الذى يهتمها هو الذهب ، واليورانيوم ، والماس ، والكروم . لذلك فان الامبريالية تسلح نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، الذى يلعب دور رجل البوليس الوفي للامبريالية .

ان هذا عمل منظم ومخطط ومستمر ضد استقلال الشعوب وضد اعادة البناء الوطنى لهلانا وهو يرمى الى تشييت موقف التبعية الاقتصادية الذى خلفه النظام الاستعمارى وراه .

وفي هذا الاطار فان أحداث أعمال العدوان ذلك الذى دبره الفصل العنصرى مؤخرا ونقذه المرتزقة ضد جمهورية سيشيل . ان هجمة المرتزقة نظمتها جنوب افريقيا وبعض الدول الضريبة بهدف الاطاحة بحكومة الرئيس البرت رينيه الذى قال " لا " للفصل العنصرى والامبريالية رغم أنه مثقل بالمصاعب الاقتصادية .

وفيما يتعلق بالموضوع الخاص بالعدوان المسلح ضد سيشيل فان موزامبيق تأسف للطريقة التي صورت بها بعض وسائل الاعلام هذا الحدث . أولا ، لقد نشرت الخبر كما لو كانت الجريمة الوحيدة التي ارتكبتها مرتزقة جنوب افريقيا هي خطف طائرة الخطوط الهندية . ثانيا ، حاولت أن ترسم صورة للاحساس الكبير بالمسؤولية من قبل نظام جنوب افريقيا ، ونحن نسألهم أليست هناك حدود يمكن أن تقف عندها وسائل الاعلام بالنسبة لتضليل الرأي العام الدولي واعطائه معلومات غير صحيحة ؟

ان جمهورية موزامبيق الشعبية تشجب بشدة هذا العمل البهري الذي ينتهك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، كما تعرب عن تضامننا مع شعب وحكومة سيشيل .

ان بعض الدول تقول لنا ان نظام الفصل العنصري ليس على هذه الدرجة من السوء لأنه يجرى بعض الاصلاحات ، وبالنسبة لموزامبيق فان نظام الفصل العنصري لا يمكن التعامل معه باصلاحات تافهة . ان نظام الفصل العنصري يجب القضاء عليه ، وهذا هو السبب في أن المجتمع الدولي يطلب أن تتخذ ضده التدابير الواردة في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

ان أعمال العدوان التي تقوم بها جنوب افريقيا يجب الرد عليها بتدابير سياسية ، واقتصادية ، وديبلوماسية ، وبالنسبة لانتهاك سيادة وسلامة أراضي جمهورية أنغولا الشعبية فانه لا ينبغي أن تكون استجابتنا فقط هي مجرد الشجب ، ولكن الاستجابة يجب أن تكون بالتضامن مع شعب أنغولا ، ان نظام جنوب افريقيا يجب أن يخرج من الأرض الأنغولية وأن يدفع التعويضات لذلك البلد .

ان العدوان ضد أنغولا ودول خط المواجهة الأخرى سيتوقف باستقلال ناميبيا ، والحصول على الحرية لشعب جنوب افريقيا . وفيما يتعلق بناميبيا فان مجلس الأمن بقراره رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) ، بما فيه الخطة التي تضمنها ، يشكل الاطار السياسي والقانوني لانتقال مناسب للاقليم الناميبي نحو الاستقلال . وبالنسبة لشعب موزامبيق فان منظمة سوابو هي الممثل الوحيد لشعب ناميبيا ، ونحن نتضامن معها .

ان المؤتمر الوطني الافريقي ، هو حركة تحرير وطنية حظيت دائما باعجاب واحترام شعوب جنوب افريقيا وكل المجتمع الدولي . ان المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية والمؤتمر الوطني الافريقي

هما فقط الحركتان التحريريتان الوحيدتان اللتان تضمنان الحرية والسلام والتقدم في ناميبيا وجنوب افريقيا . أما نظام بوشا فانه يمثل القمع والرعب . ومرة أخرى نحن على ثقة من أن هذه الجمعية ستقوم كما تعودنا منها بتأييدنا لها لشعبي ناميبيا وجنوب افريقيا وستشجب بشدة نظام الفصل العنصرى في بريتوريا والكفاح مستمر .

السيد محمود (بنغلاديش) (الكلمة بالانكليزية) : ان الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا - رغم مرور عقود ثلاثة أدین فيها بانتظام وعلى الصعيد العالمى - لا يزال راسخ الاقدام وماضيا فى ممارسته للقمع بصورة متزايدة . وفى ذلك اهانة لضمير العالم المتحضر .

وبینما يتساءل المجتمع الدولى عن نوعية العمل الذى ينبغى ان يقوم به ، سواء كان سلميا أو عقابيا ، فان بنغلاديش تعتقد أن هناك حقائق لا تحتاج الى اثبات . يجب أن ينظر السی الكفاح فى جنوب أفريقيا فى إطار مزدوج . أى جانب المشكلة المتعلق بحقوق الانسان ، والأبعاد السياسية الأساسية لهذه المشكلة . ان العنصرين المكونين لهذه المشكلة ای ، العنصر الانساني والعنصر السياسي ، لا يمكن أن يعالج كل منهما على حدة .

ان البعد المتعلق بحقوق الانسان فى هذه المشكلة غني عن البيان . وقد أصبح المعترف به عالميا أن بقاء نظام الفصل العنصرى هو انكار ، ونظرية متعارضة للمقاييس المشتركة للسلوك المتحضر للشعوب والأمم ، وفقا لما ورد فى ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الانسان . لقد أدانت الجمعية العامة الفصل العنصرى ليس فقط باعتباره جريمة ضد ضمير وكرامة الانسان ، ولكن على أساس أنه جريمة ضد الانسانيه ، تخل ، بصورة خطيرة ، بالسلم والأمن الدوليين وتهددهما .

لقد جمعت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى معلومات عن مدى تصاعد هذه السياسة من سنة لأخرى . ان الحافز الأساسى لهذه السياسة هو الميز العنصرى عن طريق استمرار سيادة البيض . وهدفه هو انشاء اتحاد فيد رالى أو كونفيد رالى عنصرى يضم المناطق التى يسكنها البيض ، بالإضافة الى بانتوستانات مقامة على أساس عرقى . ان هذه السياسة التى تمارس بشكل لا يتوقف كان معناها اغتصاب ٨٧ فى المائة من أكثر الأراضى الزراعية انتاجية ، وحرمان أكثر من أربعة أخماس السكان من التمثيل السياسى . لقد عانوا من التفرقة الاقتصادية وسلب الاستغلال ، ومن وضع اليد على ممتلكاتهم ، وقد نقل الملايين من الأفرقة بالقوة . وكذلك تم تقطيع أوصال البلاد .

ان النتيجة الحتمية للسياسة المنصرية هي خلق تركة من العنف والقتل . ان المقاومة التي امتنعت طويلا عن العنف قد تشددت في مواقفها بعد سنين طويلة من الحرمان والتضحيات المؤثرة . ان ذكرى شاريفيل وسويتولن تمحي من التاريخ وسوف تبقى محفورة في سجلاته . انها علامات قاتمة على طريق مسيرة تصفية الاستعمار والطريق الشاق المؤدى الى الحرية والمساواة وكرامة الانسان . وهي تستمد الزخم من ذكرى ضحايا الفصل المنصرى العديدين والصامتين ، وكل هؤلاء الذين عرضوا حياتهم للخطر في خدمة قضية كرامة الانسان . وهي تستمد قوتها من ارواح شهداء من أمثال ستيف بيكو وسولمون مالانجو والآخرين الذين لا يحصى عددهم ، الذين ماتوا من أجل قضية الحرية .

لقد أصبح من الضروري المناذاة باتخاذ اجراء ازاء هذه التطورات . لقد حاولت الأمم المتحدة لأكثر من ثلاثين عاما ايجاد مختلف الحلول السلمية لمشكلة الفصل المنصرى . ان الشرط الأساسي المطلوب كان تشجيع جنوب أفريقيا على الاعتراف بحق شعب جنوب أفريقيا في تقرير مصيره . لقد رفضت جنوب أفريقيا باذراء جميع هذه المحاولات . لقد سعى اعلان لوساكا - الصادر عن مؤتمر عدم الانحياز منذ حوالي عشر سنوات - الى وقف تيار العنف باقتراح اطار عملي لحل عادل ودائم يقوم على العفو عن المسجونين السياسيين ، والتفاوض مع حركات التحرر ، والمدول عن سياسة التنمية المنفصلة ، والاعتراف بحقوق الانسان وفقا للمعايير المشتركة التي وضعتها الأمم المتحدة . وقد درست توصيات لعقد مجلس وطني يتألف من مختلف ممثلي شعب جنوب أفريقيا الحقيقيين ابتداء من عام ١٩٦٤ . ان هذه الشروط لا تزال ذات صلة ، بل وهي ضرورية . ولكنها لا تزال ترفض من قبل نظام الأقلية المنصرية في بريتوريا .

لقد شاهدت السنوات الأخيرة القليلة قيام المجتمع الدولي بشن أكبر الهجمات تركيزا ضد سياسة جنوب أفريقيا القائمة على المنصرية المؤسسية . ان هذه الدفعة يجب الاحتفاظ بها ، كما يجب ممارسة الضغط الدولي وتنسيق الجهود في هذا المجال . ان بنفلاذيش ، من جانبها ، ملتزم بصورة لا رجعة فيها بالقضاء على الفصل المنصرى . ان بنفلاذيش لا يمكن أن تقبل أى حل ينطوى على تعديل شكلي للمنصرية ، ولا يمكن أن تقبل فرض حلول من طرف واحد تنكر على شعب أفريقيا ككل حقه في تقرير مستقبله .

وينبغي اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لنقل السلطة بالكامل لشعب جنوب أفريقيا ككل وفقا لرغبته التي يعرب عنها بحرية ، وبدون أية تفرقة قائمة على العرق أو اللون ، ولتمكين هذا الشعب من التمتع بالحرية والاستقلال . وبالتالي ، فان بنغلاديش تعيد التأكيد على اعترافها بشريعة كفاح التحرر في جنوب أفريقيا . اننا نرحب بوجود ممثلهم بيننا . ونحن نعتقد أنه يجب شن حملة منسقة لعزل نظام الفصل العنصرى بصورة كاملة في جميع المجالات ، العسكرية ، والسياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والرياضية وغير ذلك من المجالات الأخرى . ويجيب أن تتجه الجهود الدولية نحو اغاثة واعانة وتعليم وتدريب اللاجئين في جنوب أفريقيا المنقولين من مواطنهم ، فهم يكونون طليعة ازالة الفصل العنصرى .

ان وفدى يود أن يشيد بصفة خاصة برئيس وأعضاء لجنة مناهضة الفصل العنصرى للجهود التي بذلوها وللعمل الذى أنجزوه . اننا نعتقد أن الوقت قد حان كي ينظر مجلس الأمن في اتخاذ اجراء لاستكمال الخطوات التي اتخذها من قبل ، والاستفادة من توصيات اللجنة والجمعية العامة . ان سجل جنوب أفريقيا يشكل أحلك صفحات في تاريخ الانسان ، وهو سبة دائمة فسي جبين البشرية . لقد أصبح من الواضح الآن أن قلق المجتمع الدولي البالغ لا يمكن أن يتبدد الا عن طريق التصفية الكاملة للفصل العنصرى ، ونقل السلطة الى شعب جنوب أفريقيا بأكمله . ان التفاضى عن الفصل العنصرى يعرض لخطر بالغ فكر واخلاقيات مجتمعا العالمى . اننا نأمل ونتوقع ان مصالحنا المشتركة التي تربط ما بيننا سوف تجعلنا نشاهد انحسار هذه الممارسات لصالح أفريقيا والبشرية جمعاء .

السيد سانه (غامبيا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد نظرت الجمعية الموقرة للمرة الاولى في دورتها الاولى في عام ١٩٤٦ سياسة الفصل العنصرى لحكومة جنوب أفريقيا . لقد شهدت السنوات الخمس والثلاثون الماضية اعتماد قرارات واعلانات لا حد لها ، وكلها تؤكد رفض المجتمع الدولي لهذا النظام الشائن ، وتدعو سلطات بريتوريا الى التخلي عن سياساتها غير الانسانية . لقد أدانت غامبيا دائما هذا النظام الوحشي الفريد الذى يتمثل في اعضاء الطابع المؤسسى على التمييز العنصرى الذى أعلنت الاتفاقية الدولية للقمع والمعاقبة على جريمة الفصل العنصرى التي اعتمدها الجمعية العامة منذ ثمانية أعوام انه يمثل جريمة ضد الانسانية .

في عام ١٩٨٠ شهد المجتمع الدولي جهوداً مستميتة من جانب حكومة بريتوريا العنصرية لكي تقدم وجهاً مقبولاً للفصل العنصري . وكما هو متوقع فإن الإصلاحات ، التي ظهر أنها مجرد تحسينات شكلية في طبيعتها ، لا تعني أى تحول أساسي بالنسبة لنظام الفصل العنصري .

إن أى تشكك شعربه المجتمع الدولي بالنسبة للاتجاه السياسي لجنوب أفريقيا خلال ١٩٨٠ ، قد تبدد تماماً نظراً للتطورات التي حدثت خلال الشهور القليلة الماضية . ان النظام العنصري قد انتهج بطريقة دائمة حله النهائي ألا وهو سياسة البانتوستانات التي تعني تجريد السكان السود في جنوب أفريقيا من جنسيتهم ، ونفيهم الى مناطق قبلية جرداء . ورغم فشل كل من الترنسكاي والبوفوتاتسوانا في الحصول على اعتراف دولي ، الا أن بريتوريا ما زالت مصممة على الاستمرار في مهزلة منح الاستقلال في نهاية هذا الأسبوع لما يسمى بالسيسكاي دون أى اكتراث للاعتراض الواضح من جانب ٥ ملايين من الأفارقة المعنيين .

وعلى المستوى الدولي ، فان جنوب أفريقيا قد استمرت في احتلالها فيرالمشروع لناميبيا في انتهاك صارخ لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة . ان النظام العنصري ، في نفس الوقت ، قد لجأ بطريقة متزايدة الى القيام بهجمات عسكرية ضد البلدان الافريقية المستقلة .

ان الأقلية البيضاء تحاول أن تدعم من قبضتها على البلاد . ولذلك ، فقد ازدادت المقاومة الباسلة من جانب السكان المقهورين ، الافريقيين والآسيويين والملونين . وفي عام ١٩٧٦ فإن الانتفاضة التي قام بها الطلبة قد ثبت أنها بمثابة علامة على الطريق في تاريخ المقاومة البطولية لنظام الفصل العنصري . ومنذ الاحتجاج البطولي لطلبة سويتو فان بقية السكان من غير البيض قد انتفضوا في شكل ثورة منظمة ضد القمع العنصري . لقد شهد العوامان الماضيان مزيداً من الكفاح من جانب النقابات السوداء ، التي تصر على المطالب السياسية والاقتصادية للعاملين ، وكذلك الاحتجاجات التي أعلنتها مختلف المجموعات ضد الاجارات الباهظة وضد نفقات الانتقال ، والمنظمات الطلابية التي تكافح ضد نظام التعليم الأحرق شأناً المخصص للسود . ان هذه التيارات المتدفقة قد أكملها التأييد الصامد الذي أبدته مختلف المنظمات الكسبية ضد جنوب أفريقيا . ان جوهر المقاومة ضد الفصل العنصري تجسد في مقاطعة الاحتفالات التي جرت في ايار/مايو العاشر بمناسبة الذكرى العشرين لانشاء جمهورية جنوب افريقيا .

لقد تصاعد في نفس الوقت نضال التحرر المسلح من جانب شعب جنوب افريقيا بطريقة لم يسبق لها مثيل ، في شكل عدد من الهجمات التخريبية والارهابية التي تمت في العام الماضي . ان غامبيا تشيد بالكفاح البطولي الذي تشنه مختلف الفئات التي تمثل الشعب الأسود وخاصة المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوجدويين الافريقيين . وبغض النظر عن قوة العدو ، فان زخم التاريخ الذي قضى على حكم الأقلية في موزامبيق وأنغولا وزمبابوي ، يقف - بلا شك - في صالح الجماهير التي تعاني من القمع .

ان النظام العنصرى في بريتوريا بيدو أنه قد نسي مسيرة التاريخ واستجاب الى مقاومة السكان السود بتصعيد تدابيره القمعية . وفي العام الماضي وحده تم القاء القبض على المئات واعتقالهم دون محاكمات ، بينما تعرض الآلاف لتمذيب جسدى وحشى ، وهو السمة التي تميز تلك الدولة البوليسية .

ان التعنت المتشدد لنظام بريتوريا لا يمكن عزله عن اتجاهات شركائه من الغربيين وغيرهم من الشركاء ، كما لا يزال هناك استمرار في التجارة والاستثمارات ، وهما شريان الحياة لنظام الفصل العنصرى ، مما مكن النظام العنصرى من التغلب على التقويض الاقتصادى الناجم عن العمليات الجماعية ضد الصناعة . ورغم أن بعض هذه البلدان قد تنظر الى انشطتها الاقتصادية مع جنوب افريقيا بريئة ، الا أن البيان الصادر في ١٩٧٢ من جانب رئيس الوزراء جون فورستر قد وضع هذه الأنشطة في إطارها الصحيح حيث قال :

" ان كل اتفاقية تجارية وكل قرض مصرفي وكل استثمار جديد هو بمثابة لبنة جديدة

في صرح وجودنا المستمر " .

ان الاتصالات الرياضية مع النظام العنصرى تقوض الجهود الدولية لعزل جنوب افريقيا - بلوماسيا ، وهي تعد بمثابة اضافة الاحترام على نظام الفصل العنصرى . وفي هذا الصدد ، فان وفد بلادى يستنكر الجولات الخارجية التي قام بها في بداية هذا العام فريق سبرنج بوكس للرجبي .

ان أهمية التعاون العسكرى بين بعض البلدان الغربية وغيرها من البلدان وبين نظام الفصل العنصرى العدواني ، ليست في حاجة الى مزيد من التركيز من جانبنا . ان هذه البلدان ، بامداداتها السخية من العتاد العسكرى لجنوب افريقيا والتي تتضمن - من بين اشياء أخرى - معدات نووية وتقليدية ، تتحمل مسؤولية مباشرة عن أعمال القمع الوحشية التي يرتكبها جزارو بريتوريا ضد السكان الافارقة المظلومين على أمرهم .

وفي المجال السياسى الدولى هناك توافق بين بعض البلدان الغربية ذات النفوذ وبين نظام الفصل العنصرى . ولا شك أن هذا أمر مدمر للغاية . ان هذه الحكومات منعت دائما المجتمع الدولى من أن يتخذ اجراءات فعالة ضد جنوب افريقيا . وفي رأى وفد بلادى أن أى تهاون انما يشجع العدوان الاجرامى لنظام بريتوريا العنصرى ، مما يزيد من تهديد الأمن والسلم الدوليين . هناك علاقة متبادلة مباشرة بين فشل مجلس الأمن في الاستجابة بفاعلية في نيسان / ابريل لمواجهة الاحتلال غير المشروع المستمر لناميبيا من جانب بريتوريا وبين غزو أنغولا الشامل من جانب جنوب افريقيا في آب / اغسطس الماضى . ان الغزو الذى قام به المرتزقة من قبل جنوب افريقيا والذى فشل ضد سيشيل في الأسبوع الماضى ، ينبغى أن يفسر في ظل هذه الخلفية ، ألا وهي فشل مجلس الأمن حتى في مجرد ادانة جنوب افريقيا لغزوها انغولا في آب / اغسطس الماضى . لقد ثبت اجرام جنوب افريقيا وارتكابها لهذه الجريمة ضد الانسانية . وكما كررنا أكثر من مرة فان هذا يمثل تهديدا خطيرا للأمن والسلم الدوليين . ان ميثاق الأمم المتحدة مازال ينطوى على الاجراءات المحددة لمجابهة مثل هذه الحالات . وفي رأى وفد بلادى فان أحكام الميثاق لا تترك أمام هذه الجمعية الموقرة أى خيار سوى اقرار الدعوة الى فرض عقوبات ملزمة وشاملة كما صدرت عن المؤتمر الدولى لفرض العقوبات ضد جنوب افريقيا الذى عقد في ايار / مايو الماضى في باريس . وقبل أن اختتم حديثي ، أود أن أشيد بصفة خاصة بالجهود البارزة التي قامت بها اللجنة الخاصة المعنية بمناهضة الفصل العنصرى طيلة الأعوام الماضية تحت رئاسة الصديق والشقيق السيد الحاج يوسف ميتاما - سولي الممثل الدائم لنيجيريا في الأمم المتحدة .

السيد الزهاوي (العراق) (الكلمة بالانكليزية) : أود أولاً أن أعبر عن الشكر للرئيس الموقر والأعضاء المحترمين للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى للتقرير الممتاز الذى قدموه لهذه الدورة للجمعية العامة ، وللعمل القيم الذى أنجزوه خلال العام الماضى . وأود أيضاً أن أعبر عن ارتياحنا البالغ فيما يتعلق بالمؤتمر الدولى لفرض العقوبات ضد جنوب افريقيا ، الذى قام فيه وفد العراق بدور فعال . اننا نؤيد ونرحب بعقد مثل هذا المؤتمر الخاص . ونظراً لأن المنظمات غير الحكومية والبرلمانيين والدارسين ورجال الكنيسة والشخصيات البارزة ، تشارك أيضاً في أعمال هذه المؤتمرات ، فان نتائجها تساعد كثيراً في نشر الحقائق عن الفصل العنصرى وسياسات جنوب افريقيا على أوسع نطاق ممكن . وحيث يدرك الرأى العام العالمى بصورة أفضل شروء الفصل العنصرى ، فان الحكومات تزداد اقتناعاً بضرورة اتخاذ تدابير فعّالة ضد نظام الأقلية في بريتوريا ، الذى يتبع سياسات التمييز العنصرى والفصل العنصرى .

وفي رأى العراق أن مكافحة الفصل العنصرى والنظام العنصرى في جنوب افريقيا لا يعتبر فقط مسألة تتعلق بالمبدأ ، أو التضامن مع أشقائنا الأفارقة أو تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . ولكن العراق الى جانب هذه الاعتبارات جميعها انما تحركها المصالح الوطنية من حيث انها تعتبر نضالاً ضد عدو مشترك .

ومن أجل أن نوضح موقف العراق بطريقة سليمة ، أود أن أشير الى بيان أدلى به سفير اسرائيل في جنوب افريقيا أمام نادى صحافة بريتوريا في تموز/يوليه ١٩٧٩ . يقول المبعوث الاسرائيلي :

” أعتقد انه من المصالح الوطنية لاسرائيل أن ترى جنوب افريقيا لا تتمتع بالقوة العسكرية فقط ولكن بهيكل اقتصادى سليم ومجتمع سليم يشارك فيه الشعب بنصيب متساو للبقاء على هذا النظام ” . (الوثيقة A/34/22/Add.1, Para.6)

وقد أقتبس هذا البيان من تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى الذى قدم الى الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة . ان هذا التقرير بصفة خاصة له أهمية كبيرة بالنسبة للدورة الحالية نظراً للهجوم الذى شنه الممثل الصهيونى في بيانه الذى أدلى به أمام الجمعية فى ٣٠ تشرين الثانى /نوفمبر ، ضد اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى وتقريرها الحالى فيما يتعلق بالعلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا الوارد في الوثيقة A/36/22/Add.1 .

ان تقرير ١٩٧٩ قد احتوى على بيانات أخرى أدلى بها المبعوث الاسرائيلي الى جنوب افريقيا وبيغين نفسه ، وهي توضح بدقة طبيعة العلاقات بين الكيانين العنصريين ، بالاضافة الى الكلمات التي اتسمت بالنفاق والتي صرح بها الممثل الصهيوني أثناء المناقشة العامة الحالية . ولا تعتبر محتويات تقرير اللجنة الخاصة " معلومات غير ذات صلة " ولا هي " تخمينات من الدرجة الثانية " كما ادعى ذلك الممثل الصهيوني . فلقد أشار التقرير الى حقائق وبيانات أدلى بها موظفون كبار ومسؤولون في الكيان الصهيوني .

ومثالا لذلك ما ورد في تصريح لسفير اسرائيل في جنوب افريقيا عندما صرح في مقابلة نشر مضمونها في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٧٩ :

" لا يمكنني أن أؤكد بالقدر الكافي درجة اعتزازنا في اسرائيل بما وصلت اليه علاقاتنا مع جنوب افريقيا ، لقد كانت تلك العلاقات تتسم دائما بالصدقة . . . لذلك فاننا نمتنع بكل حذر عن أن نشارك في السيمفونية العقيمة التي تدين جنوب افريقيا ، والتي تصدرها الأمم المتحدة . . . فينهي أن نعتبر أن لجنوب افريقيا قيما خاصة بالنسبة للعالم الحر . . . فما من شك أن فقدان جنوب افريقيا كعضو بناءً ونشط في مجموعة الأمم الحرة سوف يعتبر كارثة . . . وهذا اذا ما وقعت الثروة المعدنية والطبيعية الهائلة التي تمتلكها جنوب افريقيا في يد نظم شيوعية أو ديكتاتورية راديكالية ، مما يمثل وضعاً باعثاً على القلق الشديد - وأيضاً مما يجعل من أية مناقشات تتعلق بالمساواة العنصرية أو حتى ادخال تحسينات في الوضع العنصري من الأمور غير ذات الصلة بالمرّة " .
(المصـحـح السابق ، فقرة ٨)

وفي هذا ما يكفي للرد على ادعاء الممثل الاسرائيلي بأن :

" اسرائيل كانت دائما تقف ضد العنصرية والتمييز العنصري بكافة أشكاله ، بما

في ذلك الفصل العنصري " .

وان اسرائيل :

" في طبيعة كل أشكال النضال ضد شرور العنصرية بكافة مظاهرها " .

لذلك يعتبر الصهاينة أن الثروة المعدنية وغيرها من ثروات جنوب افريقيا ذات أهمية أكبر بكثير من الأوضاع العنصرية السائدة أو امكانية ادخال أى تحسين على هذه الأوضاع .

أما فيما يتعلق بالسيد بيغين فلقد انعكست آراؤه في المشورة التي قدمها في (١ شباط / فبراير ١٩٧٩) الى وفد من الحركة الاسرائيلية في جنوب افريقيا والمؤيدة لاسرائيل عندما قال : " ان العالم الحر ينكمش وأن الرجال الأحرار ينبغي عليهم أن يقفوا معا لمقاومة الهجـوم " . (وثيقة A/34/22,Add.1) ولا ريب أن هذا عالم حر وغريب ، حيث يستعبد البيض فيه السود في جنوب افريقيا ، وحيث يستطيع اليهود الصهاينة استعباد المسلمين والمسيحيين العرب فلسطين .

وسا يزيد من الشعور بالسخط والفضب الشديد اعتبار هذه النظم العنصرية من جانب بعض الدوائر الغربية ذات النفوذ " ديمقراطيات " وحصونا للحضارة الغربية ، بئس الديمقراطيةات هذه وبئس الحضارة الغربية .

ان وحدة المصالح القائمة بين النظامين العنصريين وتعاونهما الوثيق لا تمثل فقط مصدرا للهوس والاضرار بملايين الأفارقة السود والعرب الفلسطينيين ، وانما تعتبر بمثابة اداة لا تفتقر لذكرى هؤلاء اليهود الذين ابعدوا تحت وطأة النظام النازي . ومع ذلك فقد رأى الممثل الصهيوني انه من الضروري أن يلجأ مرة أخرى الى استفلال مصير اليهود من غير الصهاينة ، وهؤلاء اليهود الذين وقعوا ضحية النظام النازي . ولقد فعل ذلك في محاولة منه لاختراق الطابع العنصري ، الذي هو في الأساس جوهر الصهيونية فلقد ذكر الممثلين بأن :

" عمليات الابادة الجنونية والمذابح المنتظمة ارتكبت ضد ستة ملايين من اليهود

الذين لم يرتكبوا أى جرم سوى أنهم ولدوا يهودا " . (A/36/PV.76.p.24-25)

ولقد اتفق هو والصهاينة الآخرون على تناسي حقيقة أن الحزب الوطني الحاكم في جنوب افريقيا اليوم يضم بين زعمائه وأتباعه أفرادا مشهورين بمعاداتهم للسامية وكانوا قد تعاونوا مع الألمان النازيين . ولقد قامت حكومة الفيلد مارشال سمثس بسجن عدد منهم لنشاطهم الموالي للألمان أثناء الحرب .

وفي عام ١٩٥٣ كان الدكتور د. ف. مالان رئيس وزراء جنوب افريقيا آنذاك ، من بين أوائل القادة الذين زارو اسرائيل ، حيث استقبل بترحاب رغما عن ماضيه المعادى للسامية . وسجل اسمه فيما بعد فيما يسمى بالكتاب الذهبي كصديق حميم لاسرائيل .

ولقد اقتبس سيرس سلزبرجر مما قاله رئيس وزراء سابق لجنوب افريقيا ، هو السيد فورستر ، لجريدة النيويورك تايمز في (١٩٧١) ما يلي :

" اننا ننظر لموقف اسرائيل ومشاكلها نظرة عطف وتفهم . فهي مثلنا ، عليها أن تواجه تسلل الارهابيين عبر الحدود ، كما انها مثلنا أيضا ، لها أعداء يصرون على تدبيرها " .

ولقد نشر ذلك في جريدة النيويورك تايمز في الثلاثين من نيسان / ابريل عام ١٩٧١ .

ولقد اعتبر السيد فورستر أيضا كصديق حميم لاسرائيل أن زيارته لاسرائيل عام ١٩٧٩ أضفت الطابع الرسمي على العلاقة بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، بالرغم من أن هذا الفورستر نفسه كان واحدا من أولئك الافريقان الذين سجنوا لأنشطتهم الموالية للنازية . لقد كان هو نفس الشخص الذى أعلن أيضا ما يلي :

" اذا ما كان لي أن أعيش حياتي مرة أخرى ، فاني سوف أقوم بنفس العمل بالضبط ، إذ أنني مقتنع تماما بأن ما فعلته كان سليما " .

ولقد صدر ذلك في مجلة " لندن صن داى تايمز " في العاشر من تشرين الأول / اكتوبر عام ١٩٧١ .

والآن ، واذا ما طرحنا هذه المشاعر الحارة المتبادلة جانبا ، نجد أن أخطر علاقة قائمة بين العنصريين في بريتوريا وفي تل أبيب ، هي التعاون العسكرى . ونحن ممتنون بصفة خاصة للجنة الخاصة لاسترعا انتباهنا في تقريرها الخاص للتعاون النووى والعسكرى المتزايد بين جنوب افريقيا واسرائيل . ومرة أخرى نوضح أن نطاق هذا التعاون لم يستقيه التقرير من " معلومات غير ذات صلة " أو من " تخمينات من الدرجة الثانية " ، ولكن من بيانات وأعمال المسؤولين في اسرائيل وفي جنوب افريقيا . ان وزير العمل بجنوب افريقيا السيد م. فيلجون ، عند حديثه في اجتماع للحزب الوطنى في جوهانسبرغ قد عقب على الدروس المستخلصة من حرب عام ١٩٦٧ على النحو التالي :

" ان حرب الشرق الأوسط لم تؤد فقط بالدول العربية الى اعادة استعراض وتقييم

مواقفها ؛ لكنها تتطلب أيضا من أولئك القادة الأفارقة الذين تعلو أصواتهم بالصراخ

مكررة تهديداتهم بالهجوم على جنوب افريقيا بأن يعيدوا التفكير في ذلك " .

ولقد تم اقتباس ذلك من مقابلة براين بونتنج بعنوان " محور اسرائيل - جنوب افريقيا - تهديد

لافريقيا " . التي نشرت في " سيشابا " مجلد ٤ ، رقم ٤ ، نيسان / ابريل عام ١٩٧٠ صفحة ١٩٠ .

وفي نيسان / ابريل ١٩٦٨ ، حذر وزير الدفاع في ذلك الوقت ب . و . بوثا حكومة زيمبابوي

من الخطر الذى تتعرض له من جراء تأييدها " للارهابيين " ، وقارن ذلك بالفارات التي تشنها

اسرائيل ضد قواعد رجال حرب العصابات الفلسطينيين الموجودة في البلدان العربية . ولقد ورد

ذلك في صحيفة " راند ديلي ميل " الصادرة في الرابع من نيسان / ابريل ١٩٦٨ .

ولقد ذكر الجنرال هندريك فان دن برج رئيس مكتب أمن الدولة في جنوب افريقيا في مقابلة

شخصية أجرتها له الصحيفة الاسرائيلية " يديعوت أحرونوت " الصادرة في طبعتها بتاريخ ١٦ آب /

اغسطس عام ١٩٧٣ ما يلي :

" لقد ذهبت الى اسرائيل منذ فترة ليست بالبعيدة ، واستمعت بكل لحظة

أمضيتها هناك ولقد أخبرت رئيس الوزراء بعد عودتي ، بأنه سيكون لدينا الأمل طالما بقيت

اسرائيل ، أما اذا دمرت اسرائيل لا قدر الله ، فحينئذ ستواجه جنوب افريقيا خطر

الزوال " .

هذه هي طبيعة الروابط التي تربط كل من الدولتين الاستعمارييتين الاستيطانييتين ان يرمي

تعاونهما الى تمكينهما من الاستمرار في تحدى الرأى العام العالمي . ولا ينظران الى استمرار

بقائهما الا من خلال قدرتهما على الاستمرار في اخضاع السود في جنوب افريقيا والعرب الفلسطينيين

والاستمرار في حرمان هذه الشعوب من حقوقهم الانسانية غير القابلة للتصرف . ولا يتم تصورهما للبقاء

الا في اطار أنظمتها العنصرية ، وأى شيء يؤدي الى تهديد هذه العنصرية يعنى بالنسبة لهما

" الدمار " ، و " الزوال " . وعندما تشعران بانهما قد أصبحتا في موقف حرج من جانب أولئك

الذين يتحدون نظاميهما العنصريين فانهما تلجآن الى الضربات الوقائية باسم الدفاع عن النفس ،

واتباع سياسة العدوان الوقائي وارهاب الدولة . هذا هو أساس التعاون بين كل من النظامين

العنصريين والذى تؤيده الولايات المتحدة الامريكية تأييدا تاما .

وهنا ، أود أن أشير الى التعاون الاستراتيجي الذي تم بين الولايات المتحدة واسرائيل في الثلاثين من تشرين الثاني / نوفمبر الماضي ان هذا الاتفاق يقتصر ظاهريا على التعاون الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط . ومع ذلك فان نص المذكرة الموقعة من كلا الجانبين يشير الى وجود آثار أوسع نطاقا . وأود أن أشير بالتحديد الى الفقرة الثانية (ج) و (د) من المادة الثالثة من النص كما نشرتها صحيفة النيويورك تايمز أمس ، الأول من كانون الأول / ديسمبر وهي تقرأ على النحو التالي :

" ان التعاون في ميدان البحث والتنمية ، قائم على التعاون السابق في هذا

المجال " .

" التعاون في ميدان تجارة الأسلحة " .

والآن ، ودون شك ، فان نتيجة مثل هذا التعاون في ميدان تطوير وتجارة الأسلحة - وهو الذي يهدف اليه الاتفاق - لا يمكن بأية حال من الأحوال أن يقتصر على منطقة الشرق الأوسط . ونظرا لتعاون اسرائيل المتزايد مع جنوب افريقيا في هذه المجالات بالذات وهي ، تطوير الأسلحة والاتجار فيها ، فان الاتفاق الاستراتيجي يوفر لجنوب افريقيا عن طريق اسرائيل التوصل الى التطويرات التي تحققها الولايات المتحدة في ميدان بحوث الأسلحة ، وأيضا الى ما تصنعه اسرائيل من أسلحة امريكية بموجب ترخيص من الولايات المتحدة . ويبدو أن ما لم تستطع الولايات المتحدة أن تفعله علانية من أجل جنوب افريقيا سوف تتمكن الآن من القيام به من خلال اسرائيل . وهذا هو حجم المخاطر المشتركة التي يواجهها كل من العرب والأفارقة .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠ / ٢٠